

د. عزمي محمد عيال سلمان



# لسانيّات النّصّ وتحليل الخطاب النشأة والتطور





لسانيّات النّص  
وتحليل الخطاب  
النّشأة والتّطور



# لسانيّات النّص وتحليل الخطاب النّشأة والتّطور

د. عزمي محمد عيال سلمان

الطبعة الأولى

2020 م 1441 هـ



لسانيات النَّصِّ وتحليل الخطاب  
تأليف: عزمي محمد عيال سلمان  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2019/2/980  
ردمك: 8- ISBN 978-9957-74-854  
الطبعة الأولى 2020 م 1441 هـ  
حقوق الطبع محفوظة ©



### دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع

وسط البلد - شارع الملك حسين - مقابل بنك الإسكان

عمان - الأردن Amman - Jordan

هاتف 00962 6 4655877

فاكس 00962 6 4655875

خلوي 00962 79 5525 494

[www.darkonoz.com](http://www.darkonoz.com)

E-mail: [info@darkonoz.com](mailto:info@darkonoz.com)

[dar\\_konoz@yahoo.com](mailto:dar_konoz@yahoo.com)

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

**Copyright © All Rights Reserved.** No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

تصميم الغلاف والإشراف الفني: محمد أيوب

# الإهداء

إلى الأستاذ الدكتور

سامح رواشدة

في رحاب الله...

عزمي



## فهرس المحتويات

الإهداء	٥
مقدمة	٩
الفصل الأول: لسانيات النص وتحليل الخطاب	١٣
تمهيد	١٥
١- العلوم المؤسّسة لـ (لسانيات النص وتحليل الخطاب):	١٧
٢- اللسانيات الحديثة ودورها في نشأة لسانيات النص وتحليل الخطاب	٢٠
١-٢ اللسانيات البنيوية:	٢٦
١-١-٢ زيليج هاريس:	٣٧
٢-١-٢ إميل بنفينيست:	٤٧
٢-٢ اللسانيات التحويلية التوليدية:	٥٢
خاتمة	٧١
الفصل الثاني: لسانيات النص (من المُتتاليات الجُمليّة إلى البنية الكُليّة)	٧٣
تمهيد	٧٥
١ - لسانيات الجُملة:	٧٦
٢- اتجاهات تأسيس لسانيات النص:	٨٢
١-٢ لسانيات النَّص القائمة على أساس النُّظام اللغوي:	٨٦
١-١-٢ لسانيات النَّص: من الجُملة إلى مُتتاليات الجَمَل:	٨٩
٢-١-٢ لسانيات النَّص: من المُتتاليات الجُمليّة إلى بنية النَّص الكُليّة	١٠٠

١١١	.....خاتمة
١١٥	..... الفصل الثالث: لسانيات النص ونظرية التواصل
١١٧	..... تمهيد
١٢١	..... ١. اللغة أداة للتواصل:
١٢٨	..... ٢. اللسانيات ونظرية التواصل:
١٤٤	..... ٣. لسانيات النص ونظرية التواصل:
١٥٤	..... خاتمة
١٥٦	..... قائمة المصادر والمراجع

## مقدمة

تُعَدُّ (لسانيات النص وتحليل الخطاب) من أحدث اتجاهات البحث في علم اللغة وأكثرها إثارة، وقد بدأ يظهر تطورها بشكل لافت للنظر في الثلث الأخير من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين أخذ دورها يزداد أهمية في دراسة اللغة في كثير من بلدان العالم من خلال ترسيخ حضورها في الدراسات العلمية والأكاديمية. وتقوم فكرتها المركزية على أن النص / الخطاب هو البعد الأساسي للغات، والموضوع الرئيس في تحليلها. ومن أجل ذلك يُعَدُّ وصف اللغات المُنبني على أُسس (لسانيات الجملة) مرحلة أولى لها ما بعدها لتمييز النصوص والخطابات بجميع أشكالها وأصنافها. ولهذا مثل ظهور لسانيات النص - ومن ثم استقرارها علماً له مُحدّداته وأدبياته - تحوُّلاً واسعاً في الفكر اللغويّ على حدّ تعبير أكثر أعلامها وروّادها؛ فالانشغال السابق بالجمل التوضيحية المنعزلة عن مواقف الاتصال يتحوّل إلى اهتمام جديد بالتحقيقات الطبيعية للغة؛ المتمثلة في النصوص والخطابات والمحاورات التفاعلية. ودلالات هذا التحول في منهجية البحث لها أثر بالغ في جهاز الوصف اللغويّ. فالتحول لا يكون عن وصف البنية الضيقة إلى البنية الموسعة من نماذج اللغة فحسب، وإنما يضاف إلى ذلك اهتمام كبير بإجراءات الاستعمال اللغوي بدلاً من التركيز على الصيغ الكلية المجردة في الذهن.

ومنذ ذلك الوقت بدأت أصوات تظهر منادية باستقلال (لسانيات النص) لتكون من أحدث فروع اللسانيات المعاصرة. وكانت أولى مُهمّات هذه الفئة من الباحثين المؤسّسة لـ(لسانيات النص) في تلك المرحلة هي تتبّع التصورات النصيّة

في جميع المعارف والعلوم، الحديثة منها والقديمة. وتبين لها بعد البحث والتتبع أن هنالك علوماً كثيرة تضمنت مثل هذه التصورات، إلا أن أغناها في هذا الباب هي: البلاغة الكلاسيكية، والأسلوبية، والدراسات الأدبية، واللسانيات الحديثة ممثلة بعلمَي اللغة: (البنوي) و(التوليدي التحويلي)، وقد تكفل الفصل الأول من هذه الدراسة بالوقوف على العلم الأخير منها (اللسانيات الحديثة)، وبيان مدى إسهامه في نشأة لسانيات النص.

وللسانيات النص بوصفها من أحدث فروع علم اللغة في العصر الحديث قد انطوت على اتجاهات بحثية متعددة، قامت بتحديد (النص / الخطاب) تحديداً متبايناً، نتج عنه تطوير أهداف متنوعة. وبمنظرة إجمالية يمكن إرجاع هذه الاتجاهات النُصية المتعددة إلى نمطين رئيسين، أحدهما يُسمَّى: (لسانيات النص القائمة على أساس النظام اللغوي)، ويُمثّل المرحلة المبكرة في تطور الدراسات اللغوية المعنية بمقاربة النص. والنمط الآخر يُسمَّى: (لسانيات النص المُوجَّهة على أساس نظرية التواصل)، ويُمثّل المرحلة اللاحقة المُتطوّرة التي سيطرت على معظم الدراسات المتعلقة بنظرية النص. وسيسعى الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى تناول النمط الأول مُبيّناً الأصول الإستمولوجية التي ينطلق منها في دراسته للنصوص، من خلال عرض بعض منجزات أعلامه الذين أسَّسوا له. ويروم هذا الفصل أيضاً بيان التطور المنهجي الذي لحق هذا الاتجاه في نظريته لمفهوم النص، ابتداءً بكونه: (متتالية من الجمل المترابطة)، ووصولاً إلى إدراكه على أنه: (بنية كلية موحّدة).

وأما الفصل الثالث من هذه الدراسة فيهدف إلى الوقوف على النمط الثاني: (لسانيات النص المؤسسة على نظرية التواصل)، وقد تبين للباحث أن اللغة تُعدّ النظام الأكثر كفاءة تواصلية في المجتمعات الإنسانية؛ لشيوعها ومرورها وتكيفها المستمر لتلبية الحاجات التواصلية المتعددة لمتحدثيها، وقد جعل هذا الأمر المشتغلين بقضايا اللغة وتحققاتها هم الأكثر تسليحاً من غيرهم في معالجة مدارات

التواصل بين بني البشر، وتعدّ الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية من أكثر الاتجاهات اللغوية عناية بالجانب الاستعمالي والتواصلية للغة، بل إنه كان لها الدور الأكبر في ولادة اللسانيات النصية والمقاربات الذرائعية التي التفتت إلى المادة الحقيقية للتواصل البشري، تلك المادة المتمثلة في نصوص اللغة وخطاباتها، ويعدّ هذا بدوره انتقالاً بالدرس اللغوي من إطاره الشكلي الصوري إلى إطاره الوظيفي التواصلية، وبالتالي يُنظر إلى هذه الآفاق الجديدة التي ارتادتها اللسانيات على أنها مرحلة انتقالية اقتضتها ظروف الدرس اللغوي لوضع الورود الطبيعي للغة والتواصل البشري ضمن أطره البحثية.



## الفصل الأول

### لسانيات النص وتحليل الخطاب

(الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة)



## تمهيد

إنَّ اللسانيات الحديثة في بواكير نشأتها قد اشتغلت بمجال محدود للغاية ينحصر في استكشاف الوحدات الصغرى، ووصفها بالنسبة لكل مستوى من مستويات اللغة، وأدى عزل هذه المكونات الصغرى المُستكشفة، وعدم الاستعداد لتجاوز حدود الجملة إلى صرف الاهتمام عن الواقع الفعلي للغة، وأثر هذا البحث المُتصدّر (نحو الجملة) - وكثيراً ما كان الوحيد - سلباً في تطور مسيرة علم اللغة عبر عقود من الزمن، واستُبعدت من البحث اللغوي جوانب جوهرية ما كان يمكن الوقوف عليها إلا بالانطلاق من نصوص اللغة وخطاباتها، وبجعلها المحور الأساس الذي تدور حوله بحوث اللغة ودراساتها. وقد أفضى هذا التقليد الذي أرساه (دي سوسير)، وتبعته بإحكام معظم المدارس، والاتجاهات البنيوية والتوليدية تقريباً إلى مجال بالغ الضيق والانعزال، لم يُعثر فيه على بحوث حول النظام اللغوي في واقعه الفعلي في مجتمع معيّن في أيّ مكان. وإن وُجدت بحوث من هذا النوع - وذلك نادر - فإنّها ظلت بلا صدى إلى حدّ بعيد.

وأدى تجاهل اللسانيات الحديثة، في بواكيرها، للواقع الفعلي للنظام اللغوي المُنبثق من نصوص اللغة وخطاباتها إلى عدم اكتمال المشروع الفكري الذي اضطلعت به مدارسها واتجاهاتها، ويذهب (فان دايك) إلى أنّ أحد الأسباب الرئيسة لهذا التجاهل هو أنّ البنى الكبرى لا تزال أجساماً غريبة في النظرية النحوية، أي لا تزال بنى تحتاج إلى تفسير مختلف عن بنى معنى الجمل أو العلاقة بين الجمل. والحقيقة أننا لا يمكننا أن نتصوّر وصفاً للبنى (السردية) أو (الحجاجية) أو (المُحادثة) تقوم على قواعد النحو وحدها. وبهذا المعنى فإنّ

اللسانيات الحديثة نفسها لم تطوّر على الإطلاق في اتجاهها السائد نظريّة حقيقيّة لاستعمال اللغة تقوم على الخطاب؛ ذلك أنّ النماذج النحويّة في اللسانيات الحديثة ظلّت في جوهرها نماذج نحويّة تابعيّة أو خاصّة بالجمل، وينطبق الأمر نفسه على جزء كبير من اللسانيات النفسيّة واللسانيات الاجتماعيّة، وهذا سبب آخر من الأسباب التي تُفسّر لماذا أصبح تحليل الخطاب علماً بيّناً، يتقاطع مع العديد من فروع علم اللغة بدلاً من أن يكون تخصصاً من التخصصات اللغويّة، ويكشف لنا هذا التطوّر أيضاً كيف أنّ نتائج أحد العلوم (الفرعيّة) قد تتطلّب عقوداً من الزمن قبل أن تدخل إلى علم (فرعي) آخر، وتُقبل فيه، بل وربما لا تدخل إليه أصلاً لكونها أجساماً غريبة عن هذا العلم<sup>(١)</sup>.

وانبعثت دوافع للاهتمام المتزايد ببحث النصوص ومبادئ بنائها، من اللسانيات الحديثة نفسها، ومن علوم متاخمة أيضاً، وجعلت هذه العلوم من الجوانب النصيّة التي تناولتها إشارات متناثرة تكتنفها عزلة شديدة داخل الحقل المعرفيّ الواحد، بلّ الحقل المعرفيّة المتجاورة؛ ومن هنا دعت الحاجة إلى وجود علم شامل يجمع شتات ما تفرّق من هذه الإشارات في الحقل المعرفيّ الواحد، وفي غيره من الحقول المعرفيّة التي أعطت للنص أهميّة ضمنيّة، وهذا ما وقع بالفعل عندما ظهرت (لسانيات النص) فرعاً حديثاً من فروع علم اللغة.

ومن هنا تنبثق أمام الباحث مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالإرهاصات الأولى لهذا العلم، وبدايات نشأته، ولعلّ من أبرزها: هل كانت هنالك علوم ومعارف مُتضمّنة لتصورات نصيّة قبل ظهور (لسانيات النص) بوصفها علماً جديداً ومستقلاً بداية سبعينات القرن الماضي؟ وما هي القيمة العلميّة التي توليها لسانيات

---

(١) يُنظر: فان دايك، تون إيه: "من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي (سيرة ذاتية أكاديمية موجزة)"، ترجمة: أحمد صديق الواحي، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٧٧، ٢٠١٠م، ص ٢٣.

النص لمثل هذه التصوّرات القديمة؟ وهل ارتبطت لسانيات النص في نشأتها ببلد محدد أو اتجاه معيّن؟ وهل هنالك علاقة بين هذا العلم الجديد وبين اللسانيات المعاصرة؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة إن وجدت؟ وهل تجاوزت لسانيات النص الاتجاهات الحديثة للسانيات في تلك المرحلة المبكرة، أم هي تطوير وامتداد لها؟ وما هو موقف أبرز علماء اللغة المعاصرين من قضية تجاوز لسانيات الجملة؟ وهل كانت لبعضهم إسهامات في نشأة لسانيات النص وتطويرها؟ تسعى هذه الدراسة للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها لاستجلاء بعض جوانب النشأة الأولى لهذا العلم.

## ١ - العلوم المؤسّسة لـ (لسانيات النص وتحليل الخطاب):

لقد جعل علماء لسانيات النص أولى مهمّاتهم في مرحلة التأسيس لهذا العلم هي التتبّع التاريخي للمعارف والعلوم التي تناولت جوانب من نظرية النص والخطاب، وبعد الاستقصاء والتتبّع، وجد هؤلاء الباحثون أنّ تلك الجوانب قد تقسّمتها تخصصات متنوّعة، وكلّ شيء يوحي بأنّ هناك فرقا وتعدّداً في هذه الاختصاصات المتعلقة بالنص والخطاب، ويلاحظ أنّ هذه المعارف لم تظهر في الحقبة نفسها، فبعضها يبدو عريقاً، والبعض الآخر حديث النشأة (مائة سنة). فقد تجاوزت البلاغة والنحو في الألفي سنة الماضية ضمن الحقل المعرفي الذي يُسمّى الثلاثي (*Trivium*): (النحو، والمنطق، والبلاغة). أما الأسلوبية واللسانيات - على سبيل المثال - فيرجع تاريخ ظهورهما إلى القرنين الماضيين.

ويبدو أنّ الاختصاصات المتّصلة بالنص متجاوزة في الحقل الإمبريقي نفسه، لكنها تختلف إن على مستوى الوضع الإبستمولوجي - الأكاديمي أو الأهداف والمناهج وإجراءات التصديق، وأخيراً فهي تختلف على مستوى تطوّر النص الذي تدرسه وتحدّث عنه، فلا يوجد مجال معرفي يمكن أن يدّعي الهيمنة، واللسانيات ليست أكثر حظاً من الحقول المعرفية الأخرى، فالعلاقة غير المباشرة التي تربط النصوص بالميادين الموضوعية المختلفة لا تؤدّي إلى استنتاج قد يفيد

بأن اللسانيات تتبوأ مكانة العلم الكُلِّي<sup>(١)</sup>. ويرى الباحثون أن القدر الأوفر من الدراسات المهمة المتعلقة بالنص قد أجري خارج نطاق اللسانيات، خاصة في علوم مثل: الأنثروبولوجيا (دراسة الإنسان)، وعلم الاجتماع، والخطابة، والآداب، فضلاً عن البلاغة الجديدة والشعرية.

ثمّ التفت علم الأنثروبولوجيا أخيراً من خلال أنموذج مثالي إلى دراسة الثقافة المادية للشعوب البدائية؛ مما أغنى (إثنوجرافيا الكلام)، فدرس الأنماط المختلفة للخطابات المستعملة في الثقافات المتباينة مثل: القصّ والروايات والألغاز واللعب بالكلمات والسباب وغيرها، واعتنى بنظريّة السرد في تحليل الأسطورة. أما علم الاجتماع في صورته: (منهجية دراسة الشعوب)، فقد تركّزت بحوثه في مجال التحليل المستفيض للحوارات اليومية، وقواعد متتاليات الجمل، وأفعال الحديث ومحتواه المتعلّق بالمعتقدات، وأنماط سلوك الأفراد في المجتمع، خاصة في إطار تحليل الرسائل في وسائل الاتصال الجماعي. وأما علم النفس الاجتماعي، فاهتمامه بالتحليل المنظم للخطاب كان أقلّ من اهتمامه بالآثار المترتبة عن الخطاب ومن مضمونه على اعتقادات الأفراد وسلوكهم في المجتمع، وخاصة في إطار تحليل وسائل الإعلام وضروب أقاويلها الخطبية المرسلة<sup>(٢)</sup>.

ونحن نرغب هنا أن نتبّع الإشارات التاريخية التي تناولت الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة المتعلّقة بـ(لسانيات النص وتحليل الخطاب) داخل حدود اللسانيات الحديثة. فنحن وإن كنا قد استطعنا أن نرى ظهور عدد من الكتب المُختصّة في مجال علم النص في الدراسات العربية فإنّه لا يوجد فيما نعلم سوى عدد محدود من المداخل الجيدة التي وقفت على ومضات يسيرة فيما يتعلق بهذا الجانب من جوانب بحث لسانيات النص، وما احتفاء رواد هذا العلم في الغرب

(١) يُنظر: راستيي: فنون النص وعلومه، ص ٢١، ٥٤.

(٢) يُنظر: فان دايك: النص والسياق، ص ٣١؛ فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ١٢.

بهذا التتبع البعيد للنشأة الأولى إلا لأنهم (أولاً): يرغبون عن البدء من الصفر المنهجي؛ حتى لا يتم إهدار نتاج متميز لقرون تطاول عليها العمر، وهم بهذا التتبع (ثانياً) يعيدون الحياة إلى هذه المساهمات باعتبار أن فيها نظرات صائبة لا تقل أهمية وخصوبة عما قُدم في لسانيات النص في الآونة الأخيرة. وقد وجد هؤلاء العلماء بعد الاستقصاء أن كثيراً من النتائج التي توصلت إليها الدراسات النصية الكلاسيكية تتفوق في كثير من نواحيها على ما توصلت إليه الدراسات النصية المعاصرة، والاختلاف بين المدرسين النصيين القديم والمعاصر يُشبه إلى حد كبير - وفقاً لـ(دي بوجراند) - الاختلاف بين الألسنية الحديثة والدراسات اللغوية القديمة، وهو اختلاف في منهجية البحث ومجال التركيز أكثر من كونه اختلافاً في النتائج<sup>(١)</sup>، وهم (أخيراً) بهذا التتبع يقارنون بين حصاد البحوث النصية القديمة وبين أحدث ما آلت إليه البحوث النصية في عصرنا، لا لتغليب الثانية على الأولى، وإنما لتصحيح النظرة التاريخية إلى مثل هذه الجهود.

وتعتمد مثل هذه الدراسة الرائدة التي نقوم بها اعتماداً كلياً على ما أنجز من بحوث ودراسات متخصصة ودقيقة جعلت من صلب اهتماماتها تتبع التصورات النصية التي وجدت ضمناً في كل علم من العلوم القديمة والحديثة حتى منتصف ستينات القرن الماضي. وقد وجد الباحث أن هذا الجانب من جوانب تاريخ لسانيات النص المتعلق بالتراث العربي لا يزال مُعتمداً لندرة الدراسات والبحوث التي أنجزت بهذا الشأن، فالنظريات الأدبية واللسانية العربية الحديثة - إن وجدت - لم تُؤسس على قاعدة علمية تؤمن بالتراكم المعرفي والانطلاق من تراث الأجداد، لذلك لم يكن بد من أن يتخذ حديثنا عن تاريخ لسانيات النص طابعاً برامجياً يستقي مُحدّثاته من جهود علماء غربيين استفرغوا وسعهم في تسليط الضوء على هذا الجانب، فالتراث الغربي من هذه الناحية يُعدّ موفور الحظ بما

---

(١) يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ١٢.

أُتيح له من دراسات مُفصّلة شاركت في إنجازها جميع المدارس اللسانيّة الحديثة وغيرها أيضاً من العلوم المعاصرة، لذلك تُكوّن مهمّة الباحث الذي يروم وضع إطار نظريّ لأيّ جانب من جوانب التراث الغربيّ أيسر حالاً، مقارنةً بالباحث العربيّ الذي تبدو مهمّته أكثر تعقيداً؛ ذلك أنّ تراث أمته الغنيّ والخالد لا يزال بحاجة ماسّة إلى أن يُعاد ترتيبه وتصنيفه من جديد، فهو جدير بأن يضيف أشياء كثيرة إلى المقترحات الغربيّة فيما يتعلّق بلسانيات النصّ وتحليل الخطاب، وغيرها من العلوم والمعارف الحديثة.

وبعد أن أجال الباحث النّظر طويلاً فيما وقع عليه من بحوث ودراسات وجد أنّ معظم العلماء في حديثهم عن نشأة لسانيات النصّ يربطون هذه النشأة بعلوم وفنون كثيرة، وتكاد تتفق كلمتهم على أربعة منها كان لها دور كبير في هذا الباب، وهي: البلاغة الكلاسيكيّة، والأسلوبية، والدراسات الأدبيّة، واللسانيات الحديثة. وكلّ علم من هذه العلوم بحاجة إلى تخصيص دراسة مستقلة لتتبع هذا الجانب المتعلّق بالإرهاصات الأولى وبدايات النشأة لللسانيات النصّ. وقد خُصّص هذا البحث لتناول هذه المسألة في العلم الأخير منها، وهو (اللسانيات الحديثة) ممثلة باللسانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة التحويليّة.

## ٢- اللسانيات الحديثة ودورها في نشأة لسانيات النصّ وتحليل الخطاب:

إنّ اللغة الإنسانيّة على درجة من التركيب في نظامها والاختلاف في تجلّياتها، تجعل علم اللسان دائم التطوّر؛ فاللغويّ يواجه وفرة عظيمة من مادة البحث تمتدّ بين ما يدرك بالملاحظة من التخاطب المباشر وبين العويص من التأمّلات الرياضيّة والفلسفيّة في اللغة، ولقد اضطرّت اللسانيات في مراحلها الأولى إلى أن تكون انتقائيّة *Selective* واختزاليّة *Reductive* في نظرتها إلى حدّ بعيد، ونحن نقرب الآن من زمن يمكن فيه لللسانيات أن تستطيع باتّساع آفاق

البحث أن تفي بالمطالب التي يفرضها عليها المجتمع<sup>(١)</sup>. فاللغة تعمل منذ نشأ الاجتماع البشري. وتطوّرت علوم تدرسها كانت وسيلة لغيرها من العلوم، متشابكة معها، ثمّ استقلّت شيئاً فشيئاً إلى أن نشأ علم مستقل جامع لها هو (اللسانيات)، فهو أقدم العلوم موضوعاً وأحدثها نشأة، إذ ربطنا النشأة بالاستقلال.

واعترى الدرس اللسانيّ مع مطالع القرن العشرين عزوفٌ عن المعالجة الفيلولوجيّة للغة النصوص القديمة المدوّنة، وتَمَّ الالتفات عنها إلى الوظيفة الاجتماعيّة للغة، وإلى الدور التواصلي الذي هو جوهر وظيفة اللغة في العمليات الاجتماعيّة، وقد تبع ذلك قيام اللسانيات بدور الرائد لكثير من العلوم الإنسانيّة؛ مما ألقى عليها تبعات منهجيّة كبيرة، ومن هناك أدرك علماء اللسان أنّ اجتزاء الجمل يُحيل اللغة الحيّة فتاتاً وتفاريق من الجمل المصنوعة المجفّفة أو المجمّدة<sup>(٢)</sup>.

ولا يقتصر الأمر في دراسة اللغة على الوقوف عند مدى معرفة المتحدّث باللغة، من خلال استعراض الجمل المعزولة والمنبّئة عن سياقها، وإنما يجب أن يتجاوز ذلك إلى البحث في قدرة المتكلّم على استعمال اللغة في مواقف حقيقيّة من مواقف الاتصال العامّة في حياة الناس.

والمح باختين *Bajtin* قبيل انتهاء النصف الأوّل من القرن العشرين إلى أنّ الدراسات اللسانيّة لم تكشف بعد عن خفايا الأشكال اللغويّة الكبرى، كالكلام المُطوّل في الحياة اليوميّة، والحوارات، والخطابات، والمؤلفات، والروايات... إلخ، ومثل هذه الأشكال اللغويّة يجب أن تُدرس هي أيضاً باعتبارها جانباً من جوانب النظريّة اللغويّة، فتركيبة الأشكال اللغويّة الكبرى لا تزال مجهولة تنتظر من يكشف عنها.

(١) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٧٢.

(٢) يُنظر: مصلوح: العربية من نحو (الجملّة) إلى نحو (النص)، ص ٤١٠.

والدراسات اللسانية لم تتجاوز حدود الجملة المركبة باعتبارها أكبر الظواهر اللغوية التي تم تناولها تناوياً علمياً<sup>(١)</sup>. و(باختين) في هذا ينطلق من أيولوجية فكرية ترى أنه حيث لا يوجد نصّ فليس ثمة موضوع للبحث والتفكير، فالنصّ عنده سواء كان مكتوباً أو شفاهياً يعتبر مادة أولية تقوم بتحليلها الألسنية والفلسفة والنقد الأدبي وغير ذلك من العلوم المجاورة، على أساس أن النص هو تلك الواقعة المباشرة التي تتأسس عليها هذه العلوم وتدور حولها، سواء اصطبغت بالطابع الفكري أو العاطفي<sup>(٢)</sup>.

والنصوص تعمل منذ نشأ الاجتماع البشري؛ إذ لا يوجد كلام خارج ملفوظ منجز هو (نص)، وتطوّرت علوم تدرسه (علوم الأدب، والنقد، والبلاغة، والأسلوبية، والتفسير... إلخ)، كانت وسيلة لغيرها من العلوم متشابكة معها، ثم استقل كل واحد منها بنفسه على موضوعه من حيث هو مدلول عليه، والتحق جزء مما كان يجب أن يكون موضوع علم يدرس (النص) من حيث هو نص بالجانب الهامشي من اللسانيات، وهو أمر حتمته شفافية ما بين حدود النص وحدود الجملة، ولا يزال عائقاً أمام استقلال (لسانيات النص) بنفسها، ولعل هذا العلم الجديد أقدم العلوم موضوعاً مثل اللسانيات، وأحدثها على الإطلاق<sup>(٣)</sup>.

والمُتصَفِّح لعينات من مؤلفات النحو الغربي الكلاسيكي يجد أن كلمة نص/ خطاب لم تستعمل فيها، لا من حيث هي مصطلح، ولا من حيث هي مفهوم تم التعبير عنه بتسميات أخرى، كما يلاحظ ضحالة المباحث المتناولة للظواهر اللغوية المتجاوزة للجملة، والتي اعتبرت مجسمة لمظاهر الترابط والاتساق النصي، كمبحث العلاقات بين الجمل. أما المباحث التي من قبيل

(١) يُنظر: الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج ١، ص ٧٥.

(٢) يُنظر: فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٣٣.

(٣) يُنظر: الزناد: نسيج النص، ص ١٨؛ عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ١٤.

أدوات الربط أو مباحث التعريف والحذف والإضمار والتنقيط، فإن تناولها كاد يقتصر على نطاق لا يتعدى حدود الجملة الواحدة<sup>(١)</sup>. ولهذا فقد ظلت شرعية اللسانيات بخصوص تمديد الوصف إلى النصوص مصدر خلاف متعدّد الوجوه، وهذا ما أكّده (مولينو) حين شكك في وجود علم أوحده يخصّ تباين النصوص، وسخر من العلم العجيب للنصوص<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت هذه هي الحال التي آلت إليها دراسة النص / الخطاب في الغرب، فقد استدعى ذلك حاجة ماسّة إلى تضافر العلوم اللسانية والنقدية على دراسة النص الأدبي دراسة علمية.

وإذ التقت تطلّعات المشتغلين باللسانيات وبغيرها من العلوم الإنسانية على ضرورة التوفّر على دراسة (النص) أو (الخطاب)، وأنس علماء اللسان في أنفسهم أنهم ربما كانوا أبرز المؤهلين للإسهام بنصيب متميز في هذا المجال - اتسع مفهوم الدرس اللساني لما يُسمّى بمصطلح لويس هيلمسليف *Louis Hjelmslev*: (اللسانيات الموسّعة *Extended linguistics*)، التي هي في مذهبه: النظرية الخاصة بجميع التجليات الفعلية أو الممكنة للغة الطبيعية. لقد فطن المشتغلون بعلوم اللسان إلى أن اللغة ليست مجرد نماذج وأنماط للجمل، ولكنها مرآة وأداة وسلاح، ومن ثمّ فإنّ الفهم الحقّ لنظريتها لا يمكن أن يتحقّق باجتراء الجمل من السلوك القولّي في شموله وتكامله، والتزام حدود نحو الجملة<sup>(٣)</sup>.

وقد نشأ عن ذلك أنّ التفتت بعض الاتجاهات اللسانية إلى دراسة النصوص والخطابات العامة، حتى تلك التي تجاهلت النصوص في بواكير نشأتها، وهي بذلك تعيد الاعتبار للنص الذي يمثّل بنية نحوية تحقّق نمطاً تواصلياً تفتقر إليه

---

(١) يُنظر: الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج ١، ص ٢٥.

(٢) يُنظر: راستيي: فنون النص وعلومه، ص ٥٤.

(٣) يُنظر: مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤١٤.

الجملة وأجزاؤها، "فإنّ إنتاج النص لا يمكن علاجه إلا بواسطة علم اللغة الذي يختصّ بالتفعيل. ذلك أن المناهج اللغوية الأسبق في الوجود والمهيأة للتعرف والتعميم والوصف كانت تحليلية خالصة على حين نرى علم اللغة المعنّي بالتفسير وإعادة الصياغة والتوجيه كالذي نحتاج إليه في دراسة إنتاج النصوص يجب أن تكون له نظرة تركيبية"<sup>(١)</sup>.

ويتفق علماء لسانيات النص على أنّه توجد مداخل أولى داخل إطار الدراسات اللغوية لتوسيع أنحاء الجملة (وأثناء متجاوزة للجملة) قبل نشأة فرع علمي هو (علم النص) بزمان طويل، ويذهب (دي بوجراند) إلى أنّ الاهتمام الأوّل بالدراسات النصية كان في مجال الدراسات الفيلولوجية التي سبقت الألسنية الحديثة، حيث تركّز الاهتمام على دراسة الأصوات والأشكال اللغوية من المنظور التاريخي، إضافة إلى دراسة نظام ترتيب الكلمات في الجملة، ويرى أنّ هنري ويل *Henery Weil* (١٨٤٤-١٨٨٧) قد لاحظ أنّ علاقات الكلمات في الجملة لا تخضع فقط لقوانين النحو، وإنما تتبع قوانين نظم الأفكار، وهو المنحى نفسه الذي ذهبت إليه مدرسة براغ الوظيفية فيما بعد في النظرية التي تعرف ب(إطار الجملة الوظيفية)، وهي النظرية التي ترى أنّ الدور الوظيفي للجملة يتركّز على المعرفة الجديدة التي تحملها هذه الجملة داخل النص<sup>(٢)</sup>.

فطرائق التحليل اللغوي للنص بناء على ذلك ترجع إلى أبعد مما افترض في عدد كبير من المؤلفات التي تحاول أن تقوم بتاريخ بداية البحوث اللغوية النصية. ويبدو أنّ هذه الأعمال لا تعرف - كما يرى في هفجر - "ذلك الإسهام في الوصف اللغوي للنصوص وتحليل بنية النص الذي أنجزه ما نشره (ف.م. جرمونسكي، ١٩٢١م) و(أ.م. بشكوفسكي، ١٩٢٧م) من أعمال، أقيمت على

(١) دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٤٢١.

(٢) يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ١٤.

أساسها في الدراسات الروسية في الاتحاد السوفيتي منذ الثلاثينات والأربعينات بحوث كثيرة، اندرجت تلك (البنية) في علم اللغة تحت مفاهيم مثل: وحدة نحوية موسّعة لدى (فيجوروفسكي)، وكُلّ نحويّ مُعقّد لدى (بوسيلوف)، ووحدة الجملة العليا لدى (بولاشوفسكي)، وفقرة لدى (لوسيفا)، ومقطع نثريّ/ فقرة نثريّة لدى (سولجانك) وآخرين.

ولهذا ينبغي أن يوضّح بأنّ رسداً للأعمال اللغوية النصية يظلّ حتى الآن غير تامّ دون هذه الأبنية المفهومية، ويغفل نظرات جوهرية في بناء نصوص لغوية ووظيفتها<sup>(١)</sup>.

وليس من قبيل المصادفة أن تتفق الإيضاحات المبدئية الأولى، بأنّه من الضروريّ أن تحلّل كليّات النص - وليس الجمل أو مركّبات الجمل فقط - تحليلاً دقيقاً مع تلك التغييرات الجوهرية في علم اللغة، تلك التي تندرج تحت مفهوم جامع هو (التحوّل الاتصالي - البراجماتي)، ويفهم بشكل عامّ في إطار ذلك تحوّل النماذج من علم اللغة الذي يكاد يخلص للنظام اللغويّ (من دي سوسير حتى تشومسكي) إلى علم لغة يركّز على التوجّه الاتصاليّ والوظيفي<sup>(٢)</sup>.

ولو أردنا أن نتبع المنابع الأولى للدراسات النصية في اللسانيات الحديثة لوجدنا لها حظاً وافراً في (اللسانيات البنيوية)، و(اللسانيات التحويلية التوليدية) خصوصاً لدى أتباع تشومسكي الذين اجتهدوا في تطوير نظريته وتوسيعها لتشملّ ظواهر لغوية تتجاوز حدود الجملة مُقارِبَةً أفق النص وتجلياته.

ومثل هذه الإشارات النصية يمكن أن تُشكّل المرحلة الأولى من نشأة لسانيات النص داخل إطار اللسانيات المعاصرة، وهذا ما سنقوم بإيضاحه وشيكاً.

(١) يُنظر: فيهفجر: سمات دلالية وبنية النص، ص ٢٨٤.

(٢) يُنظر: فولفجانج وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص ١٤.

فلسانيات النص القائمة على النظام اللغوي يرجع هدفها في اكتشاف مبادئها العامة ووصفها وصفاً منظماً سواء من الناحية النظرية - المفهومية أو المنهجية إلى حد بعيد إلى تحديدات لسانيات الجملة ذات الأصل البنيوي أو التوليدي - التحويلي. ويعبر عن هذا الترابط بوضوح خصوصاً في مفهوم النص، فيُعرّف هذا الاتجاه القائم على النظام اللغوي (النص) بأنه: تتابع متماسك من الجمل، غير أنّ هذا يعني أنّ الجملة كما كانت الحال من قبل يُنظر إليها على أنها معلّم رئيس في تدرّج وحدات لغوية، أي تعدّد وحدة بناء النص، والنتيجة الأهم لهذا التصوّر هو أنّ مفهوم التماسك النصّي المركزي بالنسبة للسانيات النص قد فهم فهماً نحوياً محضاً، فهو لا ييسم في هذا الاتجاه البحثي اللغوي النصّي إلا العلاقات النحويّة - الدلالية بين الجمل، أو بين عناصر لغوية (مفردات وضمائم... إلخ) في جمل متعاقبة<sup>(١)</sup>.

## ٢-١ اللسانيات البنيويّة:

لن نسرد هنا تاريخ اللسانيات البنيويّة، فليس هذا مجال دراستنا، وإنما سنبيّن الدور الكبير الذي مارسه بعض الدراسات التي أنجزت في تلك الآونة وكان لها تأثير واسع في لسانيات النص وتحليل الخطاب، فما زالت تلك الدراسات كما هي لم تفقد من قيمتها أيّ شيء، بل زاد الاهتمام بها وعرفت أهميتها العلمية بعد أن نُشرت بعشرات السنين، وعلى الرغم من أنّ هذه الأعمال المضيئة قد قُلت وطوّرت إلا أنّ هناك من الباحثين من ينكر قوتها أو قوّة كتابها بعد أن صارت لسانيات النص في العقود الأخيرة أشدّ تعقيداً بصورة لا تقبل المقارنة، وأكثر دقة من الناحية التجريبيّة.

وجرت العادة أن يُورّخ للبنيويّة انطلاقاً من دي سوسير (١٨٥٧ - ١٩١٣ م) إلى حدّ حصر هذا التيار فيما تولّد عن دروسه من اتجاهات، ومع أنّ معظم الذين

(١) يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص ٣٠.

تناولوا (دي سوسير) بالدرس يرون أنه ينطلق في مباحثه اللغوية من منظور عام سُمي بـ(البنوي)، إلا أنه لم يستعمل مطلقاً هذه الكلمة، التي غالباً ما تُذكر تعبيراً عن الانتهاء إلى نهجه في البحث، فالمفهوم الأساسي عنده هو مفهوم (النظام)، واللغة هي نظام لا يعرف سوى تنظيمه الخاص.

أما مصطلح (البنوية)، فقد ظهر فيما بعد في أعمال (حلقة براغ اللسانية)، وهو يعني: جملة المناهج التي نتجت عن مفهوم اللغة نظاماً تُبرر صحته المبادئ التي طرحها دي سوسير: (يجب الانطلاق من الكل المتكامل للتوصل عن طريق التحليل إلى العناصر التي يتضمّنها)، ولكي نتفادى ما تعرّض له مصطلح (البنوية) من تضخم لا يمكن السيطرة عليه، نرى أنه من الأفضل التذكير بغرض البنوية كما حدّده كلود ليفي شتراوس *Cl. Levi-Strauss*: غرض العلوم البنوية هو كل ما يتّسم بطابع النظام<sup>(١)</sup>.

ويُلخّص لنا (إميل بنفينيست) في مقالته (البنية في اللسانيات) تاريخ البنوية ومنهجها في بضعة أسطر، فيرى أنه قد كان مفهوم اللسان كنسق مقبولاً من أولئك الذين تلقّوا تعاليم سوسير في النحو المقارن أولاً، ومن ثمّ في الألسنية العامة ثانياً، إذا ما أضفنا إلى ذلك مبدئين آخرين، هما: أولاً: اللسان هو شكل وليس جوهرًا، وثانياً: أنه لا يمكن التعرّف على وحدات اللسان إلا عبر علاقاتها. فإننا بذلك نحدّد أسس المذهب الذي سيوضّح بعد عشر سنوات (بنية الأنساق اللغوية). المبدأ الأساسي إذاً هو أنّ اللسان يُشكّل نسقاً تتحدّ أجزاءه ضمن علاقة من التضامن والارتباط، ويقوم هذا النسق بتنظيم وحدات، هي عبارة عن علامات متمفصلة تختلف عن بعضها وتحدّد بعضها بالتناوب. ويعلمنا المذهب البنوي بأنّ النسق يسيطر على نظام العلامات، ويهدف إلى استخلاص البنية من خلال العلاقات القائمة بين العناصر، ويبيّن الطابع العضوي للتبدّلات التي تطرأ على اللسان، فإذا

---

(١) يُنظر: فالانسي: النقد النصي، ص ١٦٨.

استبدلنا (عمل أدبي) بكلمة (لسان)، فسرى على الفور كيف يمكن تطبيق منهج من هذا النوع على الأدب لا سيما إذا عرفنا بأن العمل الأدبي هو لغة<sup>(١)</sup>.

ويُعدّ التحليل الوظيفي أو الشكليّ المجالّ الامتيازّي الذي أثبتت فيه النظريات البنيويّة قيمتها وإمكاناتها مما أهلها لتكون منافساً قوياً لـ(الوجوديّة). ومع ذلك فالمنهج البنيويّ تقنيّة بحث لا فلسفة. ولا شكّ في أنّ ذلك الجو من الحماس والافتتان الذي استطاع إثارته هذا المنهج منذ الستينات راجع إلى قدرته على التحليل والتركيب على نحو سابق ومستقلّ عن كلّ قصد تأويليّ؛ فهو كإجراء تحليليّ يهتمّ بالأنساق المركّبة مثل القصة القصيرة والرواية والمحمكيّ الشعبيّ والخرافات الواجب تصنيفها. وكإجراء تركيبيّ فهو يدرس الظواهر البنيويّة التكراريّة انطلاقاً من متون شفهيّة أو مكتوبة مختلفة.

وتحدّد البنيويّة لنفسها غاية الكشف عن وحدات دالّة على أساس مبدأ واضح (هو إثبات لا فرضيّة)، وهو أنّ موضوع التحليل غير قابل للاختزال إلى مجرد مجموع أجزائه، وتطابق هذه الوحدات المكشوف عنها وظائف متميّزة، بحيث لا تكون ذات دلالة إلا باندراجها في نسق معيّن، وتُعدّ قواعد التركيب والتنظيم ما يحدّد قيمة هذه الوحدات وليس سماتها الذاتية<sup>(٢)</sup>. ولهذا فالاتجاه العامّ للبنيويّة باعتبارها مناقضاً ومناهضاً للتفكير القائم على التجزئة والتفتيت، هو النظرة الكلّيّة التي تبحث عن النظم الكامنة في الظواهر مجتمعة لا منفصلة، وتفسر لنا علاقاتها بعضها ببعض. ولهذا يمكن القول بأن الخطابات النقدية بعد دي سوسير قد انتعشت وتشكلت عن طريق النقاش حول البنيوية وانعكاساتها الأدبية<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: تاديبه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص ٢٦٧.

(٢) يُنظر: فاليط: النص الروائي (تقنيات ومناهج)، ص ٨٣.

(٣) فالانسي: النقد النصي، ص ١٦٩؛ المهيري: اللسانيات الوظيفية، ص ٣٩؛ عناني: المصطلحات

الأدبية الحديثة، ص ١٠١.

والبنويّة في أوروبا جاءت بمثابة ردّ على المدرسة التاريخيّة وإعادة النظر في منطلقاتها المبدئيّة والمنهجية، وعلى الرغم من أن البنويّة الفرنسيّة ليست بنويّة لسانيّة، فإنّها تشتمل على نظريّة في الاتصال، وتُعدّ نظريّة دي سوسير اللغويّة جزءاً بارزاً في خلفيّة البنويّة الفرنسيّة الشكلية جاعلة (أي النظريّة) من استخدام المفاهيم اللسانية شيئاً أساسياً<sup>(١)</sup>.

في حين نجد أن البنويّة الأمريكيّة ظهرت وازدهرت بمعزل عن التفكير السوسيري، وهي قد صدرت أساساً عن مشاغل عمليّة متّصلة شديدة الاتصال بعلم الأجناس، وهذه المشاغل تتمثّل خاصّة في إيجاد منهج لدراسة لغات القبائل الهنديّة الأمريكيّة الراجحة في أمريكا الشماليّة، وتبيّن أنّها لغات لا يمكن دراستها باعتماد المقولات النحويّة الخاصة باللغات الهنديّة الأوربيّة.

ولكن مما لا ريب فيه أنّه توجد وجوه شبه بين التيارين - البنويّة الأمريكيّة والبنويّة الأوربيّة - يمكن إيجازها في وجوب دراسة اللغة باعتبارها نظاماً تتحرّك به الألسنة بطريقة معيّنة لتتمكّن من التواصل، وعلى هذا الأساس يجب دراسة هذا النظام في ذاته ولذاته لتفهّم كيفية تحقيقه لهذه الغاية.

ولذا لا يجدي المنهج التاريخيّ نفعاً في هذا المجال؛ لأنّه لا يعدو أن يطلعنا على أكثر من تطور اللغة وتغيّرات عناصرها عبر التاريخ، دون أن يمدّنا بما نفهم به نظامها. فإذا كان العمل اللسانيّ هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، فإنه يقتضي أن نعتبر اللغة نظاماً لا يمكن أن يفصل عنصر من عناصره عن الآخر، ولا يمكن أن يُنظر إليه معزولاً؛ ذلك لأنّه لا دور له إلا من أجل علاقته ببقية العناصر، ولا تُحدّد قيمته إلا بغيره<sup>(٢)</sup>.

---

(١) فاوّلر: اللسانيات والرواية، ص ٢٢.

(٢) المهيري: اللسانيات الوظيفية، ص ٣٩، ٤٠؛ وانظر للمؤلف نفسه: نظرات في التراث اللغوي العربي، ص ٢٣١.

ويذهب أحد كبار النقاد البنيويين في القرن العشرين - رولان بارت - إلى أن البنيوية على وعي حاد بالطبيعة اللسانية للأعمال الإنسانية، ولما كانت هي كذلك فإنها الوحيدة التي تستطيع اليوم أن تعيد فتح قضية المكانة اللسانية للعلم. وبما أن موضوعها هو اللغة - كل اللغات - فقد توصلت سريعاً إلى تعريف نفسها بوصفها اللغة الواصفة لثقافتنا<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن بعض الاتجاهات البنيوية المتمحورة حول الفكر السويسري لم تهمل المستويات المتجاوزة للجملية، كإجالة النظر في النصوص والخطابات الأدبية وتحليلها بأدوات وصف علمية، وهذا ما لم يحدث لتحليل الخطاب في عصور ما قبل البنيوية إلا نادراً، وقد ألمح إلى ذلك (رولان بارت) مُبشراً بميلاد علم جديد (لسانيات الخطاب) من رحم اللسانيات البنيوية بقوله: "وبما أن البنيوية ناتجة عن اللسانيات، فإنها تجد في الأدب موضوعاً ناتجاً عن اللغة. وإذا كان هذا هكذا فإننا نفهم أن البنيوية تستطيع أن ترغب في تأسيس علم للأدب، أو في تأسيس لسانيات للخطاب بصورة أدق. ويكون موضوع هذا العلم (لغة) الأشكال الأدبية، أي الأشكال التي تمّ الوقوف عليها في مستويات عديدة. وبعد هذا الأمر مشروعاً جديداً جداً؛ لأنّ الأدب حتى الآن لم يقارب علمياً إلا مقارنة هامشية للغاية. وقد قام بهذا تاريخ الأعمال والمؤلفين، أو قامت به المدارس أو مدارس النصوص (فقه اللغة)"<sup>(٢)</sup>.

ولهذا فإنّ النص بفضل البنيوية تمتع بحياة ثانية؛ لأنّه أصبح مفهوماً تقنياً عالياً وخصباً في النظرية الثقافية الأكاديمية، وهذا المنعطف اللغوي يُميّزه اهتمامٌ متزايد بالنصية *Textuality*، التي كانت تعني في بواكير القرن التاسع عشر شيئاً مثل الأسلوب الأدبي. ومن الناحية التاريخية دخل هذا الاستعمال التقني الجديد الحقل

(١) يُنظر: بارت: هسهسة اللغة، ص ٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨.

المتنوعة والمتداخلة بتأثير من البنيوية، حيث كانت بؤرة الدراسة تُركّز على النص بوصفه صيغة مكتوبة أو منطوقة. وما كان يهم هو أن تُفهم المظاهر النسقية للبنية النصية التي تسهل التماسك النصي، وتمكّن الاتصال النصي بالتفصيل اللغوي الدقيق. واستند هذا العمل إلى نظريات اللغة والمعنى التي طوّرها مع بواكير القرن العشرين اللغويّ (دي سوسير)، وفي أواسط القرن العشرين الأنثروبولوجي (كلود ليفي شتراوس)، والأعمال الأولى للناقد الأدبيّ (رولان بارت). فقد رأى هؤلاء العلماء أنّ الاستعمال اللغويّ يحكمه مبدأً أو منظومة من القواعد يستخدمها المتكلمون لا شعورياً، ولا يمكن أن تتغيّر بحسب المشيئة. فهذا الاستعمال يريد إزاحة المؤلف ومفاهيم الابداع الفرديّ لصالح فهم الأنظمة المجردة التي جعلت إنتاج المعنى ممكناً. ويريد كذلك أن يتحرّر القارئ من أصل المؤلف الحاكم والعمل المؤلف، بحيث يصير بوسعه الآن أن يفاوض المعاني مباشرة مع النصوص. علاوة على ذلك ذهب ليفي شتراوس وبارت إلى أنّ هذا المنظور يمكن تطبيقه بمعزل عن اللغة (بمعناها اللغويّ الضيق) على نطاق واسع من الأنظمة السيميائية<sup>(١)</sup>.

وعملت البنيوية منذ ظهورها على النظر إلى النص بوصفه بنية مغلقة، وكان ذلك بهدف إنجاز وصف علمي له تحت تأثير اللسانيات. وتمّ بذلك استبعاد كل ما هو خارج نصي؛ لأنّه كان موضوع النقد الأدبيّ المتأثر بالعلوم الإنسانية (علم اجتماع الأدب، علم النفس الأدبيّ...)، وأتاح هذا التحديد معاينة النص من خلال التركيز على بنياته الداخلية التي يتشكّل منها<sup>(٢)</sup>. ولهذا يمكن القول بأنّ البنيوية قد أعطت للنص بعده اللساني مركّزة على الاهتمام به من الداخل، وتبعاً لذلك انطلقت من كون قيمة النص لا تكمن في ما يُعبّر عنه، ولكن في طريقة التعبير، وفي ما يدل عليه في حقبة أخرى.

(١) يُنظر: طوني: مفاتيح اصطلاحية جديدة، ص ٦٨٨.

(٢) يُنظر: يقطين، سعيد: "الترباط النصي والخطاب الروائي العربي"، جامعة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٨ / ١٩، ٢٠١٠م، ص ١٨٢.

وقد جاءت البنيوية رد فعل على التصورات السائدة، ودعت إلى فهم مختلف وجديد للأدب والنص. وأدى هذا التحول إلى معاينة النص من خلال السمات التالية:

**أولاً: الانفتاح:** لم يبق النص مع البنيوية منتوجاً للمؤلف، ولكنه صار عملية إنتاجية يتم التركيز فيها على الدال بدل المدلول، وأدى التحليل الجزئي الذي انتهجته إلى التعامل مع مختلف عناصره ومكوناته ووحداته من أصغرها إلى أكبرها. ومن ثمّ سمح لها المستوى التحليلي الذي تميّزت به إلى جعل النظام الخطي للنص موضع استفهام، وذلك على اعتبار أن دالاً ما يُحيل إلى آخر وفق سلسلة من التركيبات والوحدات الشذرية والمشظية، وكان هذا المستوى يتيح إمكان النظر في احتمالات دلالية متعدّدة لم يكن يحلم بها الكاتب أو يتوقّعها، كما أنّ القول باستقلالية الدال عن المدلول فتح آفاقاً جديدة للتفكير في النص في ضوء نصوص من أجناس مختلفة، ومن أنظمة علامات متعدّدة، الشيء الذي كشف عن مفهوم التداخل بين النصوص والعلاقات المتعدّدة التي تتخذها فيما بينها.

**ثانياً: التعدّد:** سمح القول بانفتاح النص بالكشف عن تعدّد دلالاته وتعدّد قراءاته، وليس على امتلاكه دلالة واحدة يختزنها، ومعنى ذلك أنّ كلّ قراءة تتيح إمكان الكشف عن دلالة مختلفة. هذا التعدّد جعل القراءة إعادة إنتاج للنص، ولم تبقى تبعاً لذلك استهلاكاً للنص. وبذلك مُجّيت الحدود التقليدية بين القراءة والكتابة، وتجلى هذا تصوّر بجلاء في مثل هذه المقولات: (موت المؤلف)، (التمييز بين الراوي والكاتب)، و(الشخصيات في الرواية ليست من لحم ودم)، وما شاكل هذه المقولات التي فهمت وقتها فهماً تبسيطياً واختزالياً.

**ثالثاً: التناسق:** أدّى الوقوف على انفتاح النص وتعدّد دلالاته وقراءاته إلى الانتهاء إلى واحدة من أهمّ سماته التي سيكون لها دور كبير جداً في تطوير النظر

إليه وإلى أهمّ خصوصياته، وهي (تفاعله) مع غيره من النصوص السابقة عليه أو المعاصرة له. إنَّ كلَّ نص يتفاعل مع غيره من النصوص، بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك بالقول: إن كل نص تناص. ومع تبلور السيميوطيقا اتسعت دائرة النص لتمتدّ إلى العلاقات غير اللسانية، فصار إلى جانب الملفوظ المسموع والمرئي.

وبذلك تمّ التوصل إلى أنّ النص لا يتفاعل فقط مع نصوص شفاهية أو مكتوبة فقط، وإنما أيضاً مع نصوص من أنظمة علامات أخرى غير لسانية، وأنّ النص وهو يتفاعل معها يضمّن نظامه اللسانيّ بواسطة عمليّة (التلفيظ)، بذلك صار النص لا نهائياً ومتعدداً من زوايا مختلفة: دلاليّة وقرائية وعلاماتيّة.

وبسبب هذا التعدّد لا يمكن لأيّ قراءة أن تستنفده؛ لأنّه مفتوح أبداً، كما أنّه لا يمكن لأيّ منهج ادّعاء أنّه الواحد الذي يمكنه الكشف عن دلالته. وكان هذا وراء تعدّد النظريات والمقاربات التي يحاول كلّ منها أن يحيط بجوانب محدّدة لا يتعدّها إلى غيرها تاركاً المجال لغيره للنظر فيها من جوانب أخرى<sup>(١)</sup>.

إذن، يمكننا القول من خلال ما سبق: إنّ علاقة (اللسانيات البنيويّة) بـ(تحليل الخطاب) أو بـ(اللسانيات النصيّة) يمكن أن تشكّل أولى مراحل النشأة لهذا العلم الجديد ضمن دائرة اللسانيات المعاصرة، ففي هذه المرحلة التي استمرت حتى منتصف الستينات نجد إشارات تلمح إلى أنّه ينبغي للنص أو الخطاب أن يكون أساساً للدراسات اللسانية، كما تُجسّد ذلك ملاحظات (شارل بالي) و(بوهلر) و(كيوم) و(هيلمسليف) و(هاريس) و(بنفينيست) و(بايك) و(هارتمان) و(فانرايخ Weinreich)، وغيرهم ممن تحدّثوا بكيفية ضمنيّة أو صريحة عن ضرورة الاهتمام بالنص / الخطاب من خلال الحديث عن لسانيات الكلام، تكون موازية للسانيات اللسان السوسيريّة.

---

(١) يُنظر: يقطين، سعيد: "من النص إلى النص المترابط: مفاهيم أشكال تجليات"، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد ٢، المجلد ٣٢، ٢٠٠٣م، ص ٧٧، ٧٨.

فعلى سبيل المثال يتميَّز هيلمسليف (١٨٩٩ - ١٩٦٥م) بكونه من القلائل الذين لهم الفضل في طرح الفكرة القائلة بأنَّ نظرية اللغة هي نظرية النص، فهو يرى أنَّه من المؤكَّد أنَّ تحليل النص يُعرِّض على اللسانيِّ كواجب لا مناص منه، فمعطيات اللسانيِّ تلتخص في النص (في كليته القصوى وفي كونه غير محلل)، وهذا لديه لا يؤدي إلى افتراض أنَّه بذاته موضوع النظرية، وبعبارة أخرى يمكن أن يكون موضوعاً إمبريقياً عرضياً، دون أن يكون موضوع معرفة، فالنظرية الهيلمسليفية تفترض وصف اللغة وليس النص.

ويؤكِّد هيلمسليف أنَّ هدف التحليل هو تعيين العلاقات التي تؤسِّس لأجزاء الشيء وليس تعييناً لأجزاء شيء ما (وهو النص هنا)، بحيث إنَّ الكلية لا تتكوَّن من أشياء، ولكن من الارتباطات، إذا كان الأمر لا يقتصر فقط على علاقات وارتباطات بين الأجزاء، ولكن أيضاً بين الأجزاء والكلِّ، فيتضح مع ذلك أنَّ كلية الموضوع المدروس ليس إلا جمعاً له، وهذا ما يحدِّد نوعاً من التأليفية البنيوية، ويمنع من وصف تأثير المحليِّ (العلامات) على الشموليِّ (النص)، زد على ذلك أنَّ العلاقات البنيوية الأساسية تتوطَّد بين أجزاء الشيء، وليس بين الشيء وأجزائه. إجمالاً أخذ هيلمسليف بعين الاعتبار النص، ولكن الإجراءات التي طبقها عليه لا تقيم وزناً للنصية، فإذا كان التمييز بين النص بمفهوم الخط التركيبي والنص بمفهوم الوحدة، غير خاضع للإشكالية؛ فلأنَّ النظرية لا تعالج النصية، ولا تستطيع تصوُّرها، فالإجراءات الوصفية هي في الواقع أصناف صرفية - تركيبية، وتستعمل في درجة النص مفاهيم ومناهج تعود - بحسب تعبير راستيبي - إلى الدرجة السفلى، أي درجة الجملة والكلمة<sup>(١)</sup>.

ونجد أيضاً بايك *Pike* يتناول النص أو الخطاب على أنه مبنى فريد قائم برأسه، ولا يجوز النظر إليه على أنه تتابع مسلسل من الجمل، ولهذا أوجب أن يتَّسع مفهوم النحو ليصبح مكوناً من مكونات نظرية شاملة تفسِّر السلوك الإنسانيِّ،

(١) يُنظر: راستيبي: فنون النص وعلومه، ص ٨٩، ٩٣.

وكذلك أنكر (بايك) على اللسانيين انصرافهم عن دراسة النص الأدبي لصالح نقاد الأدب مع ما للمعالجة اللسانية من أهمية خاصة في تقديم الأساس الموضوعي للأحكام النقدية<sup>(١)</sup>.

وتعدّ أفكار (ت.ك. فريز) استثناءً خاصاً داخل اللسانيات البنيوية لما أبداه من إشارات ضمنية تنبئ عن التفاته إلى ظواهر نصية تسترعي الانتباه، ومن ذلك تأكيد أن "كلّ وحدات الجملة التي تتبع الأولى التي تبدأ محادثة تحتوي دائماً من الناحية العملية على شكل ما من إشارات التوالي. ولا تحتوي كلّ جمل التوالي داخل كلام متواصل لشخص ما على إشارات التوالي هذه فقط، بل تضمها أيضاً (منطوقات الإجابة) لمتكلم ثان مواصلاً للمحادثة"<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي أتى به هؤلاء الباحثون - كما هي الحال لدى بعض معاصريهم من اللسانيين البنيويين - يتعلق بإشارات عابرة لم تعقبها أية اقتراحات حول معالجة نحوية منظمّة للظواهر النصية؛ ولهذا لم تُؤثّر مثل هذه الملاحظات المتناثرة في مسيرة اللسانيات المألوفة (لسانيات الجملة)؛ لأن أصحاب المناهج المتداولة اتجهوا اتجاهاً معاكساً لا شكّ فيه، فالانهماك في النظر إلى الوحدات الصغرى والجملة المفردة أدّى بطبيعة الحال إلى الانصراف عن دراسة النص / الخطاب الكامل<sup>(٣)</sup>.

ويبدو من خلال ما سبق أن اللغويين المحدثين الذين ينصون تحت اللسانيات البنيوية، قد اختلفت مواقفهم في مسألة مقارنة النص ودراسته، فهناك فريق لم يتبادر إلى ذهنه إثارة مثل هذه القضية، وركن في بحوثه إلى دراسة الجملة

---

(١) يُنظر: مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤١١.

(٢) نيكل: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، ص ٢٤٧.

(٣) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٦٥؛ غلفان، مصطفى: "اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)"، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٧٧، ٢٠١٠م، ص ٥٧.

ومعطياتها، دونما خوض فيما يتجاوزها من النصوص والخطابات، وهذه الفئة في تناولها للغة تركّز دائماً على تحليل بنية الجملة ووصفها، ولا سيّما على تجزيء وحدات لغويّة وتصنيفها داخل مستوى الجملة، وهي بذلك تقوم بتفتيت أجزاء نماذجها باصطناع مستويات ووحدات صغرى تقوم بتفريعتها من خلال التصنيف، أي بخطة لتوزيع العناصر بواسطة السمات المميزة، وإذا كان كلّ مستوى من مستويات الوحدات الصغرى يُعدّ نظاماً من التقابلات المتبادلة، فإنّه ينبغي لحصيلة كلّ نظام أن تجمع بأكملها، ومن ذلك مثلاً: الصوتيات والصرف. أما العلاج الشامل للمعاني والمواقف، فقد وُجد مستحيلاً، فنُحيت هذه المجالات جانباً<sup>(١)</sup>.

وهؤلاء يمثلون الفئة الغالبة من اللسانيين النيوين، الذين ساروا على خطى (سوسير) دون أن يطوروا في إجراءاتهم البحثية، قانعين بالجملة أكبر وحدة يمكن أن تطلها أدواتهم الواصفة، جاعلين من القضايا المُتعلّقة بالخطاب والحوار أموراً هامشيّة لا يتطرقون إليها إلا بما يخدم غرضهم القريب، وهم بذلك لم يبتعدوا عن أستاذهم كثيراً، "فالنظام اللغويّ يقع دائماً بالنسبة إلى دي سوسير في بؤرة الاهتمام، غير أنّه ليس وظيفة للذات المُتحدّثة، بل هو نتاج اجتماعي، ومن ثمّ لم تُعطَ الوظيفة الإبلاغيّة لديه إلا أهميّة ثانويّة، فهي تقع بالنسبة له في مجال الكلام / الحديث الذي لا يكون وثيق الصلة بالنسبة له إلا بمقدار ما يتيح له مدخلاً إلى اللغة، ولذلك لم يحلّل عمليّة الاتصال بين فردين إلا تحليلاً سطحياً للغاية؛ إذ قسّمها بالنسبة للمتكلم إلى ثلاث مراحل: مرحلة نفسيّة، ومرحلة فسيولوجيّة، ومرحلة فيزيائيّة، تتكرر بالنسبة للسامع في تتابع عكسيّ"<sup>(٢)</sup>.

وهناك فريق آخر، وخير من يُمثّله (بلومفيلد)، نظروا إلى مسألة تجاوز حدود الجملة وبنيتها اللغويّة، واتّخذوا موقفاً رافضاً لإمكانيّة إدراج النص والخطاب

(١) دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٧٨.

(٢) يُنظر: كلاميّر وآخرون: أساسيات علم لغة النص، ص ٣٣.

ضمن دائرة اللسانيات، فالنص من وجهة نظرهم ليس إلا مظهراً من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد، وقد تركوا بذلك تناوله لأصحاب الدراسات النقدية والنفسية والاجتماعية وغيرها من العلوم والمعارف التي تعطي للنص والخطاب أهمية بالغة في مقارباتها.

وهناك فئة ثالثة راوحت في دراساتها بين الجملة والنص، رافضة الوقوف عند حدود الجملة التي افترضها كثير من اللسانيين أكبر وحدة للوصف القواعدي، وقد ألمحنا إلى بعض من هؤلاء اللسانيين آنفاً، ونرغب هنا في الوقوف وقفة متأنية عند عالمين لغويين من فئة الدارسين هذه، وهما: زيليج هاريس *Zellig Harris* ممثلاً للنموذج البنيوي الأمريكي، وإميل بنفينيست *E. Benveniste* ممثلاً للنموذج البنيوي الأوروبي، لنقوم بإبراز دورهما الفاعل في هذا الجانب، فقد قدم هذان العالمان الكبيران دراسات مميزة، ذات قيمة علمية عالية في وقتها في دراسة النص وتحليل الخطاب، وكان لها شأن أكبر لدى علماء لسانيات النص في العقود اللاحقة، مما يجعلنا نعتقد أن هذه الأعمال المبكرة التي قاما بها يمكن أن تعدّ تنويجاً للدراسات والبحوث التي تناولت النص / الخطاب في هذه المرحلة من مراحل النشأة الأولى لللسانيات والنص وتحليل الخطاب.

## ٢-١-١ زيليج هاريس:

تذهب فئة من الباحثين إلى أن أجرومية النص قد وُلدت من رحم البنيوية الوصفية القائمة على أجرومية الجملة في أمريكا، وتعدّ أعمال هاريس (١٩٠٩ - ١٩٩٢م) - تلميذ بلومفيلد وأستاذ تشومسكي ثم مريده فيما بعد - عن (تحليل الخطاب) من معالم الطريق في هذا الاتجاه<sup>(١)</sup>، حيث قام بتقديم دراستين تحت عنوان: تحليل الخطاب *Discourse Analysis* عام (١٩٥٢م)، انطلق فيهما من ضربين من المسائل يمكن أن يُتصوّر أي تحليل للخطاب من خلالهما، إحداهما

(١) يُنظر: مصلوح: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية (آفاق جديدة)، ص ٢٢٥.

هي: العلاقة بين اللغة والثقافة والمجتمع، أي العلاقة بين السلوك اللغوي والسلوك غير اللغوي، حيث ذكر عزوف الدارسين عن الاهتمام بهذه العلاقة؛ لاعتبارهم السلوك من قبيل الظواهر الخارجة عن اللغة.

وأما المسألة الثانية فهي: توسيع حدود موضوع البحث اللسانيّ بجعله يتعدّى (الجملة) إلى (الخطاب)، فاللغة - وفقاً لهاريس - لا ترد في صورة كلمات أو جمل منعزلة، بل في نص مترابط، بدءاً من المنطوق المُكوّن من كلمة واحدة حتى المؤلف المُكوّن من عشرات المجلدات، من الحوار الفرديّ حتى المناظرة العامّة. ولذا ينبغي ألا تحلّل الجمل إلا في سياق نصوص دائماً، باعتبارها أجزاء من خطاب شامل<sup>(١)</sup>.

وتعدّ مباحث هاريس في دراسته للخطاب مدخلاً منهجياً يصعد في التحليل من (الجملة) إلى (النص)، وذلك خلافاً لنهج كثير من علماء لسانيات النصّ اللاحقين الذين يرون ضرورة أن يهبط التحليل أساساً من النص، أي استنباط الجمل وكلّ الوحدات اللغويّة الأخرى من النص<sup>(٢)</sup>، ولذلك عدّ الخطاب لدى هاريس متتالية من الجمل تُكوّن مجموعة منغلقة، يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية، وبشكل يجعلها في مجال لسانيّ محض. وبمقتضى هذا التعريف يسعى هاريس إلى تطبيق تصوّره التوزيعيّ على الخطاب، والذي من خلاله تصبح كلّ العناصر أو متتاليات العناصر لا يلتقي بعضها ببعض بشكل اعتباطيّ، وفي مختلف مواطن النص؛ إذ إن التوزيعات التي تلتقي من خلالها هذه العناصر تعبر عن انتظام معيّن يكشف عن بنية النص. ومحدد هذا الانتظام بين متتاليات الجملة يكمن فيما يسميه بالتوازي. ومن خلال بحثه عن طبقات التوازيات الموجودة بين العناصر (أجزاء النص، المورفيمات...) فيما بينها

(١) يُنظر: هاينه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص ١٧.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص ١٨.

وبحسب الترابطات الموجودة بينها يضبط بنية النص، وذلك عن طريق تشكيل طبقات التوازي الحاصلة في لوحة ذات محورين أفقي وعمودي. تظهر في المحور الأول العلاقات بين طبقات التوازي داخل كل جملة في النص. أما في المحور العمودي فإننا نجد تتابع الجمل حسب ترتيبها كما هي عليه في النص المتن<sup>(١)</sup>.

لقد جاءت هذه النتائج التي أتى بها هاريس في دراسته مخالفة لما كان متوقفاً وسائداً في عصره، فجميع النتائج التي صدرت عن التحليل اللغوي في تلك الآونة كانت تقع تقريباً ضمن امتداد لغوي قصير نسبياً، يُسمى (الجملة)، ورأى هاريس أنه "لم يكن هناك ما يدعو إلى الوقوف بمجال التحليل اللغوي عند حدود الجملة، بل كان ذلك من قبيل العادة التي دأب عليها الدارسون؛ لأنهم وجدوا في ما دون الجملة ما يفي بوصف جميع الظواهر اللغوية، فالغرض من الدراسة الوصفية هو وصف مختلف الاستعمالات التي تكون للوحدة اللغوية في جميع الأقوال مهما كان طولها، لكن ذلك الوصف جرى في الغالب في حدود الجملة الواحدة دون أن يُقلق الدارسين؛ لأنهم وجدوا فيه ما يغني"<sup>(٢)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن آراء هاريس في تحليل الخطاب - كما يرى (رايزر) - لم تُعرف في أوروبا بسبب طغيان الدراسات الفيلولوجية، وتأثير مدرسة براغ على الدراسات الألسنية فيها، فمن خلال مدرسة براغ عرفت أوروبا المداخل الأولى للولوج إلى النصوص وعالمها في الدرس اللغوي، فقد أشارت هذه المدرسة على سبيل المثال في موضوعاتها المنشورة سنة (١٩٢٩م) إلى

---

(١) يُنظر: يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ص ١٧؛ انظر: *O. Hendrick Wiliam*: علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ص ٩؛ مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٠٧، ٤٠٨؛ الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ص ٣٨؛ طيجون، رابح: "تحليل الخطاب عند سارة ميلز"، مجلة النقد الأدبي فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٧٧، ٢٠١٠م، ص ٥٧.

(٢) الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ج ١، ص ٣٨.

أن الوظيفة الأساسية لكل نظام لغوي تكمن في إنتاج منطوقات، أي نصوص ووحدات لغوية<sup>(١)</sup>. ولهذا فإن المبررات التي أعطيت أخيراً لظهور علم النص في أوروبا كانت هي المبررات نفسها التي ساقها هاريس من قبل في أمريكا<sup>(٢)</sup>. ونحن هنا لا نستطيع أن نسحب هذا الأمر الذي يقرره (رايزر) على لسانيات النص في مرحلة التأسيس والازدهار؛ إذ غزت بحوث هاريس ومقالاته أوروبا بجميع لغاتها، وأصبح عُرفاً لدى معظم الباحثين الذين يضطلعون بالتأريخ لمراحل نشأة لسانيات النص وتحليل الخطاب التعرض لهاريس وجهوده في توجيه مسيرة هذا العلم الجديد من فروع علم اللغة.

وجهود هاريس في تحليل الخطاب كانت موضع دراسة ونقد بعض علماء لسانيات النص على اختلاف أجيالهم، وإذا أردنا أن نتبّع هذه المواقف فإننا سوف نجد أن الباحثين قد انقسموا إلى فريقين: فريق يعطي قيمة عالية لهذه الأعمال التي قام بها هاريس، ويرى أنّها تدلّ على ريادته في هذا المضمار، باعتباره أوّل لسانيّ حاول صراحة توسيع حدود موضوع البحث اللسانيّ بجعله يتعدّى الجملة إلى الخطاب. وهناك فريق آخر يُقلّل من قيمة هذا الجهد، ويصل الحدّ ببعضهم إلى أن يرى أنّ هذا العمل لا يمتّ بصلّة إلى تحليل الخطاب إلا في النادر. وسنقوم هنا بعرض آراء كلّ فريق منهما مبتدئين بالفريق الأوّل، والذي يمثّله:

١. هانز رايزر *Hannes Reser*: يرى (رايزر) أنّ محاولة (هاريس) في

دراسته الألسنيّة البنيويّة *Structural Linguistics* كانت بداية النهاية للبنيويّة التقليديّة؛ لأنّه حاول وصف اللغة من خلال جمل أساسيّة متعرّضاً لما يلحقها من تحويلات تؤدّي إلى إنشاء سائر الجمل في اللغة. ويمكن بواسطة هذه الطريقة أن تفسّر كثيراً من الجوانب البنيويّة المعنويّة،

(١) يُنظر: فيهنجر: سمات دلالية وبنية النص، ص ٢٦٣.

(٢) يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ٢٣.

إضافة إلى تفسير الغموض بحسب رأيه. ويذهب رايزر إلى أن هاريس قد أشار إلى أن البنيوية التقليدية لم تتعرض إلى الوحدات اللغوية فوق مستوى الجملة لتبين العلاقة فيما بينها، وذلك ما دعاه لأن يقترح ضرورة العناية بتحليل الخطاب من أجل تحقيق هذه الغاية<sup>(١)</sup>.

٢. فان دايك *Van Dijk*: يرى (فان دايك) أن لسانيات النص لم تبدأ فرض وجودها إلا مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، حين نشر هاريس دراستين اكتسبتا أهمية منهجية في تاريخ اللسانيات الحديثة؛ إذ إنه بهاتين الدراستين لم يكن أول لسانيّ معاصر يعتبر الخطاب موضوعاً شرعياً للدرس اللغويّ فحسب، بل إنه جاوز ذلك إلى تحقيق قضاياها التي ضمنها برامجها بتقديم أول تحليل منهجيّ لنصوص بعينها. وقد خرج بذلك عن تقليد أرساه (بلومفيلد) يقضي بأنّ التعبير اللغويّ المستقل بالإفادة، أو (الجملة)، هو ما يهتم به اللسانيّ. أما (النص) فليس إلا مظهراً من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد<sup>(٢)</sup>.

ومع أنّ هنالك دراسات سابقة لأعمال هاريس يمكن أن تعدّ بحق البدايات الأولى في تحليل الخطاب، هذه الدراسات قدّمت إشارات نصية متناثرة ذات قيمة عالية، إلا أنه قد غاب عن أصحابها الوعي الكامل بأهمية مثل هذه الإشارات في تغيير دقّة اللسانيات الحديثة صوب النصوص والخطابات، فلم يكن هنالك رؤية جدّية وواضحة لأهمية مثل هذا المشروع النهضوي الذي يحتاج إلى جرأة في الطرح وعمق في التحليل، ولهذا جاءت هذه الدراسات تحت عناوين متباينة تتفاوت في بعدها عن الخطاب وتحليله، ولم تأت تحت عناوين عامة توحى بالمضمون على غرار ما قام به هاريس في دراستيه.

(١) يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ٢٣.

(2) Van Dijk, (Some Aspects of Text Grammar), P.26.

وعلى الرغم من هذه الأهمية التي يوليها (فان دايك) لأعمال هاريس في مجال تحليل الخطاب، وكون هذا الجهد يمثل أول تحليل منهجي لنصوص بعينها، أقول على الرغم من ذلك إلا أن المرء يمكنه أن يقف على تباين واضح لدى فان دايك في تقدير أهمية مثل هذه الجهود، ذلك أننا وجدناه في كتابه (النص والسياق) يقول: "ويصدق نفس الأمر على أحد المؤسسين للسانيات البنيوية وهو زيليج هاريس، وإن كان (تحليله للخطاب) قد لا يمتّ بصلّة إلى تحليل الخطاب إلا في النادر، بل بنظريّة البنية التركيبية النحوية للجمل"<sup>(١)</sup>.

فكثير من الظواهر الخاصّة باللّغة الطبيعيّة هي لدى (فان دايك) خواص خطائيّة، وهي من ثمّ لا يمكن وصفها بشكل كاف في أشكال النحو الموجودة (نحو الجملة)، وهذا ما وقع فيه هاريس؛ إذ إنّه لم يستطع بطريقة أو بأخرى التخلص من التوجه التوزيعي في النظر إلى النصوص، فالتعادل - وهو من أكثر ما ألح عليه - لا يقوم في الواقع إلا على مبدأ التردّد والتوزيع<sup>(٢)</sup>.

٣. هاينه مان *Heinemann* وفيهفجر *Viehweger*: يرى هذان الباحثان أنّ هاريس قد نقل مجموعة الوسائل المنهجية المهمة من وجهة نظره الخاصّة بالتحليل البنيوي للجملة (التجزئة والتصنيف والتوزيع) إلى المستوى النصي الجديد، وحاول بواسطة إجراءات شكلية التوصل إلى وصف بنيوي للنصوص. كان يهمله هنا في المقام الأول كشف الأقسام المتكافئة للعناصر أو مجموعات العناصر المفردة داخل فقرات كلامية مترابطة أو نصوص كاملة. وكذا الكشف عن توزيعها في النص، ومن ثمّ فالنصوص بالنسبة له هي: تتابعات لتلك الأقسام المتكافئة. ويمكننا أن نعدّ هذه الفكرة الأساسية والإجراء المنهجي

(١) يُنظر: فان دايك: النص والسياق، ص ٣٣.

(٢) يُنظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص ٢٠.

لهاريس محاولة من المحاولات الأولى للاقتراب من وصف ظواهر نصية، لكن الأهم من المدخل المنهجي هو حقيقة أن هاريس بوصفه واحداً من أولئك اللغويين قد حدّد النص بأنه الموضوع الحقيقي لأوجه الوصف اللغوي<sup>(١)</sup>.

وأما الفريق الثاني من الباحثين فيرى أن (هاريس) باعتباره توزيعياً، سعى إلى تحليل الخطاب بالتصوّر والأدوات نفسها التي تُحلّل بها الجملة، وبناء على ذلك فقد جاءت نتائج دراسته بلا أهمية، ولم يقتصر مجال النقد الذي وُجّه إلى هاريس على هذا الجانب فقط، بل هنالك جوانب أخرى متعدّدة صدرت عن باحثين يقلّلون من قيمة عمله، ويرون أن فيه ثغرات تشكّل مدخلاً يتسلّل من خلاله النقد إلى تحليله للخطاب، ويمكننا هنا الوقوف على بعض من ذلك:

١. روبرت دي بوجراند *Robert De Beaugrande*: يذهب (دي بوجراند) إلى أن محاولة هاريس في تحليل الخطاب تمثّل المرحلة التالية لمرحلة الدراسات الفيلولوجية من حيث الاهتمام بالدراسات النصية، ويرى أن هاريس في هذه الدراسة قام بإدخال مفهوم التحويلات التي تؤدّي إلى معادلات نصية. وقد وجد مفهوم التحويلات طريقه إلى (نعوم تشومسكي) في مرحلة تالية، وعلى الرغم من ذلك فإن (دي بوجراند) يذهب إلى أن نظرية التحويلات وفق نظرية التوزيعات وجدت قليلاً من الاهتمام في دراسات تحليل الخطاب، ويرى أن نظرية التحويلات التي تتمخض عنها التركيبات اللغوية المماثلة لا تخبرنا بشيء عن علاقات المعاني بعضها بعضاً، ويعني ذلك باختصار أن نظرية هاريس لا توضح الأسس التي تصبح بها الجمل مترابطة من الناحية المعنوية في داخل بيئة النص<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: هاينه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص ١٧.

(٢) يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ١٥.

٢. دريسلر *Dressler* ودي بوجراند *De Beaugrande*: يرى هذان الباحثان في كتابهما (المدخل إلى التحليل النصي) أن هاريس قد اشتغل في تحليله للخطاب على متون قصيرة وذات طبيعة إشهارية تكثر فيها التوازيات بشكل ملموس. كما أن اختزاله التحليل بحسب المكونات المباشرة يجعل كل جملة تعود إلى بنيتها الأولية: مركب اسمي + مركب فعلي. وإذا كان كل نص قابلاً لأن يرجع إلى هذه البنية الأساس، فإن هذا النمط من الاختزال يصبح بلا أهمية في تحليل الخطاب؛ لأنه بدل العمل على إبراز البنية الخاصة لجمل نص ما في تسلسلها، يقف التحليل عند حدّ تقديمه الخطاب متتاليةً من مركبات اسمية وفعلية ذات علاقات معيئة<sup>(١)</sup>.

٣. ويليام هيندريك *William O. Hendrick*: يقترب النقد الذي وجهه (هيندريك) إلى هاريس من المأخذ الذي أدلى به (دي بوجراند) آنفاً، فيرى هذا الباحث أن عدم وجود علامات صريحة للربط ليس هو السبب الوحيد الذي يبرر اللجوء إلى البنية العميقة للخطاب، فالمبرر النهائي للجوء إلى هذه البنية يكمن في العيوب الموروثة في طريقة معالجة مسألة تماسك النص على أساس ربط الجمل (التبعية)، فقد قارن (فان دايك) دراسة ربط جملة بأخرى بأمثلة ماركوف المقترحة لدراسة بنية الجملة، وذهب فان دايك إلى أن هذا النمط من الانتقال لا يفسّر سوى وجه واحد من المسألة برمتها، وهو التماسك على مستوى السياق الأصغر (أي السطح)، وللتماسك جانب آخر على مستوى السياق الأكبر (أي المستوى العميق)، وهو يخص الوحدة الكبيرة التجريدية للنص. وهي لا تعتمد على الانتقال النحوي وحده، وينبغي التأكيد أن دراسة التماسك

---

(١) يُنظر: يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ص ١٨.

العميق والتماسك السطحيّ مهمان معاً، ولا يوجه النقد إلا للبحوث التي تدرس بنية النص استناداً إلى الربط السطحي فقط، وهذه في الحقيقة إحدى نقاط الضعف الخطيرة في بحوث هاريس في تحليل الخطاب<sup>(١)</sup>.

٤. شميت *Schmidt*: يوجّه (شميت) نقداً عاماً لكلّ من اشتغل بالنص والخطاب في الحقبة البنيويّة التي ضمّت هاريس وغيره من الباحثين المعاصرين، ويُشير إلى أنّه في الواقع قد اعترف بأنّ (هيلمسليف) و(هاريس) و(فريز) وآخرين قد اشتغلوا بالنص بوجه عامّ في أوصافهم اللغويّة، ولكن هؤلاء اللغويين لا يراعون بُعد النص على وجه الخصوص، فلم يجعلوه مستوى الانطلاق والضابط لدرسهم اللغويّ بأكمله<sup>(٢)</sup>.

٥. تودوروف *Todorov*: يُسجّل (تودوروف) أنّ الدراسة الشاملة للنص كما هو منظور إليها في مقارباته لا تتقلّص إلى ما يسميه (هاريس) وتلامذته بتحليل الخطاب الذي تركز منهجيّته على تقطيع النص إلى العناصر (عادة لمركب أو عدد من المركبات المعجّمة) المجتمعة في فئات التوازي: فئة مكوّنة من العناصر التي تستطيع الظهور في سياق مطابق أو مشابه. لذلك لا ننشغل لمعرفة ما إذا كان للعناصر المتساوية المعنى نفسه أم لا. بعض الجمل تحتوي على عناصر متساوية وأخرى غير متساوية. عندئذ ستوصف كما لو أنّ هناك علاقة تحويليّة (مفهوم لتمييز التحويلات التوليديّة والتحويلات الخطابيّة) أنجزت بحوث موازية حول عناصر الجملة التي تحتوي إحالتها على الجملة السابقة: أدوات التعريف، الضمائر... إلخ<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: هيندريك: علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ص ٦٨.

(٢) يُنظر: فيهنجر: سمات دلالية وبنية النص، ص ٢٨٣.

(٣) يُنظر: تودوروف: مفاهيم سردية، ص ٣٣.

٦. جرهارد نيكل *Gerhard Nickel*: يذهب (نيكل) إلى أنه يرجع اقتصار التحليل النحويّ على جملة مستقلة داخل البنيويّة التصنيفيّة فيما يرجع إلى (بلومفيلد)، ويرى هذا الباحث أنّ الدراسات التي تناولت جوانب نصيّة في ظلّ سيادة نحو الجملة في تلك الآونة لم تخرج عن الإطار السائد، ويوجّه نيكل هنا نقده إلى أعمال (هاريس) و(هيلمسليف)، مُبيّناً أنّ كتاب هاريس: (تحليل الخطاب) لا يُعدّ في الأصل توسيعاً لمجال النحو، بل أريد به أن يبحث العلاقات بين اللغة والثقافة، ويسجل أيضاً أنّ مطلب البنيويّ الدنماركيّ (هيلمسليف) بجعل النصّ نواة بحوث لغويّة ظلّ بلا نتائج تقريباً بالنسبة للواقع اللغويّ<sup>(١)</sup>.

ومهما يكن من أمر هذا النقد الموجه إلى هاريس وجهوده في تحليل الخطاب، فإننا لا نستطيع أن ننكر مدى التأثير الذي مارسه تلك الأعمال التي قدّمها في سيرورة لسانيات النصّ وتحليل الخطاب، ومعظم الباحثين الذين يؤرّخون للنشأة الحقيقيّة للسانيات النصّ داخل إطار علم اللغة الحديث يبدؤون بجهود هاريس في كتابه: (تحليل الخطاب)، ويجعلون منه رانداً لتحليل النصوص والخطابات، وإن كان من هنات قد وقع فيها هاريس في تحليله فتلك هي طبائع الأمور في الأعمال التي تمثّل البدايات الأولى لنشأة أي علم من العلوم، ولهذا نجد أنّ أتباع هاريس ومريديه قاموا بتلافي المآخذ التي وقع فيها أساتذهم، ومما يبعث العجب أن يكون الذين يقلّلون من قيمة العمل الذي قام به هاريس هم من علماء لسانيات النصّ المتأخرين، وكأنّهم ينتظرون من هذا العلم الذي يمثّل أحدث علوم اللسان أن يشبّ واقفاً على ساقه من الوهلة الأولى التي ظهر فيها كتاب هاريس (تحليل الخطاب)، على الرغم من أنّ كثيراً من الباحثين والنقاد يرون - إلى وقت قريب - أنّ معظم ما قدّم من بحوث ودراسات في مجال لسانيات النصّ ما زال يمثّل مقترحات أوليّة لهذا العلم.

---

(١) نيكل: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

يُشير (تاديبه) - في حديثه تحت فصل (اللسانيات والأدب) ضمن كتابه (النقد الأدبي في القرن العشرين) - إلى أنه "حوالي عام ١٩٦٠م كانت الأمور تسير كما لو أن نهرًا جوفياً صعد إلى سطح الأرض ليحرف معه أقدم المناهج بما فيها الظاهراتية، وليغرقها في مجراه. والواقع أن اللسانيات البنيوية قد بلورت تأثيرها بفضل اسمين كبيرين هما: (رومان جاكوبسون) و(إميل بنفينيست)، وقد اكتشفت فرنسا الأول عبر مقالة كتبها (كلود ليفي شتراوس)، أما الثاني (بنفينيست) - الذي تناوب في مقالاته منذ عام ١٩٥٠م على فكر (دي سوسير) المتجلى في كتابه (محاضرات في اللسانيات العامة) بهدف نقده وتجاوزه فيما بعد - فقد نشر كتابه (قضايا اللسانيات العامة) عام ١٩٦٦م المتضمن أساسيات أبحاثه"<sup>(١)</sup>.

ويذهب رولان بارت إلى أن "مكانة بنفينيست (١٩٠٢ - ١٩٧٢م) بين عظماء اللسانيين الذين سُموا بتأثيرهم كل العمل العقلي في عصرنا لتعدّ مكانة أصيلة، فعمله لا يزال إلى اليوم مفارقاً مرتين: إنّه مفارق إزاء التقاليد، ومفارق إزاء ما نسّمه الطليعة السهلة، أي تلك التي تكرر بدل أن تبحث...، لقد أسّس بنفينيست لسانيات جديدة، لا توجد في أيّ مكان آخر سوى عنده، وإنّها لا توجد عند (تشومسكي) على وجه الخصوص، إنّها: (لسانيات التخاطب)، فالعالم كلّه يتمفصل على هذا الشكل: أنا / أنت، وإننا لنفهم منذئذ لماذا كان بنفينيست يلحّ طول عمره على الضمائر التي يقال عنها ضمائر شخصية. كما نفهم لماذا كان يلحّ على الزمانية وعلى الاستهياء وعلى التأليف (وهو فعل مفضل لاستملاك الألفاظ)، وإننا لنفهم أيضاً لماذا أقام بنفينيست منذ وقت مبكر جسراً بين اللسانيات والتحليل النفسي، وإضافة إلى ذلك فإننا نفهم من غير جهة

(١) يُنظر: تاديبه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص ٢٦٧.

لماذا استطاع هذا المختصّ بالفارسيّة القديمة أن يستوعب البحوث الجديدة للسيميولوجيا، وكذلك عمل الطليعة حول اللغة<sup>(١)</sup>.

وهنا يُلمح بارت إلى بعض الأفكار التي طرحها بنفينايسست في دراسته التي كتبها حول (الذاتية في اللسان) عام ١٩٥٨ م، نجد فيها تحديداً لخصائص الخطاب، حيث يؤكّد فيها بنفينايسست أنّ اللغة ليست أداة، أي أنّها ليست شيئاً مصنوعاً إنما تكمن في طبيعة الإنسان الذي لم يصنعها، ونحن - كما يرى بنفينايسست - لن نتوصّل أبداً إلى معرفة تلك اللحظة الأسطورية التي قد يصنع فيها رجلان اللغة، حتى لو كان الإنسان معزولاً عن الآخرين فإنّه لن يتمكّن من ذلك أبداً، إنّ الإنسان الذي نجده في العالم هو إنسان يتحدّث إلى إنسان آخر، واللغة تعلمنا كيف نعرف الإنسان، ويعود السبب الأساس في ذلك إلى أنّه في اللغة ومن خلالها يتشكّل الإنسان كفاعل، وأنا هو الذي يقول (أنا)، والذاتية ليست سوى انبثاق خاصية أساسية من خصائص اللغة في الكائن، (أنا) يرتبط بـ(أنت)؛ لأنّه لا تمكن البرهنة على الذات إلا عن طريق المتضادات، وشرط الحوار هذا هو الذي يُكوّن الشخص؛ لأنّه يتطلب أن يتحول (أنا) إلى (أنت) بشكل متناوب، ضمن خطاب الشخص الذي يعين نفسه بدوره بواسطة (أنا). هاتان العبارتان هما عبارتان متكاملتان، وتحلّ الواحدة منهما محلّ الأخرى، ويتكشّف الأساس اللغويّ للذاتية عبر علاقة جدليّة تشمل (أنا) و(أنت)، وتعرفهما عن طريق علاقة متبادلة، وبذلك تنشأ اللغة كلّها من الذاتية.

والضمائر الشخصية توجد في كافّة الألسن، واللسان الذي يفتقر إلى التعبير عن الشخص لا وجود له، والضمائر لا تحيل إلى مخلوق مفرد يكون دائماً نفسه ولا إلى مفهوم الـ(أنا)، وإنّما إلى فعل الخطاب الفرديّ الذي يُلفظ فيه الضمير ويُحدّد المتحدث، في اللحظة التي يقول فيها المتحدث (أنا) يمتلك اللسان كلّه، وبالتالي فهو يُلحق بنفسه بتعبير الزمانيّة. ويختم بنفينايسست حديثه بالقول: إنّ عدداً كبيراً من

---

(١) يُنظر: بارت: هسهسة اللغة، ص ٢٤١، ٢٤٣.

المفاهيم اللغوية التي تظهر بأشكال مختلفة، إذا أعدناها إلى إطار الخطاب، الذي هو اللسان، الذي ينهض به الإنسان المتكلم، وإلى شرط الذاتية المتبادلة، فإن تلك وحدها التي تجعل التواصل اللغوي أمراً ممكناً<sup>(١)</sup>.

وبناء على ذلك فإن موقف (بنفينيست) في دراسته للغة يأتي من خلال الدعوة إلى ضرورة إيجاد نظرية لسانية أكثر واقعية، هي نظرية القول (نظرية التلطف)، تكون قادرة على أن تأخذ في الحسبان بعض القضايا اللغوية في اللسانيات الخطابية، لا سيما الجوانب الذاتية والشخصية للفرد المتكلم التي تجسد بوضوح وتترك آثار تدخله في كل عملية القول. وفي اتجاه واضح نحو تجاوز اللسانيات السوسيرية يُحَدِّد بنفينيست دراسة (الجملة) وحدة تعبير خطابية تسمح بالانتقال من مجال اللسان نَسَقاً من العلامات لنلج عالماً آخر هو عالم اللسان بوصفه أداة تواصل، وحيث التعبير هو (الخطاب)، الذي ينظر إليه بنفينيست باعتباره الملفوظ منظوراً إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل، والمقصود بذلك الفعل الحيوي لإنتاج ملفوظ ما بواسطة متكلم معين في مقام معين، وهذا الفعل هو عملية التلطف، بمعنى آخر يحدّد بنفينيست الخطاب بمعناه الأكثر اتساعاً بأنه: كل تلفظ يفترض متكلاً ومستمعاً، وعند الأول هدف التأثير في الثاني بشكل ما من الأشكال، ويمكن لهذه الخطابات أن تكون شفوية أو مكتوبة، إذا تعلق الأمر بالبلاغة أو بالرسائل أو بالمذكرات أو بالمسرح أو بالكتب التعليمية<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان (هاريس) يُقدِّم تحديده للخطاب انطلاقاً من تعريف (بلومفيلد) للجملة عبر تأكيده على وجود الخطاب رهيناً بنظام متتالية من الجمل تقدم بنية الملفوظ، فإن تعريف بنفينيست للخطاب سيكون له من منظور مختلف أبلغ الأثر في الدراسات الأدبية التي تقوم على دعائم لسانية، فهو يرى أن الجملة تخضع لمجموعة

(١) يُنظر: تاديبه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص ٢٧٢.

(٢) يُنظر: تاديبه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص ٢٦٩؛ رابع: تحليل الخطاب عند سارة ميلز،

من الحدود؛ إذ هي أصغر وحدة في الخطاب. ومع الجملة نترك مجال اللسانيات نظاماً للعلامات، على اعتبار أن الجملة تتضمن علامات وليس علامة واحدة، وندخل إلى مجال آخر حيث اللسان أداة للتواصل نعبر عنه بواسطة الخطاب. وبإقامة هذا التمييز يجعلنا بنفينا مست أمام مجالين يختلف أحدهما عن الآخر، وإن كانا يُعانيان الواقع الواحد، ويقدمان تبعاً لذلك لسانيتين مختلفتين، وإن كانت طريقيهما تتقاطع دائماً. فهناك من جهة: اللسان مجموعة علامات مستخلصة بواسطة إجراءات صارمة، ومن جهة أخرى: هناك تجلي اللسان في عملية التواصل، وتبعاً لذلك تغدو الجملة منتمية إلى الخطاب، ويمكن تعريفها بأنها وحدة خطاب<sup>(١)</sup>.

لقد غيرت دراسات بنفينا فهمنا للأدب؛ لأنه لغة قبل كل شيء، فإذا كانت اللغة مادته وأداته، فهي مادة محملة بالمعنى، ولهذا كان لتلك الدراسات دور أساس في توجيه تلك الأعمال التي جعلت من اللسانيات أداة فاعلة في تحليل النصوص الأدبية، وبوحي من أفكاره في هذا المصنوع أنجز (هنري فينريش) دراسته التي بعنوان: (الزمن، السرد، والتعليق) عام ١٩٦٤م، لتكمل المبادئ التي طرحها بنفينا، وتطورها لتفهمنا آلية عمل مختلف الأجناس الأدبية بشكل أفضل، وانطلاقاً من بعض النصوص، فقد رفض (فينريش) الوقوف عند حدود الجملة التي افترضها بعضهم (بلومفيلد وليونز): (أكبر وحدة للوصف القواعدي)، واقترح منهجه في الألسنية النصية، التي يفترض أن تكون تطويراً للألسنية البنيوية، فالأمر - لدى فينريش - يتعلق من بين مجموعة أخرى من الأمور بتفجير إطار المقطع في علم وظائف الأصوات، وإطار الكلمة في علم المعاني، وتفجير الجملة في علم التراكيب بوجه خاص. ويتحدد (النص) لديه على أنه تعاقب دال من العلامات اللغوية بين انقطاعين واضحين في الاتصال (كجزئي غلاف الكتاب مثلاً)<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ص ١٨.

(٢) يُنظر: تاديبه: النقد الأدبي في القرن العشرين، ص ٢٧٤.

ولقد كَوّن بنفنيست الكثير من المریدین والكثير من المنافسين، إلا أنّه - كما يذهب تادييه - انتصر لصفاء مياحه العميقة. فهذا اللسانيّ الذي عاش على هامش البنيويّة، وقبل أن تعرف اللسانيات النصيّة أولى خطواتها دعا صراحة إلى ضرورة تجاوز تصوّر (دي سوسير) للسان كعلامات، وفتح الباب أمام اتجاهات جديدة للبحث اللسانيّ، تُمكن من معانقة مجالات بين - لغوية، تكون أرحب من (الجملة) ذاتها مثل (الخطاب) وصولاً لمجال عبر لغوي يسمح بالوقوف على النصوص في كليّتها وشموليتها<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ما سبق، فإذا ما أردنا أن نُقيّم الأعمال التي جنحت إلى دراسة الظواهر النصيّة في الحقبة البنيويّة بشكل عام، فإننا سوف نجد أنّها غالباً لم تخرج عن الإطار العامّ الذي سارت عليه اللسانيات البنيويّة في مقاربتها للجملة وأبنيّتها من حيث التصورات وآليات الوصف، وقد أشار إلى ذلك (دي بوجراند) بقوله: "في فترة علم لغة النص المبكّر أحدث علم اللغة الوصفيّ مشكلات صغرى؛ بأن أدخل النص (كما قيل) ببساطة بوصفه (وحدة ذات رتبة أعلى) تالية، ذلك مثلاً حين افترضه (كلاوس هجر) وحدة رابعة في طبعة جديدة لكتابه: فقد صار من المونيم والكلمة والجملة (١٩٧١م)، بعد ذلك المونيم والكلمة والجملة والنص (١٩٧٦م)"<sup>(٢)</sup>.

فإدخال النص ضمن هذه المستويات ومحاولة إسقاط أدوات وصف الجملة وتحليلها عليه أثبت عدم كفايتها وجدواها لدى كثير من رواد لسانيات النص في الحقب التالية (مرحلة نهاية ستينات القرن العشرين وما تلاها)، فبنية النص / الخطاب مختلفة عن بنية الجملة، فالأولى تدرج ضمن وحدات الاستعمال والثانية تدرج ضمن وحدات النظام، والنص / الخطاب بهذا يمثل

(١) يُنظر: غلفان: اللسانيات وتحليل الخطاب، ص ٥٩.

(٢) دي بوجراند: علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟، ص ٢٣.

التحقيق الأصيل للغة لكونه يمثل الوسيلة الفعلية للتواصل بين الناس، ولهذا لا يستقيم - وفقاً لأحمد المتوكل - الاعتناء بخصائص النص الصورية كما فعلت ذلك بعض الدراسات البنيوية على أساس أنه نَسَق من الوحدات والتراكيب المستقلة والمجردة دون أن تهتم بخصائصه الدلالية والتداولية التي تتفاعل بشكل ملحوظ مع الخصائص الصورية<sup>(١)</sup>، وبناء على ذلك فإنَّ لبنية الجملة مقاربات ووسائل بحث خاصّة لا يمكن تكييفها وتنشيطها لتطبق على النص / الخطاب وبنيته مهما بلغت درجة الإعانت.

## ٢-٢ اللسانيات التحويلية التوليدية:

كان اللسانيون حتى منتصف الستينات ينظرون إلى الجملة وحدها على أنّها الوحدة الأساسية في علم اللغة، وهي أكبر وحدة يمكن تعيينها، ومن ثمّ متاحة للوصف اللساني، ويتّضح هذا الموقع الأساسي للسانيات الجملة في أجلى صورة في تعريف بلومفيلد للجملة تعريفاً شكلياً صارماً: (الجملة شكل لغويّ مستقلّ لا يتضمّن من خلال أيّ تركيب نحويّ شكل لغويّ أكبر منه). بيد أن كلّ النماذج غير البنيوية التوجّه كذلك تنطلق حتى الآن على نحو بدهي من الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الكبرى، وكذلك حين استنبطت قواعد لتسلسل الجمل عدّت الجملة السابقة السياق الأصغر الذي ترتبط به البنية النحوية للجملة اللاحقة.

وقد وسّع بذلك تحليل الجملة المفردة إلى تحليل لجملتين، ومع ذلك لم يتغيّر شيء عن بديهية الجملة، بوصفها أعلى وحدة لغوية. ومما يجب أن يؤكّد بشدة أنّه على هذا الأساس قد تحقّق قدر كبير للغاية من الدقة في وصف أبنية الجمل، وبخاصّة من الأنحاء التحويلية التوليدية<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص ٢٨.

(٢) يُنظر: هايه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص ١٦.

واختلف اتجاه الأنحاء التحويلية التوليدية عن اتجاه الأنحاء البنيوية القائمة على الاتجاه الوصفي من حيث تركيز الاتجاه الأول على الجوانب المنطقية في اللغة، وصار يحدّد موضوعه بأنه: قدرة المتكلم المختص للغة ما على بناء عدد كبير غير محدّد من الجمل وفهمه، ويفترض في ذلك الشكل ذاته لنظام قاعديّ أنّه ينبغي أن يولّد كمّاً لا نهائياً من جمل لغة ما. محاولاً بذلك أن يُنشئ نموذجاً لغوياً صارماً ظهرت المفارقة بين شكله المثالي وواقع اللغة التطبيقيّ؛ ذلك أنّ الألسنية التحويلية قد ركّزت على إيجاد نموذج لغويّ مثاليّ يتحدّثه المتحدث الأصيل باللغة، وهو أمر لا يتحقّق عادة في الواقع<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الصدد يُبيّن (رولان بارت) وجه المفارقة التي يمكن أن تقع فيها نظرية تشومسكي في مقاربتها للجمل في حال استمرار صاحب النظرية في وضع الأطر والبرامج اللسانية بعيداً عن الممارسة الفعلية للغة من خلال نصوص وخطابات، حيث يقول: "فالجمل تراتبية، وإنّها لتستلزم أنواعاً من التبعية والتعليق والتعدية الداخلية، وبهذا يكون تمامها، فكيف يمكن لنظام تراتبيّ أن يبقى مفتوحاً؟ إنّ الجمل قد تمّت، وإنّها لعلی وجه التحديد: هذا اللسان عينه الذي اكتمل. غير أنّ الممارسة في هذا الشأن تختلف عن النظرية، ونظرية (تشومسكي) تقول: إنّ الجمل انتصاب لا يتناهي (أي قابلة للتنشيط بشكل لا يتناهي)، ولكن الممارسة ترغم على إنهاء الجمل دائماً، وإنّ كلّ نشاط إيدولوجيّ ليتمثل في شكل الجمل المنتهية تركيبياً. ولتأخذ أيضاً هذه العبارة لـ(جوليا كريستيفا) من قفاها: إنّ كلّ عبارة منتهية يتهدّدها الخطر بأن تكون إيدولوجية. وفعلاً فإن سلطة الانتهاء هي التي تحدّد التمكّن في بناء الجمل، وتُعيّن - كما لو أنّ الأمر يتعلق بكيفية عمل عليا تمّ الحصول عليها بصعوبة - عوامل الجمل..."<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص ٢٩؛ عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ٤١.

(٢) بارت: لذّة النص، ص ٨٩.

ولقد فضل علماء النحو التحويليّ التوليديّ أن يبدأوا من الطرف الآخر بالقواعد من حيث هي مجموعة من الضوابط التي تحدّد ما ينتمي إلى اللغة وما لا ينتمي إليها، وتأجلّ النظر في مسألة الشمول، بافتراض أن كلّ المكوّنات المركّبة (مهما كثرت) يمكن استخراجها من مجموعة محدودة من المكوّنات البسيطة باستعمال الضوابط المناسبة، ولقد وضعت هذه الضوابط بحيث تنتج مجموعات لا نهائيّة من الجمل. وبهذا يكون تناول التوليديّ أكبر في طموحه كثيراً من تناول الوصفيّ؛ لأنه لا يقنع بالاقصرار على تنظيم جميع أشكال الوقائع اللغويّة، وإنما ينزع أيضاً إلى أن ينتج أشكالاً لما لا يقع منها. فإذا أردنا التحديد قلنا - كما يذهب دي بوجراند - إنّه ليس نحواً لأشكال الوقائع بأيّ حال لكونه يعترف باقتصره على تناول الإمكانات التجريديّة، أما الاستكشاف التجريبي لصدق هذا النحو، فيمكن أن يكون صعوبة كبرى<sup>(١)</sup>.

ومع أنّ تشومسكي يكرّر تأكيد استقلال النحو عن المعنى، حاول النحو التحويليّ الهرب من مغبّة قصور فكرة التوزيع التي جاء بها هاريس، فشرع تشومسكي في إنشاء نظام من القواعد التجريديّة التي تنتج كلّ التوزيعات المقبولة في اللغة، وهكذا تحوّل الانتباه عن تحليل الكثير من الأمثلة إلى إنشاء القواعد، ولم يؤدّ هذا التحوّل في جوهره إلى تبسيط البحث في اللسانيات؛ لأنّ كلّ مثال مخالف للقواعد السابقة كان سبباً في نشأة قواعد جديدة، فكان ذلك من عوامل صيرورة النموذج التحويليّ محصناً ضد التخطئة من حيث هو نظريّة.

هذا، ومن الأمور التقليديّة في السيميوطيقا أن يتمّ تصنيف كلّ نواحي الصورة الشكلية تحت مفهوم النحو، وكلّ نواحي المعنى تحت مفهوم الدلالة، كما يتمّ تصنيف الجانب الاستعماليّ للغة تحت مفهوم التداوليات، ولقد بدأ المنهج التوليديّ التحويليّ بمجموعة حرّة من القواعد النحويّة لعلاج اللغة

---

(١) دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٧٨.

كلّها. أما الدلالة فقد جعلها تفسيراً للجمل التي ينتجها النحو بعد تمام إنتاجها، وأما الأغراض التداولية فقد أضيفت في بعض النماذج بوصفها مرحلة لاحقة من التفسير؛ مما اضطر هذا المنهج إما إلى تجاهل التفاعل بين هذه العوامل الثلاثة في الإنتاج والفهم الفعلين للكلام، وإما إلى إعادة بناء ذلك كله في قواعد نحوية اعتبارية. وفي عرض بديل لما تقدّم تمّ إعطاء المعنى دوراً أولياً منذ البداية فيما عرف باسم الدلالة التوليدية، ومع صرف النظر عن القضايا المفصلة عن بناء القواعد أشار النزاع حول هذه الأمور إلى مسألة أساسية تتعلق ببناء نماذج اللغة<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما سبق تُعدّ صور الجملة في النحو التحويلي من وجهة النظر العملية قلبية؛ إذ يجري توليد الجملة لأوّل الأمر بوصفها نمطاً نحوياً، ثمّ يجري لها بعد ذلك تفسير دلالي، وأخيراً يأتي ولو في بعض الصور، على الأقل، شرح النواحي التداولية، ويتمّ هذا الترتيب عن التفصيلات النسبية لنظريات القواعد الحديثة. وهنا يُبدي (دي بوجراند) سخريته قائلاً: "لو كان مستعملو اللغة يصوغون الجمل الحقيقية بهذه الطريقة لكان عليهم أن يعيدوا بصورة مُصغرة تاريخ علم اللسانيات منذ عام (١٩٥٠م)، فإذا استطاعوا أن ينتهوا من جملة كاملة في وقت متواضع القصر يبلغ ثلاثين عاماً فقط، فإنّ لهم على أيّ حال أن يعدّوا أنفسهم سعداء الحظ"<sup>(٢)</sup>.

وقد أسبغ تجاهل التفاعل بين العوامل الثلاثة السابقة على قواعد اللغة لدى تشومسكي صفة الحيادية أو الانحياز التي تستعلي على كلّ ما يمكن أن يؤدّي إلى رعاية مواقف إنتاج الكلام واستقباله، وهنا يشير (ليونز) إلى أنّ هناك إحساساً ما بأنّ القواعد التي اقترحتها وقدمها تشومسكي تقوم فعلاً بإنتاج

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ص ٨٢، ٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٧.

الجملة عن طريق تطبيق سلسلة متعاقبة من القواعد، ولكن تشومسكي يحذرنا دائماً من أن نتصور أن إنتاج الجملة تمّ من خلال القواعد نفسها التي ينتج بها المتكلّم الجملة في أيّة لغة؛ لأنّ قواعد اللغة إنّما هي قواعد محايدة بين الإنتاج والاستقبال، وأنّها قد تفسّر إلى حدّ ما كلاً من العمليتين، ولكنها بلا شكّ تنحاز إلى إحدهما دون الأخرى<sup>(١)</sup>.

والنحو التحويليّ في معظمه نظام افتراضيّ، يسعى إلى تعيين الجملة الممكنة على وجه نهائيّ دون نظر إلى حدوثها في الواقع. وليست الأمثلة التي يأتي بها اللسانيون أمثلة في الواقع إلا إذا أخذت من نصوص أنتجت إنتاجاً عفويّاً من لدن غير اللسانيين، ومع هذا نرى - وفقاً لدي بوجراند - أنّ النحو الذي يبحث في التراكيب غير الواقعيّة يبدو بناءً غريباً من حيث هو علم، كما نرى استكشاف صدقه مشكلة خطيرة. ومن المؤكّد أنّ تعداد الجملة الممكنة يصبح بعد تنظيم نواة النحو مشكلة أدائيّة، وليست مقدرة الناس فوق كلّ ذلك إلا ما لديهم من مجموعة محدودة من مركّبات بناء الجملة أو النصوص الممكنة الوقوع وفهمها لكونها ذات معنى وذات نفع في تحصيل الأشياء<sup>(٢)</sup>.

ونضيف إلى ذلك أيضاً أنّ اقتصار النموذج اللسانيّ التوليديّ في جميع تحولاته على تناول الإمكانيات التجريديّة جعل منه نموذجاً غير سياقيّ؛ بمعنى أنّ سعيه الأساس هو في اتّجاه تحديد طبيعة (المملكة اللغويّة البشريّة) التي هي مكوّن نوعيّ بيولوجي تصدر عن مبادئه الأساسيّة كلّ اللغات الإنسانيّة. وهكذا فإنّ النموذج التوليديّ أكثر إمعاناً في صورته الشكليّة، حيث يضع فوق تجريديّة اللغة عند (دي سوسير) تجريديّة أعلى هي (المملكة اللغويّة)، وبدلاً من أن يكون (الاستعمال الكلامي أو الأدائي) في المرتبة الثانية، فإنّه يصبح في المرتبة الثالثة،

(١) يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٤٤.

(٢) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٢.

وبطبيعة الحال فإنَّ هذا التوجُّه لا يقترب من منطقة التعامل مع الخطابات الأدبيَّة إلا على سبيل الاستعارة التي راودت بعض نقاد الأدب - مثل جوناثان كولر - في القول بأنَّ موضوع النظرية الأدبيَّة هو (الكفاءة الأدبيَّة)<sup>(١)</sup>.

وتشومسكي بذلك ليس لديه موقف من قضية الاستخدام الفعليِّ للغة، وإن تطرق إليه فلا يكون ذلك إلا لبناء تصوُّر معقول للمقدرة اللغويَّة فحسب، ولهذا فهو لا يرفض الاستخدامات الفعلية للغة - كما كانت تفعل الاتجاهات السابقة - بل يرى في دراستها سبيلاً إلى الوصول إلى تلك القدرة، أما الاكتفاء بحدِّ الأداء اللغويِّ فيتوقَّف عند حدِّ السطح أو الوصف الشكليِّ، وهكذا لا يكون الوصف اللغويِّ للغة إجراء شكلياً، بل هو محاولة لاكتشاف طبيعة سيطرة المتكلِّم على تلك اللغة، محاولة للوصول إلى وضع نموذج لتلك الكفاءة التي تقف وراء كلِّ أداء لغويِّ، هذا النموذج يضمُّ مجموعة من القواعد التي تصف الاستعمالات أو عمليات الأداء، وتسمح في الوقت نفسه بتوليد الاستعمالات الممكنة في اللغة<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن قمنا بعرض بعض جوانب نظرية تشومسكي في الأنحاء التحويلية التوليدية تبين لنا أن المنطلق الأساسي الذي سعت هذه النظرية إلى وصفه بطريقة دقيقة ومحكمة هو (الجملة)، فالجملة هي الوحدة اللغوية الكبرى التي يمكن أن يطالها الوصف اللغوي لدى تشومسكي وأتباعه، ومن المُستغرب لدى (نيكل) أنه "لم نستطع في معسكر النحو التوليديِّ برغم هدفه البعيد المدى لتفسير (النحوية والمقبولية) الاتفاق بعد حول ضرورة الاشتراك في نحو النص. وكذا فقد نظر تشومسكي المؤسس الحقيقي لهذا الاتجاه بشكل هامشيٍّ خاصَّة، واتصلاً بمشكلة ترتيب المفردات، في تلك العلاقات متجاوزاً حدود الجملة. ولكنه أيضاً لم يناقش

---

(١) يُنظر: محسب، محيي الدين: اللسانيات والخطاب الأدبي، مجلة علامات، جدة، ج ٥٥، م ١٤م، ٢٠٠٥م، ص ١٢٥.

(٢) يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٤١.

مسألة قبول وصف هذه الظواهر في نحو تام. وفي الحقيقة يطابق بذلك الاتجاه العام لمدرسته، وهو إحالة مشكلات ترتيب المفردات إلى مجال الأسلوبية، وهنا يلحق بمجال الأداء مرة أخرى كل ما لا يحل بسهولة في مجال الكفاءة، ومن المؤكد تماماً أن ثمة جزءاً من المشكلات يقع في المجال الكبير والأكثر حرية للأسلوبية، بل من المحقق أنه قد يغفل هنا أنه يجب أن يوجد تفرقة بين ترتيب للمكونات وثيق الصلة نحويًا وترتيب أسلوبية (حر) نسبيًا، ولا يستطيع المرء أن يقدر ويصف أنظمة هامشية، مثل نظام الأسلوبية، إلا حين يكون قد طرح النظام المحوري لتحليل مفصل<sup>(١)</sup>.

ولهذا فإن كان علماء اللغة قد فكروا جدياً باستحداث علم يعالج القضايا والمسائل اللغوية التي فاقت قدرات الجهاز اللغوي المحصور في نظام الجملة، فإن تشومسكي وأتباعه قد أراحوا أنفسهم من هذا العناء، وألحقوا كل ما يتجاوز حدود الجملة مما قد يتسبب لهم بإشكال بمجال الأسلوبية، وخاصة أن التحكم بالجهاز القاعدي المتصل بأبنية الجملة ومساحة التحرك داخل هذه الأبنية أقل إجهاداً بكثير مما هي عليه الحال لو قورنت بوحدات تتجاوز حدود الجملة.

والنص مصطلحاً لم يغيب عن نظر تشومسكي وأتباعه الذين ربما تطرقوا إليه في بعض دراساتهم، إلا أنه (أي النص) لم يكن أسعد حالاً مما كان عليه لدى اللسانيات البنيوية، فقد نظر التحويليون إلى النصوص وأنواعها على أنها جمل كبرى، وأنها نتاج المعطى، وليس نتاج عملية الاتصال ذاتها التي تلعب دوراً مهماً في عملية تكوين النص وتشكله، ويجري (دي بوجرانند) مقارنة بين كل من اللسانيات البنيوية واللسانيات التحويلية من حيث الصيغة المفاهيمية التي تم من خلالها تناول النص والتعامل معه، ويرى أن المقابلة الأولى معروفة تماماً بين اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية، وقد كانت اللسانيات النصية المبكرة ممثلاً

---

(١) نيكل: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، ص ٢٤٤.

في كلا المعسكرين، ففي اللسانيات البنيوية أُدخل (النص) بوصفه الوحدة التالية الأعلى برتبة فوق الجملة، وفي اللسانيات التحويلية التوليدية كان (النص) تابِعاً محكم الصياغة من جمل جيدة السبك<sup>(١)</sup>.

ودعت هذه الحال التي آلت إليها نظرية تشومسكي في اللغة كثيراً من تلاميذه إلى أن يُحدثوا تطويراً وتغييراً عليها، بحيث تستوعب جوانب دلالية وجوانب أخرى تداولية تقلل من التجريدية العالية للقواعد التي وضعها تشومسكي، وتضفي رغبة أعمق في أن تكون الدراسة اللغوية أكثر ملاءمة للواقع اللغوي، وليس من سبيل إلى ذلك إلا من خلال إدخال النصوص والخطابات في صلب دراساتهم، فهي الوحيدة التي تمثل واقعاً لغوياً يتم من خلاله تواصل الناس، فاللغة أساساً ترد في شكل نصوص متضمنة في مواقف حيّة ومحددة، وتتوسل من خلال ذلك إلى تأدية وظائف تواصلية معينة، وهناك عوامل أخرى تكتنف هذه العملية التواصلية لا تظهر اللغة إلا في إطارها.

وتطوير نظرية تشومسكي اللغوية من أجل استيعاب النصوص وأنواعها لا يمكن أن يكون بإضافة بعض القواعد التحويلية على النظام اللغوي الخاص بالجملة من أجل تكيفه لتلبية هذه المطالب التي تتجاوز حدود الجملة، فالأمر هنا مختلف تماماً عما اعتاده تشومسكي وأتباعه فيما مضى، فقد كان بمقدورهم إجراء أيّ تعديل يرونه مناسباً على النظرية اللغوية من خلال هذه الإضافات المتعلقة ببعض القواعد التحويلية التي تفي بغرض التطوير المتمحور حول الجملة ونظامها، ويرى (دي بوجراند) أن هذه الأمور قد اتضحت من خلال محاولة افتراض وجود نحو تحويلي للنصوص الأدبية، وقام الجدل بأن مجموعة من القواعد التحويلية الإضافية يمكن أن تزداد على النحو المعتمد للغة للوصول إلى التسليم بمطالب النصوص الأدبية والشعرية، ويبدو أن هناك

---

(١) يُنظر: دي بوجراند: علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟، ص ١٥.

اعتراضين واضحين على ذلك، أولهما: أن النحو الذي يتّسع بهذه الطريقة سيكون ذا طاقة تطبيقية مشرومة تقضي بصحة إنتاج كلّ التراكيب ليصبح النحو في النهاية عاجزاً تماماً عن إيضاح أيّ شيء. والثاني: أن كفاءة النصوص الأدبية والشعرية تنشأ من التعديلات التي تعتري أنظمة اللغات من أجل هذه المناسبة الإبداعية بعينها، فإن خضعت هذه التعديلات للقواعد فقدت قدراً عظيماً من إعلاميتها وإثارتها للاهتمام<sup>(١)</sup>.

ومن جانب آخر فإنه ليس بمقدور تشومسكي وأتباعه أن يقاربوا النصوص ويدرسوها على نحو ما صنعوا في دراستهم للجملّة ونظامها من إقامة نحو تجريديّ قادر على توليد كمّ لا نهائي من الجمل، فلو رام تشومسكي وضع لسانيات للنص فلا يمكن لهذه اللسانيات "أن تعمل على تهيئة نحو تجريديّ لتوليد كلّ النصوص الممكنة في اللغة، واستبعاد كلّ ما ليس نصّاً، فمجال التوليد أوسع من أن يحاط به، ويطرّد اتّساعه على الدوام. إن مفهوم ما ليس نصّاً ليس ذا خطر؛ لأنّ وروده يؤدّي في العادة إلى عدم قبوله أو إلى عدم القدرة على الاتصال. أما العمل الأهمّ لعلم لغة النص، فهو بالأحرى دراسة مفهوم النصيّة من حيث هو عامل ناتج عن الإجراءات الاتصاليّة المتخذة من أجل استعمال النص. إنّ النماذج التي تبدو أكثر مناسبة للعمليات المنتجة في مجال استخدام النص يجب أن تنسب إليها أعلى قيمة بوصفها تفسيرات إيضاحية، ولا ينبغي للصياغات التجريدية التي تتفرّع عنها تراكيب متعمدة أن تعدّ ممثلة للغة الإنسانية حتى حين تكون عظيمة الجدوى في الإيضاح؛ ذلك بأنّها في أحسن أحوالها صنعت من أجل المساعدة والوساطة، يتمّ استبعادها عندما تقترب من نموذج مقبول عن نماذج النشاط الإنساني"<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٥٧٨.

(٢) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٩٥.

وإذا كانت الأمور السابقة تعدّ عائقاً أمام النظرية التحويلية التوليدية لأن تقييم أنحاء للنص على غرار أنحائها المتصلة بالجملة فإن ذلك لا يفي قيام بعض الاتجاهات النصية من الاستفادة من الأسس النظرية التي قام عليها النحو التوليدي التحويلي، فقد أمدّ تشومسكي وأتباعه - منذ ستينات القرن الماضي - البحث النصي على اختلاف اتجاهاته وتشعبها بالكثير من الأفكار التي أسهمت في تأسيس نماذج نصية ذات قيمة عالية استطاعت أن تعيد النظر في بناء النصوص وتشكلها وتفسيرها، حيث "فتحت النظرية التحويلية التوليدية في بعض ما توصلت إليه من مبادئ، أبواباً أخرى أمام لسانيات النص، ويتبين ذلك على سبيل المثال من خلال عودتها إلى مبدأ العمل والربط النحويين (نظرية العاملية والرابطة)، وهما يعملان في مستوى الجملة ومستوى النص، ولئن لم يهتم أبرز أعلام هذه النظرية (تشومسكي) بالنص، فقد عمل كثير من الباحثين في هذا الإطار النظري على ولوج النص من خلال المبادئ التي قامت عليها تلك النظرية مثل العمل والربط، فتعددت الدراسات المهمة بالإحالة في مختلف وجوهها"<sup>(١)</sup>.

كما أشار (رايزر) إلى أن الاتجاه الذي ساد خلال الستينات هو محاولة إيجاد نحو للنص على الصورة التي دعا إليها (بيرويش) على أن يستفيد هذا النحو من الأسس النظرية التي قام عليها النحو التوليدي، لا سيما في النواحي التي تتعلق بالجملة الصحيحة وغير الصحيحة، وكذلك الجمل المقبولة وغير المقبولة، وذلك ما جعل هذا الاتجاه في نظره يتأثر بنظرية تشومسكي من ناحية، وآراء كاتز *Katz* في المعاني من ناحية أخرى. ويذهب (رايزر) إلى أن اللغويين الذين رأوا الاستفادة من آراء المدرسة التحويلية التوليدية قد انتهوا إلى أن المجال الحقيقي لتطبيق أفكار هذه المدرسة هو النص، وليس الجمل المنعزلة<sup>(٢)</sup>.

(١) الزناد: نسيج النص، ص ١٧.

(٢) يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ٢٤.

وفي هذا الإطار يُشير (دي بوجراند) إلى أن الاتجاه التحويلي يظل ناقصاً حتى يوضح الكيفية التي يتم بها إنشاء النصوص وفهمها<sup>(١)</sup>.

وفي السياق نفسه أيضاً يذهب (نيكل) إلى أن "علم اللغة الحديث قد اضطلع في البداية بمحاولات متتدة فقط لبحث سياقات أكبر عن أوجه انتظامها، ويسري هذا على البنيوية التصنيفية والنحو التحويلي التوليدي أيضاً، وربما يتوقع من الأخير الذي استهدف أن يوضح بنظامه القاعدي بناء جمل صحيحة نحويًا وتفسيرها توضيحاً تاماً، اهتمام قويّ ببحوث علاقات سياقية بين الجمل؛ إذ إن مفهومية المحورين: (النحوية) و(المقبولية) ينبغي أن يكون لهما بكل تأكيد صلاحية متجاوزة حدود الجملة...، وقد أوجد الهدف الأضيق للنحو التقليدي في الغالب الانطباع الزائف بالكمال، ويجب أن يؤدي الطموح نحو الكمال عند وصف الكفاءة اللغوية وفق (ك. إ. هايدولف) ضرورةً إلى تفسير كفاءة المتكلم أيضاً لتوليد نصوص مترابطة من جهة، ولفهم تتابع مقدم من الجمل بوصفه نصاً، أو لمعرفة تراكم من الجمل غير مترابط، بل بلا معنى في أحوال ما، وفي الحقيقة يجب أن يستنتج من ذلك وصف علاقات سياقية تتجاوز حد الجملة من خلال قواعد النحو"<sup>(٢)</sup>.

ويرى (دي بوجراند) أنه ينبغي لمفهوم المقدرة *Competence* أن يحظى بنظرة أكثر اتساماً بالتكاملية مما يجري عادة في قواعد الجملة، فعلياً أن نبحت في تحديد القدرات التي تجعل الناس في العادة من أصحاب المقدرة على إنتاج النصوص وفهمها بنجاح دائم (وإن لم يكن شاملاً)، وهذا النوع من نظرية النص سيكون ذا طابع ذهني في معناه الأساسي، وصالحاً من الناحية العملية للتصديق والتكذيب<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤١.

(٢) نيكل: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، ص ٢٤٣.

(٣) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٩٥.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأنَّ هذه الأسس النظرية التي استقاها علماء لسانيات النص من الأنحاء التوليدية التحويلية قد أسهمت في تأسيس مجال رئيس من مجالات لسانيات النص وتحليل الخطاب يُسمَّى بالتقليد التوليدي التحويلي في تحليل الخطاب، يسعى فيه التوليدون الذين يشتغلون على الخطاب إلى إقامة نحو أو أنحاء على غرار أنحاء الجملة، ومن المنطلقات نفسها التي تحددها التوليدية، وهُم وإن اعتمدوا على مبادئ النحو التوليدي فإنَّ ذلك لا يعني أنَّهم يتشبَّثون بها بشكل مطلق، فدراسة النصوص تقوم في هذا الاتجاه على الأبعاد النظرية للنحو التوليدي التحويلي فقط، وإن كان تشومسكي نفسه براء عملياً من الاحتفال بالنص بوصفه موضوعاً للدراسة اللسانية.

فهذه النظريات التوليدية الخاصة بالخطاب تسعى مثل الأنحاء التوليدية إلى إنشاء نماذج للقدرة قادرة على تفسير توليد الأشكال الخاصة بالخطاب، ولعلَّ الشعريَّة التوليدية هي القسم الأكثر تطوراً في مجال دراسة النصوص من هذه الوجهة، فقد استطاع العروض التوليديُّ تجديد العروض التقليديِّ بشكل جذريِّ، كما صنع النحو التوليديُّ مع الأنحاء التقليديَّة، وبناءً على ذلك فقد استطاعت الشعريَّة التوليدية أن تنظر في القواعد المجردة الخاصة بالخطاب الشعريِّ دون أن تربط نفسها بالبلاغة التي يشترك فيها كلُّ من الشعر والنثر<sup>(١)</sup>، والنجاح نفسه لقيته الأعمال التي أنجزت في هذا السياق حول السرد<sup>(٢)</sup>.

- 
- (١) هناك فئة من الباحثين تُقلِّل من قيمة الدراسات اللسانية التي تناولت الشعريَّة، وترى أنَّ الشعريَّة التوليدية قد أخفقت؛ إذ لم تتجاوز ترجمة بعض المفاهيم القديمة، وترى أيضاً أن تحليل (ياكسون) بسيط، وفوق هذا وذاك إذا كان اللسانيون عجزوا عن إعطائنا قوانين للسيطرة على اللغة اليومية، فكيف يستطيعون أن يقدموا قواعد لوصف الخطاب الشعريِّ؟! انظر: مفتاح: تحليل الخطاب الشعري، ص ١٣.
- (٢) يُنظر: يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ص ٢٤؛ لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص ٢٠.

وليس هناك نموذج وحيد لتحليل الخطاب ولسانيات النص القائمة على أسس الأنحاء التوليدية التحويلية، بل هنالك نماذج متعددة تختلف من حيث قيمتها وأهميتها.

نذكر منها: نموذج (فان دايك)، ونموذج (بتوفي)، ونموذج (بيرويش)، ونموذج (برتولت بريخت)... إلخ.

ولعل أكثر هذه الأعمال شيوعاً على هذا المستوى وعلى مستوى لسانيات النص بشكل عام هي إنجازات (فان دايك)، ولنسّق هنا على سبيل المثال تلك المقارنة التي أجراها (رايزر) بين نموذج (فان دايك) وبين نموذج (بتوفي)، حيث ذهب إلى أنه بينما كان اهتمام (بتوفي) مركّزاً على النواحي النحوية، فإن اهتمامات (فان دايك) عام ١٩٧٢م قد تجاوزت ذلك إلى النواحي الإجرائية، والتي دعت إلى مراجعة نظرية (تشومسكي) في القدرة من خلال بحث الجوانب السايكولوجية، وذلك ما جعل فان دايك يستنبط مفهوم البنية الكلية *Macro - Structure* التي يتم التعبير عنها من خلال البنى الصغرى في داخل النص<sup>(١)</sup>.

لقد ركّز (فان دايك) في دراساته على "مظهرين أساسيين من تحليل الخطاب، أولهما: مراعاة علائق الانسجام الخطي الموجود بين الجمل، وثانيهما: البنية الكبرى أو مدار الحديث. وقد فصل القول في آليات الانسجام الخطي بالاعتماد على عدّة علائق؛ مثل المطابقة، والتداخل، وعلاقة الجزء بالكل، والإطار، وهذا المفهوم ينتمي إلى مجال علم النفس المعرفي، وأما مدار الحديث، فعنى به تكثيف نص طويل في كلمة أو في تركيب بالاعتماد على المعرفة اللغوية، وعلى معرفة العالم، وعلى معرفة السياق"<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ٢٥.

(٢) مفتاح: التشابه والاختلاف، ص ٣٨.

ويرى (فان دايك) أن كثيراً من الظواهر الخاصة باللغة الطبيعية هي خواصّ خطائية، وأنها من ثمّ لا يمكن وصفها بشكل كافٍ في أشكال النحو الموجودة، وبناءً على هذا يكون مشروعه عبارة عن محاولة لتجاوز ما يعثور النحو التوليديّ من نواقص ناتجة حسب اعتقاده عن توجيه العناية كلّها للجملّة، ويذهب (فان دايك) إلى أنّ ثمة قدرة ينبغي للغويّ الاهتمام بها، هي القدرة النصيّة، فقدرتنا ليست جمليّة ولكنها نصيّة، والمتكلّم الأهلّيّ للغة يستطيع اعتماداً على هذه القدرة إنتاج وتأويل ملفوظ ما بشكل شموليّ أو في شكل خطاب مترابط، وليس في شكل مجموعة خطيّة من الجمل النحويّة. هذا وعلى اللغويّ أن يفسّر كيف يستطيع المتكلّم أن يميّز بين نصوص نحويّة وأخرى لاجنّة، وكيف يتعرّف أنواع الائتلاف بين نصوص مختلفة جداً على مستوى الشكل، وكيف يتمكّن من إعادة صياغتها بالاستعانة بنصوص أخرى.

ولعلّ أهمّ مفهوم يتناوله التوليديون الذين يعنون بتحليل الخطاب هو مفهوم القدرة، وهي تعدّد عند (فان دايك) بحسب تعدّد أنواع النصوص<sup>(١)</sup>. وتتيح هذه القدرة للمتكلّم الأهلّيّ المثاليّ للغة المعينة فهم وتأويل أو تفسير عدد لا متناه من النصوص النحويّة، وبناءً على ذلك فإنّ القدرة ذات طبيعة نصيّة، ومن ثمّ فإنّ لسانيات الجملة لا تمثّل إلا جزءاً من لسانيات النصّ تساهم في تأطيرها إلى جانب التداوليات. ويرى فان دايك أنّ المتكلّم المثاليّ - الذي يفترضه - قادر على التمييز بين نص شعريّ ونص آخر غير شعريّ (رياضيّ مثلاً)، ويعزو ذلك إلى قدرته النصيّة في إطار نحو توليديّ للنصّ، وإذا كانت القدرة عند تشومسكي تقوم على معرفة مضمرة بالجملة بعامة أو تختص بالتركيب بشكل مباشر ولا تهتم بالأوضاع، فإنّ القدرة النصيّة عند (فان دايك)

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ القدرة اللسانية بعد تشومسكي تشعبت عند مجموعة من اللسانيين، فهناك القدرة التداوليّة، والقدرة الإيديولوجيّة، والقدرة التواصلية... إلخ. انظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص ٢٦.

أنواع؛ إذ يرى أن ثمة - إلى جانب ما يسميه القدرة النصية - قدرة سردية<sup>(١)</sup>، وهي داخلة في النحو النصي المؤهل لتوليد مجموعة غير محدّدة العدد من البنى النصية السليمة القابلة للوصف اللساني<sup>(٢)</sup>.

وكما يذهب تشومسكي إلى التمييز بين مفهومَي: (القدرة) و(الإنجاز)، ويقدم دراسة القدرة على دراسة الإنجاز الذي يرجى الاهتمام به بعد الانتهاء من دراسة القدرة، فإنّ النحاة الذين يشتغلون بالنص يميّزون بين (قدرة سردية) و(إنجاز سردي)، وتأتي دراسة القدرة في المقام الأول، وبعد تحديدها يمكن أن نقوم ببلورة (الإنجاز) نظرياً. ويتّصل بمفهوم القدرة مفهوم آخر لدى (توفي) هو البنية العميقة، فلكل نص بنية عميقة نستطيع من خلالها توليد النص بشكل كامل وشمولي، ويوازي هذا المفهوم مفهوماً آخر عند (فان دايك) هو البنية الكبرى، التي تحدّد انسجام النص، ومن المفترض أن هناك قواعد تحويل تنقل النص من حالته العميقة إلى حالته السطحية<sup>(٣)</sup>.

هذه هي عموماً بعض المبادئ التي تقوم عليها لسانيات النص المنطلقة من الأسس التوليدية التحويلية، وهي تثير إشكالات لعل أهمّها أنّ البنية العميقة تصبح بمثابة خطأطة مجردة (موضوعاتية) ترتبط بالمقصد العام للغة وهو (التواصل)، ومن ثمّ تدمج هذه اللسانيات النصية مفهوم المقام والتداول ضمن هذه الخطأطة، ولسنا ندرى إلى أي حدّ يمكن الحديث عن قدرة نصية تدخل فيها مثل هذه العناصر التي كانت تُعدّ عند رائد التوليدية من المسائل المرتبطة بالإنجاز<sup>(٤)</sup>.

---

(١) إنّ السردية بالنسبة ل(كوت زفينولد) مشتقة من نموذج كوني أو عالٍ للنص، ومن ثمّ وجب في رأيه رصد الكليات اللغوية الخاصة بالنص. انظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص ٢١.

(٢) يُنظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص ٢٠، ٢١.

(٣) يُنظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص ٢١؛ بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٥٦، ٥٨.

(٤) يُنظر: لقاح: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، ص ٢٢.

لعل ذلك يرجع من وجهة نظر الباحث إلى العلاقة الجديدة التي قاربت بين مصطلح (القدرة) وبين عالم النص المرتبط ارتباطاً قوياً بالمنجز اللغوي المتصل عادة بواقع فعليّ محدّد، ولذا فليس من السهولة بمكان محاولة إسباغ طابع تجريديّ افتراضيّ على هذا الواقع النابض بالحياة؛ لهذا وجدنا معظم مصطلحات النحو التوليديّ التحويليّ التي تدور في فلك الجملة، قد اتسمت بطابع إجرائيّ جديد مع التوليديين الذين يشتغلون بلسانيات النص وتحليل الخطاب مما خفف من غلواء التجريد الذهني المرتبط بها، هذا (التجريد) الذي سعى تشومسكي إلى توطينه في أغلب نظرياته اللغويّة المتّصلة بنحو الجملة.

وعلى الرغم من تلك التطوّرات التي حصلت للنظريّة التوليديّة التحويليّة على أيدي بعض الدارسين الذين اشتغلوا بتحليل النص والخطاب، إلا أنّنا نجد (رايزر) يرى أنّه لم تتمّ الاستفادة من تلك التطوّرات في مجال التفاعل *Interaction* الذي هو البيئة الأساسيّة لإنشاء النصوص، أي أنّها لم تركز على القضايا المتعلّقة بكيفيّة إنتاج النصوص واستقبالها<sup>(١)</sup>.

هذا وبعد أن تناولنا بعض معالم الدراسات النصيّة التي أجريت في أحضان مدرستين من أشهر المدارس اللسانية الحديثة - اللسانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة التحويليّة - في القرن العشرين، تبين أنّهما قد اتفقتا - بالرغم من الاختلافات الأساسيّة بينهما في الفلسفة والمنهج - على إعراضهما أوّل الأمر عن الإسهام في دراسة النص، وكان ذلك منهما بسبب وقوفهما عند حدود نحو الجملة، ولكن سرعان ما تغيّر الأمر، والتفتت المدرستان عن التزامهما الصارم بحدود الدراسة الشكلية لمباني الجمل، وبرز من علمائهما من تمرّد على هذا التقليد الضاغظ، بحيث لم يعد النص أو الخطاب لدى هذه الفئة من الباحثين منطقة محظورة تحرم مقاربتها<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ٢٦.

(٢) يُنظر: مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤١١.

وظهر لنا أنّ أعمال التحليل النصّي التي شرّع بها في ظلال هاتين المدرستين وتحت سلطان قواعد الجملة لتبدو مستندة إلى ثلاث بدديات عليها اعتراض. أما البدئية الأولى، فتقبّلها معظم الدراسات ذات التوجه البنيويّ، وتلك التي تنتمي إلى القواعد التوليدية في الوقت نفسه، وهذه البدئية هي بدئية التماثل بين التنظيم اللسانيّ للجملة وتنظيم النص.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة للسانيات للنص أنّه ليس من شأن علم النص إيجاد قوانين ثابتة لتكوين النصوص على نحو تلك القوانين المعمول بها في التنظيم اللسانيّ للجملة، بل يتحتّم عليه - كما يرى دي بوجراند - إيجاد مجموعة الإجراءات الواجبة لإنشاء النصوص في بيئة اجتماعية تستند في الأساس إلى ظروف الموقف. ويعني ذلك أنّه ليست هنالك قوانين صلبة لتكوين النصوص، وإنّما هنالك عمليات تتناسب مع إستراتيجية التخطيط والسياق، تساعد على إنشاء النصوص؛ ذلك أنّ مهمة النص هي أن يخلق بيئة اتصالية، وليس أن يبرز الكيفية التي تستخدم بها القواعد اللغوية كما هو الشأن في اللغويات التي تستند إلى دراسة الجملة، ويعني ذلك أنّ علم النص لا يستهدف وضع قوانين مجردة تولد بها النصوص كما تولد الجمل<sup>(١)</sup>.

وأما الثانية - ويختص بها أيضاً كلا الاتجاهين - فهي معالجة النصوص بزعمها أنظمة افتراضية أو عناصر من أنظمة. فقد حاول (هاريس ١٩٥٢م) أن يكشف عن قواعد التوزيع في النصوص وأن يتقدم بدعوى أنّ النظامين الافتراضي والفعال متداخلان. وتمّ تخصيص مشاريع استطلاعية بوحى من النحو التحويليّ لإيجاد جهاز من القواعد لتوليد النص أو استخراجها...، هذه التجارب ونحوها عرضة لعدّة مآخذ، أوّلها: أنّها لا تكشف لنا عن نموذج مقبول للنشاط الإنسانيّ، وثانيها: أنّها لا تصلح من الناحية العملية لأية مجموعة كبيرة

---

(١) يُنظر: عوض: علم النص ونظرية الترجمة، ص ٤٧.

من النصوص التي يعتدّ بها، وثالثها: أنّها لا تنظر نظرة واقعيّة إلى قضايا مثل: النصوص الشاذّة، والأسلوب الأفضل أو الأسوأ، وإثارة الاهتمام والإعلاميّة، والتفاعل الاتصالي<sup>(١)</sup>.

وأما البدهية الثالثة التي يختصّ بها التوليدون فهي بدهية وجود القواعد النصيّة العميقة، والتي لها المكانة نفسها التي لقواعد الجملة، وهذا يعني إذن أنّها أهل لتوليد عدد غير نهائي من النصوص انطلاقاً من عدد نهائي من الضوابط المطبقة بشكل استدلالي. وهي أهل أيضاً لإعطاء معيار يسمح بالتمييز بين نصوص جيّدة الصياغة ونصوص سيّئة الصياغة، وبين نصوص (قاعديّة) ونصوص (غير قاعديّة). ولا توجد قواعد نصيّة إلى يومنا هذا قادرة على ملء هذين المطلبين. وإنّ هذا لم يعد مدهشاً - كما يرى سشايفر - فإذا كان النص وحدة تواصلية سلسلتها اللسانية (مهما كان امتدادها) ليست سوى الإنجاز، فإنّنا لا نفهم كيف لبنائها أن يكون قابلاً للاختزال - سواء تعلّق الأمر بإنتاجها أم بتلقيها - إلى عمل لضوابط لسانية محضة. وتعدّ دراسة الإنجاز اللسانيّ كما هو بدهي جزءاً أصيلاً من النصويّة، ولكن يجب من غير شكّ قلب الأولويّات: ليس المقصود اختزال النص إلى إنجاز اللسانيّ، ولكن المقصود هو سؤال هذا الإنجاز فيما يتعلّق بالعناصر التي تشهد على (إنشاء النص)، وقد يتطلّب هذا هجر مفهوم (القواعد النصيّة) نفسه. فإذا وجدت معايير للنصيّة، فإنها على أكثر تقدير معايير للقبول، وإن معايير القبول هذه إنّما يحددها بشكل واسع سياق المقام للإرسال والتلقي<sup>(٢)</sup>.

ومهما يكن من أمر فإنّه يبدو لنا أنّ مفهوم النص / الخطاب قد ظهر في عصر النبيويّة والتوليدية التحويلية محملاً بدلالات خاصّة، مهما قيل في شأنها فهي لا بدّ تميّزه عن الجملة التي هي أعلى وحدة يهتمّ بها التحليل اللسانيّ في ذلك الوقت،

(١) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٢.

(٢) يُنظر: سشايفر: النص، ص ١٣٠، ١٣١.

وبهدي من تلك الإرهاصات الأولى التي قدّمت في تلك الفترة المبكرة من نشأة لسانيات النص، تطوّرت نظريات تحليل الخطاب ولسانيات النص في العقود الأخيرة من القرن العشرين مستفيدة من جميع الإنجازات التي تحقّقت في مضمار اللسانيات الحديثة باختلاف مدارسها واتجاهاتها البنيويّة والتوليديّة، وهي بذلك تسعى إلى مقارنة نسيج النص/الخطاب من منظور علميّ دقيق، ويمكننا الذهاب -والحال هذه- إلى تأكيد أنّ مجمل ما تحقّق إلى الآن في لسانيات النص وتحليل الخطاب مدين بالشيء الكثير إلى اللسانيات البنيويّة واللسانيات التوليديّة التحويليّة، معرضين بذلك عن كل ما يمكن أن يُقلّل من القيمة العلميّة للأعمال المضيئة التي قدمت في تلك المرحلة، وما لسانيات النص وتحليل الخطاب في إطارهما الجديد إلا تطوير لهذين الاتجاهين.

## خاتمة

لقد تبين لنا بعد هذا المسح التاريخي الذي تناول الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة للسانيات النص وتحليل الخطاب إلى منتصف ستينات القرن العشرين أن هذا العلم لم يرتبط في نشأته الأولى بتخصيص معين، أو بلد بعينه، بل إن معظم مؤرخي هذا العلم التمسوا بداياته الأولى في حقول علمية متنوعة ومتداخلة قديمة وحديثة، استوعبت هذه الحقول قدراً لا بأس به من تصورات نصية لقيت في عصرنا الحديث من يحتمي بها ويعلي قدرها، والسمة الأساسية لهذه التصورات هي مجيئها متناثرة منعزلة لا تربطها أية جسور، ولهذا وجدنا من رواد لسانيات النص وتحليل الخطاب في الغرب من جعل أولى مهمات هذا العلم هي تقصيصها وجمعها ضمن إطار واحد يسمح بتفاعل بعضها مع بعض؛ مما يعود بالفائدة والنفع على علم النص بشكل عام، بل إن بعضها لا تزال إلى وقتنا هذا تلقى اهتماماً كبيراً من قبل باحثين يقومون بتطويرها أو تجديدها وفقاً لمستحدثات هذا العلم ومستجداته.

ولهذا لا يمكننا أن نتصور أن تكون بعض الأحداث الجزئية أو الجهود الفردية لطائفة من علماء الغرب في بداية سبعينات القرن العشرين وراء وضع لسانيات النص وتحليل الخطاب؛ ذلك أن التصورات النصية التي ذكرنا طرفاً منها في ثنايا البحث تمثل الوضع الأول لهذا العلم، وقد رأينا كيف كان تحليل النص والخطاب يمثل تقليداً عاماً لدى بعض أعلام اللسانيات البنيوية منذ مطلع القرن العشرين، وإن كان من فضل لهذه الطائفة المتأخرة من علماء لسانيات النص، فهو دعوتها - عندما اقتضت الحاجة الفكرية ذلك - إلى استقلال لسانيات النص لتكوّن

فرعاً جديداً من فروع علم اللغة، له مناهجه الخاصّة وموضوعاته التي يُركّز عليها. وتبيّن للباحث أنّ إشكالية علم النص في تلك المرحلة من نشأته الأولى لا تكمن في وجود مكان له ضمن العلوم الإنسانيّة فقط - فهذا هدف قد يكون بعيد المنال - ولكن أن يكون تخصصاً من التخصصات اللغويّة بدلاً من كونه ثانوياً في الحدود الفاصلة بين العلوم المتجاورة، وهذا ما حصل له بالفعل في المراحل التي تلت مرحلة النشأة، حيث تحدّد موضوعه وتبيّن موقعه ضمن باقي فروع علم اللغة، تحت ما يُسمّى بـ(لسانيات النص) أو (علم لغة النص) أو (نحو النص) أو (تحليل الخطاب)... إلخ، وهذا العلم لا يزال إلى اليوم يستشرف آفاقاً جديدة وتحولات عديدة من خلال تطوير أدواته الوصفيّة ومناهجه البحثيّة.

الفصل الثاني

## لسانيات النص

(من المُتتاليات الجُمليَّة إلى البنية الكُليَّة)



## تمهيد

حين نتحدث عن مبادئ (لسانيات النص) وخطوطها العامة، فإن ذلك يُمثّل في حقيقة الأمر تبسيطاً وتسطيحاً شديداً لقضاياها ومسائلها المتنوعة؛ إذ تكمن خلف هذا العنوان اتجاهات لغوية نصية عديدة ذات تصورات متباينة، فكثير من الأشياء غير المتجانسة تحمل غالباً عنوان: (لغويّ نصيّ). ومن الواضح أن هذا الفرع العلمي لا يزال غير مستطیع أن يستند إلى تصوّر نظريّ موحد، بل إن القاسم المشترك بين أوجه الوصف اللغوية النصية على الأرجح ناتج بوجه خاص - وفقاً لعبارة بعض الباحثين - عن عامل أمبريقيّ، وهو أن المرء يشتغل بالنصوص، بوصفها أعلى وحدة مختصة للتحليل اللغويّ.

إذن، ثمة مجموعة كبيرة من المقاربات والمفاهيم المتصلة بلسانيات النص راجعة إلى تنوع الأصول الإبستمولوجية التي تنطلق منها فئات الباحثين المختلفة، وبناء على ذلك فإن حديثنا على سبيل المثال عن تحليل النص / الخطاب من وجهة نظر ألمانية يأخذ مناحي أخرى مختلفة عن تلك التي يمكن أن تكون في حال تناولنا لتحليل النص / الخطاب من وجهة نظر فرنسية أو أمريكية. بل إن الأمر قد تجاوز ذلك إلى وجود مثل هذا التباين داخل المجاميع العلمية المتعددة في البلد الواحد، ولذلك يجب النظر إلى تصنيف دراسة النصوص وتحليلها باعتبار النظرية المنهجية الواحدة التي تسيّر عليها مجموعة من الباحثين ويشتركون في تطبيقها على مختلف أشكال النصوص وأنماطها.

وعلى الرغم من كثرة الاتجاهات اللغوية النصية التي قد تواجه الباحثين في هذا المجال، إلا أنه يظهر أمامنا اتجاهان أساسيان لللسانيات النص، أحدهما:

النهج القائم على أساس النظام اللغوي، والآخر هو: النهج الموجّه على أساس نظرية التواصل. ويرغب الباحث في هذا الفصل أن يخصص دراسته التي يضطلع بها لتناول النهج الأول القائم على أساس النظام اللغوي؛ ذلك أن الأصول النظرية التي منحتها لسانيات النص ضمن هذا الإطار متعددة، كما أن النتائج المُحصَّل عليها بفضل هذه المباحث متنوعة. ولا شك أن الإقدام على مثل هذا النوع من الدراسات أمر بالغ الصعوبة بسبب جدة موضوعاتها وحادثة العهد بها. فالبحث في مجال لسانيات النص لا يزال متواصلاً يواكبه جدل كبير حول مقولاته الأساسية، ومن ثمّ الشرعية الكاملة لأن يكون تخصصاً مستقلاً قائماً بذاته. ولعل الذي ساقني لأن أخوض غمار هذا المضمّار وأتجشّم عناء البحث فيه هو محدودية المداخل العربية الجيدة التي وضعت لمثل هذه الجوانب المتعلقة بقضايا النظرية النصّية ومسائلها الدقيقة.

## ١ - لسانيات الجُملة:

إن معظم لغات العالم التي باشرت الدراسات اللسانية قديماً وحديثاً وقفت في مقارباتها عند حدود الجملة، فشرعت بإظهار مكوناتها ووضع مختلف قواعدها التي تحكّمها، وعُدّ ذلك تقليداً عاماً سارت عليه كافّة النظريات النحوية والاتجاهات اللسانية المُتعاقة. ودافع الركون إلى مثل هذا التقليد العلمي المُتبّع هو بروز الجملة عنصراً قارراً في جميع أنماط النصوص واستعمالاتها. فالجملة بكونها بنية ظاهرة الحدود والقسمات جعلت مُهمّة انحصار علم اللغة في وصفها، وتقنينها، وعدم تجاوزها، أيسر حالاً وأقرب منالاً.

ويمكننا القول أيضاً بأن سمة (ثبات بنية الجملة) وعدم تأثرها شكلياً بما يتبعها من متتاليات جمالية أو مركبات، جعل علماء اللغة يكتفون بالوصف النحويّ لمثل هذه الوحدات اللغوية، ويرون أن تجاوزها يوصلنا حتماً إلى وحدات لغوية أخرى لها أبنية مماثلة؛ وفي هذا الصّدّد نجد (رولان بارت) يقول: "ولست أدري

أيّ عالمٍ لسانيات أمريكي (تشومسكي أو واحد من مدرسته) قد قال ما يلي، وهو فلسفياً جميلاً جداً: (إننا لا نتكلم أبداً سوى جملة واحدة الموت وحده يقطعها)، إن بنية الجملة ينتج عنها أن بإمكانك دائماً أن تضيف كلمات، وصفات، ونعوتاً، وجمالاً تابعة أو أخرى رئيسية، ولن تتغير بنية الجملة أبداً. وإذا كانت كلُّ الأهمية متركزة اليوم على اللغة، فذلك لأن اللغة كما توصف الآن تُقدّم لنا نموذج موضوع، هو في آن واحد مُبَيَّن ولا مُتَنَاهٍ، توجد في اللغة تجربة بنية لا متناهية (بالمعنى الذي تعطيه الرياضيات لهذه الكلمة)، والجملة هي أوضح مثال على ذلك، يمكنك حشو جملة لا نهائياً، وإذا أوقفت جملك إذاً أقفلتها...، لكن ذلك لن يكون أبداً بسبب البنية، لا يوجد قانون بنيوي يجبرك على إقفال جملة، فيمكنك أن تفتحها بنيوياً إلى ما لا نهاية"<sup>(١)</sup>.

وقد يُقبل مثل هذا القول السابق في حال عزل وحدات النص عن سياقها ودراستها بشكل منفرد. ولكن إذا تمّ النظر في البنى المتماثلة التي يتكون منها الخطاب / النص؛ وهي عادة ما تكون جملاً متتالية في سياقها، فإن العلاقات التي تحكم التتابع الحاصل بينها تختلف في طبيعتها عن تلك العلاقات التي تحكم المفردات داخل بنية الجملة، ولهذا يمكن القول بأنه لا توجد لسانيات خارج نطاق الجملة بالمعنى الضيق لمفهوم اللسانيات؛ لأن اللسانيات المُمكنة والوحيدة كانت لغاية ستينات القرن العشرين هي (لسانيات الجملة)، ولعل الذي أغرى علم اللغة لأن يكون (علم لغة الجملة) طوال هذه القرون المتعاقبة هو أن الجملة وحدها هي التي تعطي ضماناً بالتنظيم وبالبنية وبالوحدة.

وهذا ما يؤكده (رولان بارت) في قوله: "إننا نعلم أن موضوع اللسانيات، أي موضوعها الذي يُعيّن عملها وحدودها في الوقت نفسه، إنما هو (الجملة)، مهما

---

(١) بارت، رولان، التحليل النصي (تطبيقات على نصوص من التوراة والإنجيل والقصة القصيرة)، ترجمة وتقديم: عبد الكبير الشرفاوي، دمشق، دار التكوين، ٢٠٠٩م، ص ٤٩.

كانت المشاكل التي تعترى تعريفها، وخارج نطاق الجملة لا توجد لسانيات؛ ذلك لأن الخطاب هو الذي يبدأ حينئذٍ، وتكون قواعد تنسيق الجمل مختلفة عن قواعد تنسيق الوحدات اللغوية الصغرى (المونيمات). ولكن دون ذلك أيضاً لا توجد لسانيات، والسبب يكمن في اعتقادنا أننا لن نجد سوى تركيبات بلا شكل محدد، وغير مكتملة، ولا تحظى بالجدارة، إننا نظن أن الجملة وحدها تعطي ضماناً بالتنظيم وبالبنية وبالوحدة<sup>(١)</sup>. فد(الجملة) فيما يبدو ليست أكبر وحدة ولا أصغر وحدة لمنطوق لغوي، بل هي على كل حال - كما يرى فاينريش - وحدة متوسطة الطول في موضع ما بين النص وفونيماته<sup>(٢)</sup>.

وقد جاءت سيطرة (نحو الجملة) على صياغة القواعد في جميع لغات العالم المعروفة في القديم والحديث إلى يومنا هذا بتأثير من التقاليد الراسخة التي أرساها النحو اليوناني حين ارتبطت الجملة في النحو بالحكم المنطقي<sup>(٣)</sup>، فالسيطرة القديمة للمنطق على النحو هي التي تُفسّر اقتصار الدراسات اللغوية على الجملة الأكثر تصريحاً والأكثر بساطة. ودوران اللسانيات في فضاء الجملة الضيق دون تجاوزه دليل على هيمنة هذه (المنطقية) على التكوين الصرفي / التركيبي الذي تُمثل الجملة أكبر وحداته<sup>(٤)</sup>.

---

(١) بارت، رولان، هسهسة اللغة، ترجمة: منذر عياشي، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ط ١، ١٩٩٩م، ص ١٨٢.

(٢) يُنظر: كلماير وآخرون، أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ١٣٣.

(٣) يُنظر: مصلوح، سعد، العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، بحث ضمن الكتاب التذكاري: (الأستاذ عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً)، إعداد: ودیعة طه النجم وعبد هادي، الكويت، جامعة الكويت، ط ١، ١٤١٠هـ، ص ٤٠٧.

(٤) يُنظر: راستي، فرانسوا، فنون النص وعلومه، ترجمة: إدريس الخطاب، الدار البيضاء، دار توبقال، ط ١، ٢٠١٠م، ص ٥٠، ٥٢.

وبناء على ذلك جاءت النظريات اللغوية المُتموضعة في حدود الجملة وفضاءاتها دقيقة ومنتينة نوعاً ما، فالتحليل اللغوي المُنبثق عنها يرى أنه كما يمكن أن تترابط الأصوات - أفقياً - في كلمات، يمكن أن تتضام الكلمات كذلك في وحدات كبرى لتشكل الوحدة الأساسية، وهي (الجملة). وفي النحو توصف المنطوقات اللغوية المتمثلة في بنية الجملة عادة وصفاً دقيقاً من خلال هذا المعيار. فعلم النحو بوصفه علم بناء الجملة يُميّز بين التكوينات اللفظية التي تُشكّل جملاً مفهومة في لغة ما، والتكوينات التي لا تُشكّل جملاً مفهومة. ويحدث ذلك من خلال مقولات النظام والقواعد (النحوية)، فتحدد إمكانات ربط الكلمات في جملة معينة، من خلال إمكانات ربط المقولات النحوية التي تتبعها الكلمات أو المركبات. فالنحو يُمارس تحليله بمقولات وقواعد واضحة، أي تُعرف بدقة: أي القيود التي تقع من خلالها صور لفظية أو مركبات معينة تحت مقولة ما، ووفق أي قاعدة يمكن أن تُؤلف مقولات مع مقولات أخرى. وأما علم الدلالة فيُقدّم آخر الأمر وصفاً على مستوى معاني المفردات، ودور المقولات وتكويناتها بالنسبة لمعنى الجملة. وبهذا يتجلى النحو إلى الآن في صورة مُبسّطة باعتباره نظاماً قاعدياً يربط الصور الصوتية - عبر أشكال الجملة - بمعانٍ<sup>(١)</sup>.

ومجال موضوع علم اللغة كان ينتهي دائماً على أقصى تقدير بالدرجة الهرمية للجملة، وهذه الحقيقة دفعت علماء لسانيات النص مؤخراً إلى إطلاق مصطلحات مثل: (نحو الجملة)، أو (علم لغة الجملة)، أو (لسانيات الجملة)، أو (اللسانيات الضيقة)... على أشكال علم اللغة تلك، وهذه المصطلحات لم تكن متداولة سابقاً لدى علماء اللغة واللسانيات، ولم تظهر إلا لاحقاً لتمثل تقليداً عاماً في البحث اللغوي، يُقابله نهج جديد يُمثل أحدث المناهج اللغوية في العصر

(١) يُنظر: فان دايك، تون إيه، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، دار القاهرة للكتاب، ط١، ٢٠٠١م، ص ٤٠ - ٤٣.

الحديث، أُطلق عليه هو الآخر مصطلحات متعددة ومتنوعة، نذكر منها: (نحو النص) و(علم لغة النص) و(لسانيات النص)، و(قواعد النص)، و(اللسانيات الموسّعة)، و(ما وراء النحو)، و(ما وراء علم اللغة) إلى غير ذلك. وغياب هاتين الفئتين من المصطلحات عن الدرس اللسانيّ بشكل عام يعود إلى أحادية البحث اللغويّ المتمحور حول الجملة ومقولاتها؛ ممّا استدعى عدم الحاجة إلى مثل هذا التقابل المصطلحيّ المُميّز بين نمط من البحث اللغويّ قديم شائع، وبين نمط آخر من البحث جدّ حديث.

إذن، ثمة نمط من النحو يُشار إليه غالباً بمصطلح: نحو الجملة *Sentence Grammar*، و"هو طراز من التحليل النحويّ يُقيّد معالجته بحدود (الجملة)، أو (القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها)، ويرى فيها أكبر وحدة لغوية يطمح إلى تحليلها وتقعيدها، على خلاف بين المدارس اللسانية في مفهوم التقعيد نفسه: أهو تصور تنظيميّ يقترحه الباحث، مسقطاً إياه على المادة اللغوية، أم هو كشف واستكناه لنظام باطن ومستكن بالفعل وراء ظاهرات السلوك اللغويّ؟ و(نحو الجملة) حين يعتبر قواعد ما منتهى همّه ومبلغ علمه، لا يُقرّ للنص بكيونة مُتميّزة توجب معالجة تركيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته، وتكون مؤهلة لتشخيصها ووصفها. وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحويّ، ويبدأ التحليل النحوي باجتزاء الجمل، وعزلها تقريباً عن سياقها في النص / الخطاب. ويصبح السلوك اللغويّ مجرد تحقيق لا نهائيّ لعدد من نماذج الجملة، وما على النحويّ إلا الكشف عن هذه النماذج، وتحديد قوانينها الحاكمة على مكوناتها التركيبية؛ ليصير الكلام جميعه قيد الضبط"<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا النهج سارت الأمور في التحليل اللسانيّ في جميع الأنحاء التقليدية واللسانيات الحديثة، حيث توقّف التحليل بنفسه خلال مدة طويلة عند

---

(١) مصلوح: العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، ص ٤٠٦.

الجملة، التي "كانت مُصمَّمة بوصفها إطاراً للإدماج الإجمالي لكل الوحدات الملائمة لسانياً، من غير اهتمام بالمستويات المحتملة للتنظيم العالي الأكثر امتداداً من الجملة"<sup>(١)</sup>.

وضمن هذا الإطار يُشير (رولان بارت) إلى أن لسانيات اللغات الوطنية التي تُكْتَبُ بها المحكيات تتوقف عند حدود الجملة من حيث هي الوحدة الأخيرة التي يمكن لعالم اللسانيات أن يباشرها، وفيما وراء الجملة لا تعود البنية تابعة للسانيات، بل للسانيات ثانية، يُسمِّيها بارت: (عَبْر لسانية)، وهي موقع تحليل السرد لديه، حيث بَعْدَ الجملة هناك تتضام عدة جمل. ولكن ماذا يحدث حينما تتجاوز حدود الجملة، وما هي اللسانيات التي يمكنها أن توفر أدوات لوصف تلك الأبنية؟ يُجيب (بارت) بأنه: "لا يُعَلِّمُ ذلك بعدُ، وقد انقضى زمن طويل جداً كان يُظَنُّ فيه العلم بذلك، وكانت البلاغة الأرسطية أو الشيشرونية هي التي تُخبرنا عن الموضوع؛ لكن مفاهيم هذه البلاغة صارت مُتجاوزة؛ لأنها كانت بخاصة مفاهيم معيارية؛ بيد أن البلاغة الكلاسيكية، رغم تقادمها، لم يتم تعويضها، حتى اللسانيون أنفسهم لا يجازفون بذلك. لذا فإن هذه اللسانيات لا تزال في حاجة إلى بناء وتحليل"<sup>(٢)</sup>، فالأبنية الموسَّعة ممثلة بلغة النصوص والخطابات هي افتراضياً موضوع هذه اللسانيات الثانية المقبلة.

وفي الوقت الذي كان (بارت) يطرح فيه هذه الأسئلة ويستشعر أهمية مثل هذه اللسانيات التي لم يُفسح لها مجال بعدُ في ميدان علوم اللغة الحديثة، كانت هنالك جهود علمية متعدِّدة ومتفرِّقة اقتربت من هذا الميدان ومَسَّتْه مسّاً خفيفاً، وتَمَثَّلَ ذلك فيما صدر عن (اللسانيات البنيوية) و(اللسانيات التوليدية التحويلية)، وما قام به كل من إميل بنفينيست *E. Benveniste*، وزيليج هاريس *Zellig Harris*،

---

(١) يُنظر: سشايفر، جان ماري، النص، بحث ضمن كتاب (العلاماتية) وعلم النص، ترجمة: منذر عياشي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٤م، ص ١٢٠.

(٢) بارت: التحليل النصي، ص ٢٦.

ولويس هيلمسليف *Louis Hjelmslev*، وغيرهم من علماء الغرب الذين قدّموا جهوداً علمية مثّلت المرحلة الأولى في نشأة لسانيات النص وتحليل الخطاب، هذا بالإضافة إلى التصورات النصية القديمة المتضمنة في البلاغة القديمة، والدراسات الأسلوبية، والدراسات الأدبية. وقد طرفنا هذا الجانب التاريخي المُمثّل في الإرهاصات الأولى وبدايات النشأة للسانيات النص وتحليل الخطاب إلى منتصف ستينات القرن الماضي في الفصل الأول من هذه الدراسة.

## ٢- اتجاهات تأسيس لسانيات النص:

لم يبدأ نقد أساسي إلى ذلك الاقتصار للبحث اللغوي على مجالات (الجملة) إلا مع نشوء ما يُسمّى بـ(لسانيات النص) بوصفها فرعاً علمياً بكرةً تشكّل تدريجياً في النصف الثاني من الستينات والنصف الأول من سبعينات القرن العشرين، ومنذ ذلك الوقت بدأ يزدهر ازدهاراً عظيماً، وتشهد المراجع المتخصصة الوفيرة على القدر الكبير الذي شارك به هذا الوافد الجديد مشاركة فعّالة مع العلوم اللغوية في استمرار تطوّر علم اللغة على وجه الإجمال، وساد النظر في لسانيات النص إلى أن العلامة اللغوية الأساسية التي هي أعلى وحدة وأشدّها استقلالاً ليست (الجملة) بل (النص). ولذلك يجب أن يتوجّه التحليل اللغوي بشكل أقوى مما هو قائم حالياً إلى النص، وقد وسع بوجه خاص تدرج وحدات النظام اللغوي المفترضة فيما مضى، وهي: (الفونيم، والمورفيم، وركن الجملة، والجملة) حتى وحدة النص. ويفهم من ذلك صراحة أن النظام القاعدي للغة لا يوجّه بناء الكلمة وبناء الجملة فحسب، بل بناء النص أيضاً (تكوين النص)<sup>(١)</sup>.

---

(١) يُنظر: برينكر، كلاوس، التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط٢، ٢٠١٠م، ص٢٩؛ فولفجانج هانيه مان وديتر فيهفجر، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٤م، ص٣.

فمن الناحية اللغوية توصف وحدة (النص) بأنها: تتابع من علامات لغوية. ولسانيات النص تفرق بين علامات لغوية أساسية بسيطة، مثل: المورفيمات، وإلى حدّ ما (المفردات) أيضاً، وبين علامات معقدة، مثل: الضمائم (المركبات)، والجمل. وينظر إلى الجملة على أنها أهم وحدة بناء للنص، ولذلك لا ينبغي أن يُقال: إن أبنية لغوية أصغر أيضاً، (مثل: المنطوقات المكونة من كلمة واحدة، مثل: حريق! والنجدة! أو منطوقات مكونة من جملة واحدة، مثل: ممنوع الدخول إلى موقع البناء!) في إطار شروط موقفية محددة للغاية، لا يمكن أن تقوم بوظيفة (النصوص) بالمعنى التواصلية، فكلتا النمطين يناط به هذه الوظيفة، إلا أن لسانيات النص تهتم في المقام الأول بالنصوص التي تظهر فيها درجة أعلى من التعقد، سواء من الناحية النحوية أو من الناحية الموضوعية، وبذلك تشكل النصوص التي تتحقق بوصفها تتابعات من جمل في الأساس مجال موضوع التحليل اللغوي للسانيات النص<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية (لسانيات النص) ترجع إلى العالم اللغوي هارالد فاينريش *Harald Weinrich* (١٩٦٧)، وموضوع هذا العلم حسب ر. هارفيج *R. Harweg* هو: بناء النص، أي بناء وحدات درجة هرمية في بُعد الجوار اللغوي الذي يقع فوق درجة الجملة. فلسانيات النص تُقدّم في مقابل الأشكال الأخرى لعلم اللغة توسعاً كبيراً للمجال؛ لأن مجال موضوعه (أي لسانيات الجملة) قد انتهى وينتهي على أقصى تقدير بالدرجة الهرمية للجملة. وهكذا تتسم بدايات البحث اللغوي بتحوّل واعٍ وجليّ في الغالب عن وحدة البحث التقليدي؛ أي (الجملة). وقد مثّل البنيويون، سواء التصنيفيون أو التحويليون (بلومفيلد/ وتشومسكي وليونز وغيرهم) الرأي القائل: إن الجملة هي القائمة بذاتها المستقلة، ومن ثمّ فهي أكبر وحدة وصف في النحو. أما علماء لسانيات النص فقد انقلبوا على هذا المفهوم المتجذر بقوة في كل أشكال البنيوية، وقرّروا أن العلامة اللغوية الأساسية

---

(١) يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص ٣٤، ٣٥.

هي (النص)، وعلى ذلك يرى علماء لسانيات النص أن البشر حين يتواصلون لغوياً لا يفعلون ذلك في جمل مفردة منعزلة، بل في تتابعات مجاوزة للجملة مترابطة (متماسكة). ولا تدرك النصوص في ذلك أساساً بوصفها أفعال تواصل فردية، بل بوصفها نتائج تفاعلات متجاوزة للأفراد (أبنية منطوقة بين الذوات)<sup>(١)</sup>.

إذن، هدف لسانيات النص يكمن في استعمال التحليل اللغوي إلى ما يفوق الجملة المركبة وأزواج الجمل، وعلماء لسانيات النص في تحليلهم لا يتحدثون عن أشكال بلاغية، بل عن أبنية وأساليب تقوم بوظائف بلاغية، وليس من نهجهم أن يتعمدوا انتقاء الأشكال واستخراجها من هذا النسيج اللغوي لتسليط الضوء عليها؛ إذ إن وجودها بل فاعليتها مرهون بهذا النسيج الكلي للنص. ولا تمييز بين النصوص من وجهة نظر لسانيات النص، فجميعها متساوية في الخضوع للوصف والتحليل، ولا يعني ذلك إهمال المتغيرات بين النصوص، بل إنها تجد عناية لا تقل عن العناية بالبحث عن الثوابت. ومن ثم، فالنصوص الأدبية مثلها مثل النصوص غير الأدبية، والتي تُسمى بـ(نصوص الاستعمال) مثل: العقود، والالتماسات، وأشكال الدعاية... من جهة محتوى النص، ولكن يكمن الفصل بينها في الشكل الذي يُصاغ المحتوى في إطاره، الشكل الذي يختاره منتج النص؛ لأنه يرى أنه أكثر مناسبة ودقة لحمل المضمون الذي يريد إبلاغه<sup>(٢)</sup>. وإذا كان معظم النجاح الذي أصابته نظريات الجملة يعود إلى استبعاد الأمثلة غير المقبولة، فإن نجاح لسانيات النص يعتمد على أساس تجريبي واسع؛ إذ يجب أن يبحث بنشاط عن الشواهد المتنوعة في كل أجناس النصوص: القصص، والروايات، والإعلانات، ومن كثير مما دون ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: واورزنيك، زتسيسلاف، مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ترجمة وتعليق:

سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط ١، ٢٠٠٣م، ص ٣٦، ٣٧.

(٢) يُنظر: بحيري، سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ط ١، ١٩٩٧م، ص ٧١.

(٣) يُنظر: دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٩٥.

وهكذا يتبيّن أن الشكل النصّي لا يثير جدلاً بين باحثي علم اللغة النصّي، وينعكس ذلك في سلوك بعضهم حين عزلوا هذه المسألة، مثل: شتمبل، وريزر، وبتوفي، الذين رأوا أن ثمة مسائل أخرى أكثر أهمية، وهي محاولة إيجاد نموذج نحويّ نصّي يمكن أن يقدّم تصورات أساسية للوصف والتحليل، أو محاولة التوصل إلى نظرية نصّية كليّة قادرة على استيعاب الأشكال النصّية المختلفة، من خلال تقديم أسس للتصنيف والتمييز والتفسير تتصف بالشمول، حيث تتبين في وضوح القواعد التي يمكن تطبيقها في حالات فردية، وتتسم بأنها قواعد جزئية خاصة، ولا تغفل في الوقت ذاته اقتراح قواعد عامة تتجاوز حدود الأشكال التي تختص بها لغة معينة، وتصلح أن تطرح السمات المشتركة الجامعة بين أشكال غاية في التباين في لغات مختلفة<sup>(١)</sup>.

واتجاهات البحث اللغوي النصّي التي ينطلق منها الدارسون في مقاربتهم للنصوص والخطابات متنوعة وكثيرة، إلا أنه يمكن بنظرة إجمالية أن تُرجع معظم هذه الاتجاهات إلى اتجاهين رئيسيين، أحدهما يُسمّى: (لسانيات النص القائمة على أساس النظام اللغوي)، ويمثل المرحلة المبكّرة في تطور لسانيات النص. والاتجاه الآخر يُسمّى: (لسانيات النص الموجهة على أساس نظرية التواصل)، ويمثل هذا الاتجاه المرحلة اللاحقة المتطورة التي سيطرت على معظم الدراسات اللسانية المعنوية بنظرية النص.

وهذان الاتجاهان يحددان موضوع البحث وهو (النص) تحديداً متبايناً، نتج عنه أيضاً تطوير أهداف متباينة في بحوث لسانيات النص، وسنسعى في هذا الفصل إلى الوقوف على الاتجاه الأول مُبيّنين الأصول الإستمولوجية التي ينطلق منها في مقاربتة للنصوص، من خلال عرض بعض منجزات أعلامه الذين أسسوا له ضمن مراحل تطور لسانيات النص في الدراسات الغربية.

---

(١) يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٦٥، ٦٦.

وإفراد الحديث في هذا الفصل للاتجاه الأول وإرجاء الاتجاه الثاني إلى الفصل اللاحق لا يعني أن هذين الاتجاهين يمثلان تصورين بديلين يستغني أحدهما عن الآخر، بل الأمر على عكس ذلك، فهما يمثلان تصورين متكاملين يتصل بعضهما ببعض اتصالاً وثيقاً؛ إذ يتطلب أي تحليل لغوي كافٍ للنص مراعاة كلا الاتجاهين البحثيين، وهذا الدمج يضع في حسابه أن مفهوم النص يكمن في كونه: وحدة لغوية وتواصلية في الوقت نفسه، فالنص يمثل تابعاً محدوداً من علامات لغوية متماسكة في ذاتها، وتشير بوصفها كلاً إلى وظيفة تواصلية مدركة<sup>(١)</sup>.

## ٢-١ لسانيات النص القائمة على أساس النظام اللغوي:

لقد كان للاتجاهات البحثية المختلفة التي نشأت منذ ستينات القرن الماضي تحت مصطلح (لسانيات النص) نصيب كبير في تجاوز التوجُّه الأحادي لعلم اللغة، المنحصر في وصف النظام اللغوي لبنية الجملة. والمطالبة بلسانيات للنص لم تنهض به في البداية في عصرنا الحديث إلا اللسانيات البنيوية باتجاهاتها ومدارسها المتعددة، حيث بحث النظام اللغوي في إطار وظيفته دائماً، وأعلت ربط جوانب النظام والبنية والوظيفة في اللغة بالمبدأ الأساسي المنهجي في بحثها اللغوي. ولم تفضِ المطالبة المشروعة بدمج النص في البحث اللغوي إلى أن يُتصوّر علم لغة النص نظيراً لعلم اللغة النظامي، وأن يُمارس مستقلاً عن النظرية النحوية بوصفها نظرية النظام اللغوي، بل قام علم لغة النص في تلك المرحلة على أساس من هذه النظرية، فأعاد تعريف موضوع اللسانيات بالدقة المنهجية نفسها التي اضطلعت بها اللسانيات البنيوية في بداية القرن العشرين، وتطلبت منه هذه الإعادة تجاوز ما ورد عند (سوسير) و(تشومسكي) - بشأن موضوع اللسانيات - على حد سواء.

ويتمثل اتجاه (لسانيات النص القائمة على أساس النظام اللغوي) في تلاقي آراء طائفة من اللسانيين الذين استقل بعضهم عن بعض في الغالب - عام ١٩٦٨م -

(١) يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص ٣٤.

حول وضع أُسس (لسانيات ما وراء الجملة)، وكان هدف البحث في هذه المرحلة هو الحديث بشكل مباشر عن: (الكلام)، و(النص)، و(الخطاب)، بمصطلحات اللسانيات البنيوية، واللسانيات التوليدية التحويلية، ومفاهيمهما على حد سواء، حيث كان لهذه اللسانيات أثر كبير في هذه المرحلة من خلال ما أثارته من مواقف جديدة في حقل علوم اللغة، ولقد تركّز الانتباه على قضايا كان الكلام عنها ممكناً بواسطة مفردات من لسانيات الجملة.

وبهذا تمّ التغلب على الوصف النحويّ المقتصر على الجملة المفردة من خلال فرضية التوسيع التي انبثقت عن آراء هذه الطائفة، والتي حُدّدت فيها (النصوص) بأنها: وحدات متجاوزة للجملة. وفي الواقع لم يكن الحديث في هذه الأعمال إلا عن (وحدة متجاوزة للجملة) فحسب، ولم يصل الحديث بعدُ إلى (النصوص)، ومن أجل ذلك لم يُغيّر هنا المفهوم النظريّ الأساس للوصف النحويّ، وإنما وُسِّع (مجال) القواعد ليتناول جملاً مترابطة. فالنصوص - وفقاً للفرض الذي ينطلق منه هذا الاتجاه - لها الخواص نفسها التي للجمل، ولهذا فإن كُليّات النص تصفها إذن المناهج ذاتها، وعلى أساس المقولات ذاتها أيضاً التي هي للجمل المفردة، ومن ثم كانت (لسانيات النص) تُفهم على أنها: نوع من القواعد لعدة جمل.

ولمّا كان تجاوز حد الجملة أمراً أساسياً لإدراك النصيّة في هذه المرحلة المبكرة من نشأة لسانيات النص، فقد وصفت النصوص بأنها: كُليّات متجاوزة للجمل. وهي متجاوزة للجمل؛ لأنها تعرض لوحدات خلف حدّ الجملة / العبارة، وترتكز براهين ذلك النهج على افتراض أوجه اتفاق بين الخواص الكُليّة للجمل والنصوص، ومن جملة أوجه الاتفاق أنه:

- أولاً: لا يمكن تحديد عدد نهائيّ من جهة الكمّ للجمل أو النصوص في كل لغة على حدة.

- ثانياً: تُعدّ كل من الجمل والنصوص ناقلات للموضوعات ومصوغة صياغة زمنية.

- ثالثاً: كلتا الوجدتين لهما في حدّ ذاتهما طابع بنيويّ، وتتكوّنان من عناصر لكلّ منها علاقة بالآخر.

- رابعاً: يمكن أن تأتلف الجمل والنصوص على أساس نماذج معيّنة في أقسام، وتقوم هذه الأقسام بوظيفة نماذج لإنتاج الوجدات المذكورة وتلقّيها<sup>(١)</sup>.

ف(الجُمل) عنصر في (النص) وأساس له، والنص مركب من الجمل في المعنى العادي لكلمة (مركب)، ولهذا فإن بنية النص تُشبه بنية الجملة، على الرغم من كونه مبنياً من مجموعة من الجمل. وهذا يعني أن أبواب البنية المقترحة لتحليل الجمل المفردة في اللسانيات البنيوية والتوليدية يمكن أن تمتد لتطبق على البنية الأكثر اتساعاً في النصوص، وبذلك يمكن الحديث على سبيل المثال عن (الأسماء) بوصفها عناصر في بنية الجملة، و(الأسماء) بوصفها عناصر في بنية الحكي، وكذلك يمكن الحديث عن (البنية العميقة) و(البنية السطحية) للجمل، وعن هاتين البنيتين في النصوص، وبسبب هذه المقارنة والمقاربة بين بنية الجملة وبنية النص يمكن أن يزول أي غموض يمكن أن يكتنف البحوث المنجزة في حقل لسانيات النص المبنية على أساس النظام اللغوي<sup>(٢)</sup>.

ويرجع استعمال مصطلح (تجاوز الجملة) للعالم اللغوي (جريماس)، وتُستخدم على نحو مماثل مصطلحات مثل: (النحو الكُلّي)، و(النحو العلوي) و(النحو الأكبر)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) يُنظر: هاينه مان، وفيهفجر ديتير، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ١٩.

(٢) ينظر: فاوولر، روجر، اللسانيات والرواية، ترجمة: أحمد صبرة، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر، ط ١، ٢٠٠٩م، ص ٢٣.

(٣) يُنظر: هاينه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص ١٩.

ومهما تعدد هذه المصطلحات فإنها تُطلق لتدل على نهج واحد في البحث اللغوي، ذلك النهج الذي يتجاوز حدود الجملة الواحدة ليلتفت إلى تتابعات الجمل المترابطة التي يتشكل منها النص. ووجدنا علماء لسانيات النص يستعملون أيضاً مصطلحات متعددة للدلالة على ربط الجمل المتجاورة، وذلك نحو: (تضافر خارج الجملة)، و(الربط المجاور)، و(تضافر الجملة). ويستعملون كذلك لأوجه الربط بين الجمل الأكثر تباعداً مصطلحات مثل: (الربط عن بعد)، و(تضافر النص)<sup>(١)</sup>.

## ٢-١-١ لسانيات النص: من الجملة إلى مُتتاليات الجُمَل:

إن الوصف النحوي للمنطوقات اللغوية يمكنه أن يتقدم خطوة بتجاوز البنية المجردة للجملة إلى وصف سلسلة من الجمل، فالعلاقات التي يمكن ملاحظتها بين جمل منطوق ما ينبغي أن يُوجد لها (نحو) يصفها مثلما هي الحال في (النحو) الذي يصف العلاقات بين الكلمات في داخل الجملة، ويجب أن توصف هذه العلاقات بين الجمل على المستويات اللغوية ذاتها: (الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية) تماماً كأبنية الجملة. فأى (نحو) لوصف التتابعات يجب أن يشمل على (نحو) لوصف الجملة؛ لأن أي تتابع لا بد له أن ينشأ من جملة.

ويجب أن يُقدّم وصفُ تتابع الجمل الذي يُعدّ أساس المنطوق اللغوي إجابات عن أسئلة متعددة، لعل من أبرزها: ما التتابعات الجمالية الممكنة الموجودة في لغة ما؟ وكيف تُحدّد البنية النحوية والدلالية لجملة أو عدة جمل في سلسلة التتابع البنية النحوية والدلالية لجملة أخرى؟ وكيف يمكن أن تُشكّل مجموعات معينة من الجمل افتراضاً وحدات تكون لها مقولات خاصة؟<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: واورزنيك: مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ص ٦٤.

(٢) يُنظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص ٤٥، ٤٦.

وتنطلق تصورات لسانيات النص في هذا الاتجاه من الفرض القائل: إن النصوص في الأساس يمكن تحديدها بأنها: تكوين بسيط من جمل تنشأ بينها علاقات تماسك. ووفقاً لهذه الخلفية النظرية فإن النصوص تتسم بخصائص متعددة تأتي في مقدمتها: (تتابع الجمل) التي تُعدّ أهم صفة من بين السمات النصية<sup>(١)</sup>. وبناء على ذلك كان الاتجاه السائد بالطبع هو النظر إلى (النص) / (الخطاب) على أنه: متتالية من الجمل فحسب، ولهذا فإن الوحدات اللغوية المدمجة للنص - وهي غالباً ما تكون جملاً - يجب أن تُكوّن بحيث تكون قابلة للربط بصورة متتالية، وقابلة للاختيار والتنظيم بشكل مناسب، وهذا يعني أن التكوين الداخلي لوحدة لغوية من نمط (جملة) الذي يصفه النحو يجب أن يكون ذا طبيعة تجزئ أن تربط تلك الوحدات اللغوية ربطاً متوالياً بشكل مناسب (جودة السبك المتوالي للنصوص)، وأن تُختار وأن تُنظّم على نحو أكثر مناسبة (جودة تأليف النصوص)<sup>(٢)</sup>.

ونجد هذا المنحى من البحث حاضراً في الدراسات اللغوية الألمانية لدى (هايدولف) و(ك.بوست) ١٩٤٩م، وفي علم اللغة الروسي لدى (شكوفسكي)، وفي الإنجليزية لدى (هاليداي) و(رقية حسن)، وفي الأمريكية لدى (بايك)، وفي الأبحاث الفرنسية المتعلقة بتحليل الخطاب، التي اتسمت بطابع الموسوعية من خلال ربط الخطاب بالمحيط الثقافي، والاجتماعي، والسياسي<sup>(٣)</sup>.

(١) يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص ٢١.

(٢) يُنظر: ايزنبرج، هورست، بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٨م، ص ١٦، ١٧.

(٣) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٦٥؛ غلفان، مصطفى: اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٧٧، ٢٠١٠م، ص ٥٧.

فهذه النماذج جميعها تسعى إلى وصف ترابط الجمل والتراكيب داخل النصوص والخطابات - مهما كان جنسها، واسترسالها، وعلاقتها الدلالية، ونمو موضوعاتها، وخصائصها - واضحة أمامها هدفاً أساسياً يكمن في تقديم وصف واضح للبنى النحوية للنصوص، ولعل أوضح مهمة من مهام ذلك الوصف هي تفسير علاقات الترابط الدلالي بين الجمل من خلال عزل السمات اللغوية التي تميز مجموعة متعاقبة من الجمل المترابطة التي تُشكّل نصاً من مجموعة اعتباطية أخرى من الجمل التي لا ترقى إلى مستوى التماسك.

ويبدو أن أشيع هذه الأعمال التي قُدمت ضمن هذا الإطار هي إنجازات (هاليداي) و(رقية حسن)، فهذان الباحثان يذهبان إلى أن كلَّ متتالية من الجمل تُشكّل نصاً شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات، تتم بين عنصر وآخر وورد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر وبين متتالية برمتها سابقة أو لاحقة. ويُسمّى الباحثان تعلق عنصر بما يسبقه (علاقة قبلية)، وتعلقه بما يلحقه (علاقة بعدية). والتمثيل بالعلاقة بين عناصر جمل سابقة وبين عناصر جمل لاحقة أو العكس، لا يعني أن النص مجموعة من الجمل، وذلك لأن النص يمكن أن يكون منطوقاً أو مكتوباً، نثراً أو شعراً، حواراً أو مونولوجاً. يمكن أن يكون أي شيء من مثل واحد حتى مسرحية بأكملها، من نداء استغاثة حتى مجموع المناقشة الحاصلة طوال يومٍ في لقاء هيئة<sup>(١)</sup>.

ويجعل هذا الاتجاه الذي يمثله (هاليداي) و(رقية حسن) وغيرهما من الباحثين هدفه اكتشاف المبادئ العامة للمتتاليات الجميلية داخل النص، ووصفها وصفاً منظماً، وهو يرجع في ذلك - سواء من الناحية النظرية - المفهومية) أو المنهجية - إلى حد بعيد إلى تحدييدات لسانيات الجملة ذات الأصل البنيوي،

---

(١) يُنظر: خطابي، محمد، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩١م، ص١٣.

أو التوليدي التحويلي، وبناء على ذلك يمكن القول بأن ملامح المحاولة الأولى للسانيات النص تحددت بالانتقال من التحليل المقصور على الجملة إلى تحليل أزواج من الجمل، وكان لهذا صلة بمفهوم الجملة المُسلَّم به من الأنحاء النظامية، وعلى سبيل المثال اجتهد (ك. أ. هايدولف) *K. E. Heidolph* (١٩٦٦م) في استنباط قواعد للعلاقات السياقية بين الجمل في نحو توليدي، وبذلك تشكلت داخل قواعد توليد الجملة المستخدمة في الأنحاء التوليدية لإنتاج الجمل - (قاعدة النص)<sup>(١)</sup>.

ويُعبّر هذا الاتجاه عن الترابط الواقع بين الجمل بوضوح خصوصاً في مفهوم النص، فيُعرّفه بأنه: (تابع متماسك من الجمل). وهذا يعني أن الجملة كما كانت الحال من قبل ينظر إليها على أنها معلّم رئيس في تدرج وحدات لغوية؛ أي تُعدّ وحدة بناء النص. وكذلك نستطيع أن ننظر إلى عبارات نصية في الدرجة الأولى بوصفها: (سلسلة من جمل)، وتُسمّى مثل هذه السلسلة: (التتابع)، ويستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى مجموعة الجمل التي تتميز فيما بينها بتحقيق شروط الترابط. وقد نجد أن بعض التتابعات مقبولة، وأن بعضها الآخر غير مقبول، وذلك عندما تكون غير مفهومة، فكما لا ينتج ربط عشوائي للمفردات جملةً صحيحة، فإن تتابعاً للجمل مكوناً بشكل عشوائي لا يُشكّل نصاً، بل صفاً لجمل مرتبطة بعضها ببعض بلا علاقة، ويجب على القواعد النصية من بين أشياء كثيرة تقوم بها أن تُحدّد الشروط التي يجب على التتابع أن يملأها لكي يكون مقبولاً. والنتيجة الأهم لهذا التصور هو أن مفهوم التماسك النصي المركزي بالنسبة للسانيات النص قد فهم فهماً نحوياً محضاً، فهو لا يسم في هذا الاتجاه البحثي اللغوي النصي إلا العلاقات النحوية - الدلالية بين الجمل، أو بين عناصر لغوية (مفردات، وضمائم... إلخ) في جمل متعاقبة<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص ٢٠.

(٢) يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص ٣٠؛ فان داك، تون إيه: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، بحث ضمن كتاب (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ١٤٧.

وعَجْزُ (نحو الجملة) عن تفسير طبيعة العلاقة النحوية - الدلالية التي تربط بين أجزاء النص وعلى رأسها ظاهرة الإحالة، وأنماط التنقيص ووسائله، واختيار الأداة، والإضمار، والبدائل الظرفية، والتأكيد، والتقابل، والتتابع الزمني، وخواص إحالة الأسماء، والعلاقات السببية بين جمل مترابطة بلا رابط، وغير ذلك من الوقائع اللغوية التي يقصر عن أن يفسرها النحو الذي ظل محيطه في الوصف مقتصرًا على مجالات الجملة، كل ذلك أدى منذ نهاية ستينات القرن العشرين إلى اهتمام جديد بمثل هذه الظواهر التي سادت في مرحلة بداية تطور لسانيات النص، والتي لا يمكن تفسيرها إلا بالرجوع إلى إطار أوسع من إطار الجملة الواحدة؛ مما أدى إلى الاهتمام بالنص موضوع بحث في حد ذاته، وهذا الاتجاه ينطلق من اللغة بوصفها نظاماً، أي نظاماً متكوناً من عناصر يمكن وصفها وتحديدها على أساس الاختلاف بينها، فالنص من هذا المنظور يُمثل مستوى وصفيًا إضافيًا، ونظاماً راجعاً إلى قدرة المتكلم على توليد ما لا نهاية له من الجمل أو النصوص بحسب قواعد معينة، ويُصبح النص من هذا المنظور سلسلة سليمة من جمل سليمة<sup>(١)</sup>.

وغالباً ما يُفَرَّق في البحوث اللغوية النصية التي أنجزت ضمن هذه المرحلة بين الربط النحوي وبين التماسك الدلالي، فالربط النحوي يعني ربط العناصر السطحية للنص بوسائل نحوية محددة. بينما يسم التماسك الدلالي العلاقة التصورية للنص، أي الائتلاف الأساسي بين المفاهيم والعلاقات. فالنص يتسم على أعظم تقدير بالترابطات، أي بإتاحةٍ للترابط لا تنقطع فيما بين العناصر الواردة من النظم اللغوية المُسَهمة، ويمكن لمستعملي النص أن يدركوا التماسك على صورة مهوشة *Fuzzyness* فيما بين العناصر، ولكن النص ذاته لا يمنحنا غير الترابطات، وهكذا ينبغي أن يكون ثمة ترابط رصفيّ تتوقف به عناصر النص السطحي *Surface*

(١) يُنظر: فيهنجر، ديتز، سمات دلالية وبنية النص، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٨م، ص ٢٦١.

*text* من الناحية النحوية بعضها على بعض، كما ينبغي للمعنى التحتي أن يشمل على الترابطات المفهومية، مثل: علاقات السببية، والزمان، والمكان<sup>(١)</sup>.

وأدى هذا التفريق إلى وصف علم لغة النص الأقدم - أي المنبني على أساس النظام اللغوي - بأنه: (علم لغة الربط النحوي)؛ ذلك أنه ينظر إلى مشكلة ربط الجمل على أنها أساس وشرط لإيضاح عمليات إنتاج النص، ويجب أن تكون وظيفة لسانيات النص من خلال هذا المفهوم هي استنباط قواعد النص للربط المُشار إليه بين الجمل التي تُقدّم من جهتها معلومات دلالية ونحوية، ويمكن أن تشترك مع مكونات النحو الأخرى في إيضاح مفهوم النص جيد السبك في لغة ما. وبناء على ذلك تُحدّد أيضاً السمة النصية الكلية (جودة السبك) بأنها: تتابع أفقي متماسك لوحدات لغوية مترابطة بشكل متتابع بناء على أسس محددة، ولهذا يمكن أن يعدّ فرض ربط الجمل أساساً لكل البحوث الخاصة بلسانيات النص، فهو يمثل الإطار لكثير من الدراسات التفصيلية<sup>(٢)</sup>.

إنها إذن مقارنة تُطبّق نظريات تطورت لوصف الجملة وعناصرها على مجال النص، مُعتبرة أن النص لا يختلف في جوهره عن الجملة من حيث يمكن وصفه باعتماد المنهج نفسه والوسائل النظرية نفسها أيضاً، ولهذا يمكننا القول بأن هذا الاتجاه المبدئي قد تهيأ لتطوير علم لغة للنص يواصل علم اللغة الحالي بوجه خاص من خلال إمداده ببعض القيود داخل متواليات جمالية، وبالتالي تمحورت الاهتمامات الأولى حول مسألة الربط بين الجمل داخل إطار النص.

ومن أهم البحوث في هذا الميدان: رسالة رولاند هارفيج *Roland Harweg* لنيل الدكتوراه، التي نشرها عام ١٩٦٨م، حول (الضمائر وتكوين النص)؛ إذ يرى

(١) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٩٩.

(٢) يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص ٣٥؛ هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص،

هذا الباحث أن ظاهرة الإضمار تُعدُّ شرطاً من الشروط النحوية - التركيبية الأساسية لتماسك النص، فالاستبدال بين الضمير وعائده يكفل اتساق سياق النص؛ ذلك أن (الاستبدال) عن طريق الأشكال البديلة يُعدُّ وسيلة مهمة لإنشاء الرابطة بين الجمل، وشرط الاستبدال في النص هو أن يتم استبدال وحدة لغوية بشكل آخر يشترك معها في الدلالة، حيث ينبغي أن يدل كلا الشكلين اللغويين على الشيء غير اللغوي نفسه<sup>(١)</sup>.

وأشكال التسلسل الضميري حسب فكرة هارفيج الجوهرية هي الوسيلة الحاسمة لتشكيل النص، ولهذا يرى أن النص يتميز بـ(تسلسل الضمائر)؛ أي تسلسل من الروابط المتمثلة في علاقات نيابة وتعويض بين عناصر النص، ومن ثمَّ يُعرَّف النص بأنه: تتابع لوحات لغوية يشكله ضمير متصل. وحين تتوقف سلسلة الإضمار، أو تحل محلها أخرى، فإنه يبدأ بذلك نص جديد، وينتج عن ذلك أن كل الجمل التي تتربط على نحو مغاير لذلك هي بالنسبة لهارفيج على وجه التحديد من نصوص متباينة، ويرى أن انقطاع هذه السلسلة وظيفتها تنبيه القارئ إلى بداية النص ونهايته. وتدخل تحت مفهوم الضمير عنده كل عبارة تُشير إلى المرجع نفسه لعبارة سابقة أو لاحقة، سواء أكانت ضميراً، أم اسماً مرادفاً، أم اسم نوع، أم استعارة، أم مجازاً مرسلًا... إلى غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أنه "قد فهمت من خلال مبدأ التسلسل الضميري سمة من أهم سمات علاقات التماسك الداخلي بين النصوص بشكل منظم، ووصفت وصفاً

---

(١) يُنظر: شبلنر، برند، علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي)، ترجمة: محمود جاد الرب، الرياض، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م، ص١٩١.

(٢) يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص٢٣. صكّوحي، كورنييليا فون راد، لسانيات النص أو (لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب)، بحث ضمن كتاب: مقالات في تحليل الخطاب، تقديم: حمّادي صمّود، تونس، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، ط١، ٢٠٠٨م، ص٥٦، ٥٧.

كافياً، وحتى حين لا يمكن الالتزام بشكل مطلق بادعاء هارفرج أن مبدأ الإضمار هذا شرط حتمي لكل بناء نصي، فإنه لا خلاف حول القيمة العلمية التاريخية لهارفرج بالنسبة لتطور علم لغة النص<sup>(١)</sup>.

وضمن هذا السياق حرص فاينريش *Weinrich* (١٩٧٠م) في معالجاته النصية على أن يراعي أوجه ترابط نحوي عدة في النص. ولا ينشأ ذلك الترابط في حقيقة الأمر إلا على مستوى الجملة أولاً، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مستوى النص، حيث يمكن أن يتوازي المستويان، ويسهمان معاً في تحديد البنية الكلية المتماسكة، فلا ينظر إلى الجملة باعتبارها جزءاً مفيداً مستقلاً يمكن عزله عن بقية الأجزاء المكونة لكلية النص، بل هي جزء مكمل في حقيقة الأمر. غير أن الأجزاء الأخرى تشترك في فهمه على نحو أكثر معقولة. إنها لا تقدم إلا معلومة محددة تسهم مع المعلومات الأخرى في تشكيل كمّ من المعلومات التي تتضمن بقوة في بنية واحدة، قد تكون موضوع النص / الخطاب أو المعنى الكلي أو المغزى. وإذا كان (فاينريش) قد عرّف النص بأنه: تكوين حتمي أجزاءه ثابتة، بمعنى أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، تتابع الجمل فيها وفق نظام، وتُسهم كل جملة في فهم ما قبلها، كما تُسهم المتقدمة في فهم المتأخرة، بحيث لا يتحقق المعنى من خلال معنى الأجزاء فحسب، بل من خلال معاني الأجزاء وتأزرها في بنية كلية كبرى - فإنه قد اعتمد في تحديد وحدة النص على مجموعة من السياقات الدلالية التي تتضافر معاً لتكوين التماسك الكلي<sup>(٢)</sup>. ولم يقتصر عمل (فاينريش) على ذلك فقط، بل قام بدراسة مورفيمات العدد، والتعريف، والزمن، وبيّن وظيفة توزيعها على مستوى النص؛ ذلك أن استمرار زمن الماضي في نص سرديّ يوّلّد تناسقاً نصياً، في حين يُمثّل الانتقال إلى زمن آخر علامة نصيّة تُنبّه المتلقي إلى دلالة ما<sup>(٣)</sup>.

(١) هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص ٢٣.

(٢) يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٣٩، ١٩١.

(٣) يُنظر: صكّوحي: لسانيات النص أو (لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب): ص ٥٦، ٥٧.

وأما الإسهام الأكبر لهذا الاتجاه، فتمثّل في إبراز ظاهرة (الاتساق) التي سوف يكون لها دور كبير في أكثر مقاربات لسانيات النص، والاتساق كما يُعرّفه (هاليداي) و(رقية حسن) (١٩٧٦م) هو: مجموع الإمكانيات المتاحة في اللغة لجعل أجزاء النص متماسكة.

وهو لديهما ذو طبيعة دلالية، قوامه العلاقات المعنوية الموجودة في النص، وهو في الآن نفسه ما يكون به النص نصاً. ويكون الاتساق عندما يعتمد تأويل جزء من أجزاء النص على تأويل عنصر آخر منه، فلا يتسنى الأول إلا بالثاني، وبهذا يكون الاتساق جزءاً من نظام اللغة، والظواهر المُحقّقة له في مستوى النص هي من حيث طبيعتها الظواهر نفسها التي تعمل داخل الجملة الواحدة (من حذف، وإضمار، وتعريف، وإشارة، واستبدال معجمي).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذه الظواهر لا تُعتبر ذات دور اتساق عندما تجري في حدود الجملة الواحدة، ويُناط بها مثل هذا الدور عندما تتجاوز حدود الجملة الواحدة، ويرجع ذلك إلى أن الظاهرة في حالة جريانها داخل الجملة تكون خاضعة لضغوط نظامية، وفي حالة تجاوزها تلك الحدود فلا تخضع لمثل تلك القيود، وتخلص لتحقيق الاتساق العام<sup>(١)</sup>.

والمسؤول عن عقد الصلات بين أجزاء النص، وجعلها متماسكة لدى (هاليداي) هي الوظيفة النصية *Textual*، فهاليداي يُميّز بين ثلاث وظائف لغوية هي: الوظيفة المثالية، والوظيفة البين شخصية، والوظيفة النصية. وهذا النوع الأخير من الوظائف هو الذي يسمح لمتكلم (كتابة وشفهياً) بتكوين النصوص التي تلائم الأوضاع، وتسمح للمستمع أو القارئ بتمييز تلك النصوص من مجموع جمل.

---

(١) يُنظر: الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، بيروت، المؤسسة العربية للتوزيع، ط١، ٢٠٠١م، ج١، ص١٢٤.

ومن بين المهمات المنوطة بالوظيفة النصية عقد الصلات بين الجمل داخل الخطاب. وبالنسبة لهاليداي فالوظيفة النصية لسانية صرف، وهي التي تسمح للوظيفتين الآخرين بالظهور<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا أنه على الرغم من أهمية الإنجازات التي قام بها كثير من علماء لسانيات النص ضمن الاتجاه المؤسس على النظام اللغوي، فإن (هاليداي) لا يزال يتمتع بأكبر شهرة في هذا المجال، وذلك لسببين، أولهما: أن (هاليداي) يُعدُّ امتداداً طبيعياً، للألسنية التقليدية، وتعتبر إنجازاته في هذا المجال تكملة لأعمال أستاذه (فيرث)، وذلك ما جعل كثيراً من اللغويين المعاصرين يطلقون على إسهامه مصطلح: (الفيرثية الجديدة). والسبب الثاني: هو أن (هاليداي) طوّر الاتجاه النظمي بدرجة كبيرة، بحيث اكتسبت آرائه قدراً من المرونة جعل تطبيقها على سائر المجالات - سواء في مجال علم النص أو الألسنية التقليدية - أمراً في غاية السهولة<sup>(٢)</sup>.

ومن الجهود التي قدّمت أيضاً في هذا المضمار ما نجده لدى فيتمرز *E. Wittmers* (١٩٧٠م) حينما قام بصياغة أربعة قوانين (حتميات) عامة يجب أن توضع في الاعتبار عند تحليل أي نص، وهي: قانون وثاق الصلة المتعلقة بالموضوع، وقانون الديمومة الجمالية، وقانون الربط المتجاور، وقانون القيمة الموضوعية. وتعني (وثاق الصلة المتعلقة بالموضوع): العلاقة المباشرة أو غير المباشرة لكل جملة للنص بموضوع النص. وتعني (ديمومة الجملة): أن كل جملة في النص بوصفها شيئاً قد قيل تُشكّل الأساس لعناصر

---

(١) يُنظر: لقاح، عبد الناصر، مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، بحث ضمن كتاب: (اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق)، مكناس، جامعة المولى إسماعيل، ١٩٩٢م، ص ٢٠، ١٩.

(٢) يُنظر: عوض، يوسف نور: علم النص ونظرية الترجمة، مكة المكرمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٠هـ، ص ٢٧.

المعلومات الجديدة في الجمل التالية. ويعني (الربط المتجاور): العلاقات بين أزواج الجمل في النص، أي العلاقات بين الجمل السابقة المباشرة والجمل المباشرة الخالفة لها<sup>(١)</sup>.

إذن يظهر لنا من خلال استعراض بعض الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه أن نموذج ربط الجملة يُعدّ أساس الوصف للبحث النصي في تلك المرحلة، فالنصوص تفهم بهذا المعنى على أنها (تتابعات جمالية). ويتيح ترابط الجمل المفردة في نصّ ما حسب فكرة تجاوز الجملة الأساسية عن الملامح المشتركة في البنية السطحية المؤسسة للتماسك، وبخاصة من خلال ظواهر نحوية فردية تُفهم على أنها ملامح مؤسّسة للنص، وتوصف بدرجة عالية نسبياً من الدقة.

ويلاحظ هنا أيضاً أن معظم منطلقات الوصف في مثل هذه الدراسات بعثت من داخل النحو؛ فهي تنطلق من الفرض القائل: إن النصوص ذات طبيعة مماثلة للجملة أساساً، و(نحو النص) تبعاً لذلك يجب أن يكون نموذج الإطار لوصف النصوص، ولذلك يمكن أن تُستبدل بقواعد بناء الجملة المعروفة قواعد بناء النص أو أن تستكمل بها على الأقل، ومن ثم فإن مهمة مثل هذا النحو لبناء النص تلاحظ في إطار فرضية التوسع في صياغة قواعد نحوية للنص قياساً على القواعد النحوية للجملة، ويجب أن يصير بمساعدتها إنتاج كلّ النصوص الممكن بناؤها بشكل محتمل وتفسيرها في أية لغة أمراً ميسوراً<sup>(٢)</sup>.

وتُبدى النظرة الفاحصة في مثل هذه الأعمال التي أنجزت في فترة مبكرة من نشأة (لسانيات النص) أن مفهوم هذا العلم ما زال يتصف بضيق الأفق في تناوله لقضايا النص ومسائله. فقد التزم كثير من الباحثين في تلك الفترة بحدود الامتداد الأفقي للجملة، وعنوا بتحديد الوسائل التي تُحقّق وحدة النص ضمن

(١) يُنظر: واورزنيك: مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ص ٦٤.

(٢) يُنظر: هانيه مان وفيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ص ٢٩.

هذا الإطار بصورة شكلية، وعالجوا الظواهر اللغوية التي تتعلق بذلك المستوى معرضين عن أية صورة من صور الانتقال إلى مستويات أخرى من البحث النصي، كالحديث عن (البنية الكلية) للنص وغيرها من مجالات البحث، ومن ثم كانوا أشدّ التصاقاً بـ(نحو الجملة).

وإذا كان الاتجاه الذي وقفنا عليه آنفاً ينظر إلى النص على أنه: متتاليات من جمل سليمة التكوين تتدرج للوصول إلى النهاية، فإن هذا المنطلق من التعريف يثير عدة تساؤلات وتعتزضه بعض الإشكالات، ولعل من أبرزها: أن مفهوم (متتاليات الجمل)، ولو كانت المتتاليات مرتبطة ببعضها بعضاً، لا يرقى لأن يكون خصيصة تميز كل النصوص، فلا يزال هذا الأمر إلى اليوم مشكوكاً فيه، خصوصاً إذا أدركنا أن النص وحدة أساسية، وليس تركيباً من عناصر صغرى. وأما الاعتراض الآخر فيمكن في مفهوم (سلامة التكوين والربط) الذي يركز عليه هذا الاتجاه في دراسة متتاليات الجمل؛ إذ يعني مثل هذا المفهوم وجود قواعد تركيبية صارمة بالمعنى المنطقي والرياضي للكلمة، وقد اتضح فيما بعد أن أنحاء النص لا يمكنها أن تنتج قواعد لسلامة التكوين بالمفهوم التقني لمعنى القاعدة، على غرار ما هو موجود في أنحاء الجملة<sup>(١)</sup>.

## ٢-١-٢ لسانيات النص: من المتتاليات الجُمليّة إلى بنية النصّ الكُليّة:

منذ اتكأت البحوث الحديثة على مصطلح البنية *Structure*، واكتشفت به التنظيم الداخلي للوحدات وطبيعة علاقاتها وتفاعلاتها، مما لم يكن مُحدّداً من قبل، لم يعد من الممكن في الفكر الحديث التحلي عنه. وفي مجال تحليل الخطاب يُقدّم لنا مفهوم البنية سواء أعلّق بالبنية الصغرى أم غيرها من البنى الكلية عوناً أساسياً؛ لأمرين: أولهما: أنه يسعفنا في التخلّص من الارتباط بالوحدات الجزئية في القول، فلا يصبح التحليل اللغوي محكوماً عليه بأن

(١) يُنظر: راستي: فنون النص وعلومه، ص ٤٣.

يقتصر على مستوى الكلمة والجمله. وإن تجاوزها فلا يتعدى الجملتين في غالب الأحوال، كما يحدث مثلاً على المستوى البلاغي في مباحث الفصل والوصل، والتقديم والتأخير التي تنحصر في هذا الإطار. وأما الأمر الثاني، فلأن مفهوم البنية ذو طابع تجريدي، فهو أكثر علمية وأشد قابلية للالتقاط على مستويات عديدة، تتدرج من الأبنية الصغرى إلى الكبرى حتى تصل إلى النص كُله باعتبار بنية، ثم تتجاوز ذلك لتتسع لاعتبار هذه البنية مغلقة أو مفتوحة على غيرها من الأبنية في النظم الأخرى، وهذا الطابع المرن للبنية يجعل موضوع المعرفة العلمية لعلوم اللسان متسقاً مع بقية العلوم الإنسانية<sup>(١)</sup>.

وبعد أن سارت اللسانيات النصية في الاتجاه المبدئي - الذي ينظر إلى النص من حيث هو جمل متتالية - شوطاً ليس بالطويل، تبيّن أن هذا النهج الفكري لا يُمكننا إلا من رؤية جزء فقط من جملة المُميّزات المهمة للنص؛ ممّا حال دون الوصول إلى حلول مقنعة، وكانت العقبة الكبرى أن وحدة النص ظلت غامضة<sup>(٢)</sup>، وأبنيته الكبرى لا تزال غير مرسومة كما يرى هارتمان<sup>(٣)</sup>.

ولهذا يمكن القول بأن سبر العلاقات بين الجمل جعل لسانيات النص تتقدم خطوة مهمة في مجال تحليل النصوص على مستوى تكمن خلفه بنية التتابعات، ولقد استخدم عن عمد في المباحث المعالجة ضمن هذا الاتجاه مصطلح: (تتابع) غالباً؛ لأنه لم يكن قد تبيّن بعد بوضوح أن التتابعات التي تتشكل من جمل، وتفي من جهتها بقيود الربط والترابط، تُشكّل كذلك بوجه عام في حقيقة الأمر نصاً ما، بوصفه كلاً موحداً.

- 
- (١) يُنظر: فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٦٤)، ط١، ١٩٩٢م، ص ١٢١.
- (٢) يُنظر: دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ص ٦٥.
- (٣) يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٥٧.

ولهذا تولّد عن النهج الآنف الذكر اتجاه آخر يهتم في المقام الأول بأوجه الترابط التي تتركز على النص بوصفه كلاً، أو على كل حال بالوحدات الكبرى للنص، فعن طريق مفهوم (البنية الكبرى) استطاع علماء النص مقاومة الفكرة الشائعة عن أن التماسك النصي يتحدد على مستوى علاقات الترابط بين المتتاليات والجمل فحسب؛ لأن هذا المستوى الأخير لا يُقدّم سوى الأبنية الصغرى، وتظل البنية الكبرى هي التمثيل الكلي الذي يحدد معنى النص باعتباره عملاً كلياً فريداً<sup>(١)</sup>.

وليس القول بـ(البنية الكلية) يلغي (البنية الصغرى) التي تُعدّ وحدة بناء النص؛ إذ إن (كلية) النص تستدعي الأجزاء التي يتكون منها ذلك الكل (البنية المغلقة). ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه ما دامت الجملة أعلى وحدة تهتم بها اللسانيات النظامية، فإن النص مكون من عدة جمل مترابطة فيما بينها، ومن خلال عملية الترابط هذه تتشكل البنية الكلية التي تتنظم داخلها كل المكونات والعناصر. ويستتبع الحديث عن البنية الكلية حديثاً آخر عما يمكن تسميته بـ(التنظيم النصي) الذي يُعدّ السمة الأساسية التي تحكم مفهوم (البنية الكلية)، فكل التفكير في النص والخطاب من خلال نظريات تحليل الخطاب أو لسانيات النص أو مختلف العلوم الأخرى التي اهتمت بالنص، هو بشكل أو بآخر يبحث في (التنظيم النصي) بوصفه قطب الرحي، وإن تعددت أشكال البحث فيه وصوره واختلفت باختلاف التصورات المنطلق منها، أو الإجراءات المقدمة لوصفه وتأويله، فتناول (التنظيم النصي) يضمن الإمساك بـ(كلية) الموضوع المبحوث فيه: (النص)<sup>(٢)</sup>.

---

(١) يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٢٦.

(٢) يُنظر: يقطين، سعيد، الترابط النصي والخطاب الروائي العربي، جامعة البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٨/١٩، ٢٠١٠م، ص ١٧٨.

وقد تمثل هذا الاتجاه الذي يولي (البنية الكلية) للنص عناية خاصة في أعمال: (فان دايك) و(هارتمان) و(بتوفي) و(دي بوجراند) وغيرهم من علماء لسانيات النص، ولا نستطيع هنا أن نحصر هذا الاتجاه المتطور في دراسة النص على هذه الفئة فحسب، فقد وجدت محاولات ضمن هذا الإطار سابقة لجهود هؤلاء العلماء نذكر منها على سبيل المثال دراسة (جي. ال. فشر) المقارنة للحكايات الشعبية، التروكية *Truk* واليونانية *Ponape*، التي أجريت عام ١٩٦٥م، فقد أبدى هذا الباحث عناية خاصة بما يسميه: (البنية العامة)، ويعني بها: مجموعة من العلاقات المنطقية بين الأجزاء الرئيسية لنص الحكاية، من العلاقات في الحدود الدنيا بين الجمل بأكملها إلى العلاقات بين مجاميع من الجمل والأحداث والأجزاء الرئيسة للحكاية، وهو يؤكد أن البنية العامة للحكاية ليست لها علاقة منطقية ضرورية بالبنية على المستويين الضيقين: النحوي والصوتي، ومما يؤيد قوله أن النص إذا ترجم جملة جملة من لغة إلى أخرى، فإن بنية الجمل المفردة للنص لا بد أن تتغير، أما البنية العامة فتبقى دون تغيير. إن هذه الآراء التي أتى بها (فشر) - كما يرى هيندريك - توفر دون شك تصحيحاً مفيداً للمحاولات المتحمسة التي تحول كل شيء في تحليل النص إلى علم اللغة<sup>(١)</sup>. ولعل (رولان بارت) يلمح إلى هذه البنية العامة للنص، ولكن من طَرَف خفيّ في قوله: "الخطاب ليس جمعاً من الجمل، إنه هو نفسه، ولو نستطيع لقلنا: إنه جملة كبيرة"<sup>(٢)</sup>.

وإذا تجاوزنا هذه الآراء المتفرقة التي تنبعت إلى بنية النص العامة، فإننا سنقف على نموذج منظم وشامل قدّمه العالم الهولندي (فان دايك) تبعاً على مدى عشرات السنين، حيث ركّز على مظهرين أساسيين من تحليل الخطاب:

(١) يُنظر: *O. Hendrick Wiliam*، علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ترجمة: نوزاد حسن أحمد ويوثيل يوسف عزيز، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠١٠م، ص ٤٥.  
(٢) بارت: هسهسة اللغة، ص ٢٨.

- أولهما: مراعاة علائق الانسجام الخطي الموجود بين الجمل، من خلال القيام بتفصيل القول في آليات الانسجام الخطي بالاعتماد على عدة علائق، مثل: المطابقة، والتداخل، وعلاقة الجزء بالكل.
- ثانيهما: (البنية الكبرى) أو مدار الحديث؛ الذي يعني به تكثيف نص طويل في كلمة أو تركيب بالاعتماد على المعرفة اللغوية وعلى معرفة العالم وعلى معرفة السياق<sup>(١)</sup>.

فهنا نجد فان دايك يستخدم مصطلح (البنية الكبرى) ليطلقه على أبنية النص العامة؛ من أجل التمييز بينها وبين (البنية الصغرى) التي يطلقها على أبنية الجمل والتتابعات في النصوص، ويذهب (فان دايك) إلى أن "الأمر الجديد والمثير للاهتمام في تلك النظرية الناشئة لنحو النص هو إدخال مفهوم (البنية الكبرى)، وهو مفهوم لم يكن معروفاً من قبل في أي شكل من أشكال نحو الجملة. والفكرة الأساسية في البنية الكبرى هي أن العلاقات داخل النصوص لا تقتصر على العلاقات الضيقة على مستوى البنية الصغرى، وهي العلاقات بين الجمل المتتابة، بل إنها تمتد لتشمل البنية الكلية التي تعطي لتلك النصوص ترابطها وتنظيمها العامين"<sup>(٢)</sup>.

وينص الفرض الذي يستند إليه (فان دايك) بوصفه البداية على "أن تتابعات الجملة فقط لها بنية كبرى، سنحددها نظرياً بأنها نصوص، وسنفترض هنا كذلك أنه توجد أبنية نصية خاصة ذات طبيعة عامة، أي أبنية كبرى، وأن هذه الأبنية الكبرى وفق طبيعتها دلالية، فلذلك تتمثل البنية الدلالية العامة لنص ما

(١) مفتاح، محمد، التشابه والاختلاف (نحو منهجية شمولية)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٦م، ص٣٨.

(٢) فان دايك، تون إيه، من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي (سيرة ذاتية أكاديمية موجزة)، ترجمة: أحمد صديق الواحي، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد٧٧، ٢٠١٠م، ص٢١.

بصورة مجردة في البنية الكبرى، ولئن وجدنا المتتاليات ينبغي أن تحقق شروط التماسك الخطي أو الأفقي فإن النصوص لا تكفي بتحقيق هذه الشروط، لمجرد أنها مجموعة من المتتاليات؛ بل لا بد لها من تماسك بنيوي شامل، ومن المهم هنا أن نوضح أن الأمر في ذلك يتعلق بأبنية مجردة ونظرية، وإن كانت تقوم على مقولات وقواعد ذات طبيعة عامة وعرفية، يَعْرِفها مستعملو اللغة بصورة ضمنية، أي يمتلكون ناصيتها ويستخدمونها<sup>(١)</sup>.

إنه ل يبدو بالفعل أن المميزات الأكثر وسماً للنصوص تأخذ مكاناً بشكل رئيس على المستوى الدلالي، ولهذا تُعدّ معظم البحوث في ميدان القواعد النصية ذات طبيعة دلالية؛ ذلك أن التتابعات الجمالية توصف بشكل رئيس بمصطلحات (العلاقات الدلالية) بين الجمل<sup>(٢)</sup>، وفهم المتتاليات اللغوية والجمل النصية المركبة يقتضي عدداً من الملامح البارزة، يأتي في مقدمتها أن عمليات التكوين تتجه بصفة خاصة إلى الجانب الدلالي، أي أن المتحدث يريد أن يسجل في ذاكرته قبل كل شيء المعلومات المتصلة بالمضمون المأخوذ من الجمل والمتتاليات، لا تلك المعلومات الصوتية أو الصرفية أو المعجمية أو النحوية، وإن كانت هذه الأخيرة بطبيعة الحال أدوات يتمّ عن طريقها تكوين البيانات الدلالية والتعبير عنها. والأبنية الكبرى للنصوص أيضاً كما يرى (فان دايك) ذات طبيعة دلالية؛ فهي لذلك تصوّر الترابط الكلي ومعنى النص الذي يستقر على مستوى أعلى من مستوى القضايا الفردية. وبذلك يمكن أن يُشكّل تتابع كليّ أو جزئيّ لعدد كبير من القضايا وحدة دلالية على مستوى أكثر عمومية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص ٧٤، ٧٥. فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٢٣٧.

(٢) يُنظر: فان دايك: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، ص ١٥٤.

(٣) يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٧٣.

والأبنية الكبرى لدى فان دايك لا يبدأ بها التحليل، وإنما يبدأ في إطار هذا المنهج من الأبنية الصغرى، أو التراكيب المتشكلة في جمل، أو متواليات جملية تُولف نصاً معيناً، وبينها علاقات ربط نحوي، وهو ما أطلق عليه: (التماسك الجزئي)، ثم ينتقل إلى الأبنية الكبرى، وهي تصورات دلالية - كما سبق - يتجمع تحتها كم غير محدد من الأبنية الصغرى، ويناط إلى المحلل تحديدها، وتحديد أشكال التماسك الكلي، ويؤكد (فان دايك) في مواضع مختلفة من عمله الأساسي (علم النص) على قيمة أبنية النص ومستوياته والحركة الدينامية أثناء عملية الانتقال بينها، وصور التفاعل الناتجة عن تلك الحركة، بحيث انتهى إلى أن تحليل النصوص يعتمد أساساً على رصد أوجه الربط والترابط والانسجام والتفاعل بين الأبنية الصغرى الجزئية والبنية الكبرى الكلية (أو الأبنية الكبرى) التي تجمعها في هيكل تجريدي منتظم<sup>(١)</sup>.

وتصوّر البنية الكبرى لدى (فان دايك) لا يؤدي إلى تصور التماسك الكلي بين وحدات النص الكبرى فحسب، بل يؤدي كذلك إلى تصور التماسك الجزئي بين الجمل والمتواليات الجملية أيضاً، ومن ثمّ فإن تحليل النصوص يعتمد على رصد أوجه الترابط، والانسجام، والتفاعل، بين الأبنية الصغرى الجزئية، والبنية الكلية الكبرى التي تجمعها في هيكل تجريدي<sup>(٢)</sup>. وتصور البنية الكبرى لديه كذلك تصور نسبي، فالقضية لن تكون أبداً قضية كبرى في ذاتها، ولكنها ستكون على الدوام قضية إزاء القضية (الصغرى) التي اشتقت منها بوساطة الضوابط الكبرى، وقد يعني هذا أن القضية نفسها تستطيع أن تكون قضية كبرى في نص ما وقضية صغرى في نص آخر<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) يُنظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص ٧٤ - ٩٧؛ بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ٧٥، ١٣٠.
- (٢) يُنظر: بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٤٤.
- (٣) يُنظر: فان دايك: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، ص ١٦١.

وبناء على ما سبق يمكن أن يُعرّف مفهوم البنية الكبرى على وجه الخصوص بالإشارة إلى القواعد الدلالية الدقيقة نسبياً والخاصة باشتقاق القضايا الكبرى من القضايا الصغرى المتتابعة، وهكذا يصبح لدينا تفسير شكلي لظاهرة تلخيص النص المألوفة، وفي سيكولوجية معالجة النصوص أدّت هذه البنى فيما بعد دوراً أساسياً في تفسير الطريقة التي يفهم بها مستعملو اللغة النصوص ويخزنونها ويسترجعونها. ونتيجة عملية الفهم هذه هي تمثيل النص في الذاكرة الشخصية، أي ذلك الجزء من الذاكرة طويلة الأمد الذي تختزن فيه الخبرات الشخصية للإنسان. وتؤدي فكرة البنية الكبرى دوراً أساسياً في هذه العملية وهذا التمثيل، فالبنية الكبرى هي بنية يكونها مستعمل اللغة لكي ينظم تمثيل النص في الذاكرة، ولهذا السبب تأخذ هذه البنى مكاناً مركزياً في المعالجة الإدراكية للنص، فالقارئ غير قادر على تكرار النص كلمة كلمة ولا جملة جملة، إن القارئ عملياً لن يتذكر من قراءته للنص بعد عدة أسابيع سوى مواضع معينة، فكل أنواع التفاصيل تحذف في البنية الكلية، ولا يبقى محفوظاً فيها إلا المعلومة الأكثر أهمية والأكثر توافقاً، فالقراء يصطفون من النص عناصر (مهمة) مختلفة، وذلك بالنظر إلى وظيفة معارفهم ومصالحهم، ومهماتهم أو أحكامهم، ولهذا فالبنية الكبرى تستطيع إذن أن تتغير من شخص إلى آخر. وبعبارة أخرى فإن البنية الكبرى للنص بشكل رئيس هي التي تقاوم النسيان إلى حدّ ما، وهذه البنية في أي نظرية نفسية هي بنية ذاتية، فهي تفسر كيف يفهم مستعمل اللغة أهم ما في النص، أي موضوع النص، وسنلاحظ - أنه على الرغم من اختلافات مستعملي اللغة على مستوى (التأويل الإجمالي) للنص - اتفاقاً كبيراً نسبياً بينهم، ومن غير هذا الاتفاق الذي تحدده تواضعات التواصل، فإن كل فهم ضروري لانتقال المعلومة سيكون مقصياً<sup>(١)</sup>.

---

(١) يُنظر: فان دايك: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، ص ٢٤؛ فان دايك: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، ص ١٥٨، ١٧٦.

ولم يقتصر الأمر لدى (فان دايك) في دراساته النصية على الحديث عن (البنية الصغرى) و(البنية الكبرى) للنصوص فحسب، بل نجده يدرج مصطلحاً آخر ضمن هذه الدراسات، هو (البنية العليا) *Superstructure*، وبعض المصادر تترجم هذا المصطلح إلى (البنية الفوقية)، وفي هذا الإطار يقول (فان دايك): "كنت في أعمالى الأولى أصنف هذه البنى الكبرى إلى نوعين مختلفين، وهما البنى العامة المختصة بالمعنى، والبنى العامة المختصة بالشكل، ولتجنب الخلط بين هذين النوعين من البنى العامة استحدثت فيما بعد مفهوم (البنية الفوقية) للإشارة إلى ذلك النوع الأخير من البنى، أي البنى التنظيمية *Schematic* المجردة التي تنظم الشكل الكليّ أو الصيغة الكلية للنص، حسبما نعرفها من نظرية السردية أو نظرية الحجاج"<sup>(١)</sup>.

ولتجنب الخلط الذي يمكن أن يحصل بين مصطلح (البنية الكبرى) ومصطلح (البنية العليا)، فإن (فان دايك) يُبقي على المصطلح الأول لتفسير المعنى العام لنص ما (موضوع النص)، على حين يُدخل المصطلح الثاني لأول مرة ليطلقه على الأبنية العامة التي تميز نمط نص ما، ف(بنية الحكى) على سبيل المثال تُعدّ بنية عليا، وهي مستقلة عن مضمون الحكى (البنية الكبرى)، وهذا الاستقلال لا يعنى الأبنية العليا من أن تفرض على مضمون نص ما قيوداً محددة. إذ يمكن أن تدور حكاية معينة حول موضوع محدد - الاقتحام مثلاً - بيد أنه إلى جانب الحقيقة القائلة بأن للنص ذلك الموضوع العام، فإن له بوجه عام سمة فارقة في الوقت نفسه، وهو أنه (حكاية)، وبعبارة أخرى: بعد سماعنا وقراءتنا حكاية ما، نعرف أن الأمر يدور حول حكاية، وليس حول إعلان أو محاضرة.

واستقلال الأبنية العليا عن المضمون تجعل المرء عادة لا يصف تلك الأبنية بمساعدة قواعد لغوية، ولذا يمكن أن يُقال - وإن كان ذلك بشكل محدود

---

(١) فان دايك: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، ص ٢١.

- إن شخصاً معيناً يمكن أن يتحدث لغته ويفهمها لكنه مع ذلك لا يجب أن يكون قادراً على سرد حكاية، ومن ناحية أخرى يصعب أن نفيد مستخدم اللغة معرفته لقواعد النحو الخاصة بلغته - التي عادة ما تكون قواعد للجمل أو تتابعات الجمل - وهو لا يعرف كيف يصور معاشاته اليومية في حكاية صحيحة، أو كيف يستطيع أن يفهم حكاية في حد ذاتها من آخرين. وهكذا فإن المرء يجب أن يتمكن من القواعد التي تُشكّل أساس الأبنية العليا، وتلك القواعد تُعزى إلى قدرتنا اللغوية والاتصالية العامة جداً. ومن المفترض أن يكون لمجموعة من الأبنية العليا خاصة عرفية، أي معروفة لدى أغلب المتكلمين في جماعة لغوية ما من خلال تحققها في نصوص اللغة الطبيعية.

وثمة خاصية مشتركة بين الأبنية العليا والأبنية الكبرى، فهما لن يُحدداً بالنظر إلى جمل مستقلة أو تتابعات نص ما، بل بالنسبة للنص بوصفه كلاً، أو بالنسبة لقطع محددة من النص. وهذا هو السبب في الحديث عن (أبنية كُليّة) في مقابل أبنية خاصة أو صغرى على مستوى الجمل. فحين نقول عن نص ما: إنه يدور حول حكاية ما، فإن هذه المقولة تسري على النص بوصفه كلاً، وليس على الجملة الأولى أو مجموعة الجمل الأولى، التي لا يمكن أن تُعدّ مطلقاً على الأرجح أيضاً للوهلة الأولى جزءاً من حكاية. بيد أن الأبنية العليا لا تكشف في النص عن بنية كلية خاصة تالية فحسب، بل إنها تحدد في الوقت ذاته النظام الكلي لأجزاء النص أيضاً، ويتبين من ذلك أن البنية العليا يجب أن تتكون من وحدات محددة خاصة بمقولة جنس محدد<sup>(١)</sup>.

وهنا نجد (فان دايك) بعد عشرات السنين من تطور لسانيات النص بيدي استغرابه، ويرى "أنه حتى يومنا هذا توجد مداخل لنحو الخطاب لا تُطبّق إلا على المستوى الخطي للجمل، أو القضايا المتتابعة، وتتجاهل البنى الكُليّة

---

(١) يُنظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ص ٢٠٨ - ٢١٢.

شديدة الأهمية (البنى الكبرى والبنى العليا) التي تحدد معنى النصوص وشكلها الإجماليين"<sup>(١)</sup>. ويذهب (فان دايك) إلى أن أحد الأسباب الرئيسة لهذا التجاهل هو أن "البنى الكبرى لا تزال أجساماً غريبة في النظرية النحوية، أي لا تزال بنى تحتاج إلى تفسير مختلف عن بنى معنى الجمل أو العلاقة بين الجمل. والحقيقة أننا لا يمكننا أن نتصور وصفاً للبنى (السرديّة) أو (الحجاجيّة) أو (المُحدّثة) تقوم على قواعد النحو وحدها. وبهذا المعنى فإن اللغويات الحديثة نفسها لم تطور على الإطلاق في اتجاهها السائد نظرية حقيقية لاستعمال اللغة تقوم على الخطاب؛ ذلك أن النماذج النحوية في اللغويات الحديثة ظلت في جوهرها نماذج نحوية تتابعية أو خاصة بالجمل، وينطبق الأمر نفسه على جزء كبير من اللغويات النفسية واللغويات الاجتماعية"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) فان دايك: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، ص ٢٣.

(٢) فان دايك: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي، ص ٢٣.

## خاتمة

لقد ترسّخ لدى اللسانيات الحديثة منذ بدايات القرن العشرين أن استقلالها علماً دقيقاً قائماً بذاته يكمن في ضرورة تحديد الموضوع الذي تُعنى به، فأدّى إدراكها لهذا الحقيقة ومن ثمّ سعيها الحثيث إلى تطبيقها في جميع مباحثها ومناهجها إلى أن تتبوأ مكانة عالية بين جميع المعارف والعلوم الإنسانية. وبسبب العلاقة الوثيقة التي تربط بين اللسانيات وبين تحليل النصوص والخطابات، كان ينبغي - أيضاً على أيّ تحليل يروم تجاوز الجملة - أن يُعلن عن الحدود التي يمكن أن تظالمها أدواته الواصفة ليقف عندها.

و حين عُني اللغويون بالنصوص والخطابات بعد المنتصف الثاني من القرن العشرين واجهتهم مسالك تفكير مألوفة وصياغات مُسبّقة لمعرفة موروثه متجذرة في (لسانيات الجملة)؛ مما جعل القضايا التي تمّ الالتفات إليها في هذه المرحلة تأخذ طابعاً عاماً يمكن تناوله بإجراءات وصف لها ارتباط قريب بلسانيات الجملة، وبالتالي لم يُغيّر المفهوم النظريّ الأساسي للوصف النحوي، وإنما كُيفت قواعد الجملة بحيث صار انتقال الجهاز الواصف من إطار الجملة إلى إطار الجمل المترابطة أمراً ممكناً، وصار بمستطاع (لسانيات النص) أن تبحث أجزاء كبيرة لقضايا جديدة تتجاوز حدود الجملة من خلال تصورات قديمة. وبناء على ذلك يمكن القول بأن ملامح المحاولة الأولى لللسانيات النص تحددت بالانتقال من التحليل المقصور على الجملة إلى تحليل متتاليات من الجمل، وكان لهذا صلة بمفهوم الجملة المُسلّم به من الأنحاء النظامية.

ويلاحظ أن معظم مُقاربات الوصف النصي في تلك المرحلة بُعثت من داخل النحو؛ فهي تنطلق من الفرض القائل: إن النصوص ذات طبيعة مماثلة للجملة أساساً، و(نحو النص) تبعاً لذلك يجب أن يكون نموذج الإطار لوصف النصوص، ولذلك يمكن أن تُستبدل بقواعد بناء الجملة المعروفة قواعد بناء النص أو أن تستكمل بها على الأقل، ومن ثم فإن مهمة مثل هذا النحو لبناء النص تلاحظ في إطار فرضية التوسع في صياغة قواعد نحوية للنص قياساً على القواعد النحوية للجملة.

ولعل السبب في انبعاث مقاربات الوصف النصي المبكرة من داخل النحو يرجع إلى الكَمّ المعرفي الكبير الذي يتسم به المجال النحويّ إذا ما قورن بغيره من مجالات المعرفة الأخرى، هذا بالإضافة إلى أن الدراسات والمباحث التي وُضعت ضمن إطار (لسانيات النصّ المؤسّسة على النظام اللغويّ) قدّمت البرهان الساطع على أن النحو قريب المأخذ بشكل مستقل نسبياً عن أنظمة إدراكية أخرى، ويبدو أنه قابل للنمذجة بصورة جعلت انطلاق بواكير الدراسات المتعلقة بنظرية النص من فنائه أقرب مأخذاً وأيسر حالاً.

ولهذا أُلّفينا أماننا في نهاية العقد السادس من القرن العشرين وبداية العقد السابع مُقاربتَي بحث لـ(لسانيات النصّ المؤسّسة على النظام اللغويّ)، إحداهما رأت في دراسة النص امتداداً طبيعياً لدراسة الجملة، مُعتبرة أن النص لا يختلف في جوهره عن الجملة من حيث إنه يمكن وصفه باعتماد المنهج نفسه، والوسائل النظرية نفسها أيضاً.

ومن ثمّ يمكننا القول بأن هذا الاتجاه المبدئي قد تهيأ لتطوير لسانيات للنص تواصل لسانيات الجملة بوجه خاص، من خلال إمدادها ببعض القيود داخل متواليات جمالية، وبالتالي تمحورت الاهتمامات الأولى حول مسألة الربط بين الجمل داخل إطار النص.

أما المقاربة الثانية فرأت أن حصر تعريف النص بأنه: (متتاليات جملية متماسكة) لا يُرينا إلا جزئية واحدة فقط من جزئيات النص المهمة، بل إن هذه المتتاليات حتى وإن كانت متعلقة ببعضها بعضاً فإنها لا ترقى لأن تكون خصيصة تميز كل النصوص، فهذا الأمر لا يزال مشكوكاً فيه، وخصوصاً إذا تمَّ إدراك النص بأنه وحدة أساسية، وليس تركيباً من عناصر صغرى متتالية. من أجل ذلك وجدنا فئة من الباحثين قامت بتجاوز هذه النظرة الضيقة للنص مُلتفتةً إلى (بنية النص الكلّية)؛ ممثلة بـ(البنية الكبرى) و(البنية العليا).

فعن طريق مفهوم هذه البنية استطاع علماء النص مقاومة الفكرة الشائعة عن أن التنظيم النصّي يتحدد على مستوى علاقات الترابط بين المتتاليات والجمل فحسب؛ إذ إن هذا المستوى لا يُقدّم سوى الأبنية الصغرى، وتظل (البنية الكلية) هي التمثيل الحقيقي الذي يحدد تنظيم النص ومعناه.



## الفصل الثالث

# لسانيات النص ونظرية التواصل



## تمهيد

إنَّ النسق المعرفي في حقل العلوم الإنسانية بعد النصف الثاني من القرن العشرين أصبح متداخلاً، والسَّمة البارزة لأغلب النظريات المُنجزة في هذا المجال هي العبور التخصصي والوقوف على خطوط التماس الفاصلة بين العلوم المتجاورة، ولهذا كان من المُتعيَّن على أيِّ مقارنة علمية أن تتوسَّل بجملته من الكفاءات المعرفية في مجال منظومة المعارف الإنسانية والاجتماعية.

وتُعدُّ نظرية التواصل من النظريات التي تقاطعت فيها مجموعة من العلوم والمعارف، فكانت ملتقى للكثير من التخصصات العلمية المتنوعة. فقد أثارت سيرورات التواصل اهتمام الفلسفة، واللسانيات، والتاريخ، والجغرافيا، وعلم النفس، والسوسولوجيا، والسيمائية، والإثنولوجيا، والاقتصاد، مروراً بالعلوم السياسية، وعلم الأحياء، ووصولاً إلى السيبرنيطيقا (التحكم الآلي)، والعلوم الإدراكية. وقد شكَّلت حضور هذه التخصصات المتكاثف داخل التواصل، وهو يؤسس لحقله المعرفي الخاص داخل فضاء العلوم الاجتماعية، أحدَ المداخل الأساسية للتساؤل عن شرعيته علمًا قائمًا بذاته<sup>(١)</sup>، وهو ما جعله يبحث عن نماذج تصفي عليه هذا الطابع العلمي، فكان لا بدَّ أن يتخذ من بعض الحقول المعرفية نموذجًا له، يبني من خلالها رؤاه العلمية التي تتكيف مع خصوصيته الأكاديمية.

---

(١) يُنظر: أرمان وماتلار، ميشال: تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة: نصر الدين ليعاضي والصادق رابح، ط٣، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م، ص١٩.

وليس أدلُّ على هذا التشتت المعرفي الذي مُني به علم التواصل من قول أرمان وماتلار في أثناء بيان هدفهما من الكتاب الذي اضطلعَا بتأليفه (تاريخ نظريات الاتصال): "يسعى هذا الكتاب إلى تعريف القارئ بالتعددية والانشطارات / التوزُّع التي يعرفها هذا الحقل المعرفي، الذي يتموقع تاريخياً بين الشبكات المادية وغير المادية، بين البيولوجي والاجتماعي، بين الطبيعة والثقافة، بين الدراسات الشاملة والمحدودة، بين القرية والكرة الأرضية، بين الفاعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي، بين الفرد والمجتمع، بين حرية الاختيار والحتميات الاجتماعية. فتاريخ نظريات الاتصال هو تاريخ هذه التقاطعات، كما أنه تاريخ المحاولات المتعددة التي سعت إلى مفصلة أو فك، حسب القائمين بها، محاور (شيء) غالباً ما ظهر على شكل تفرعات متعددة وتناقضات ثنائية أكثر منه تجلياً لمستويات تحليلية واضحة. هذه الفوارق في الرؤى التي غالباً ما اتسمت بتعارضات فاصلة وإقصاءات متبادلة لم تسم فترة تاريخية وسياقات بعينها، بل شكَّلت لازمة تاريخية لهذا العلم، نشأت على إثرها مدارس وتيارات واتجاهات مختلفة"<sup>(١)</sup>.

وقد أدَّى هذا الانشطار المعرفي الذي توزَّع التواصل ونظرياته إلى اختلاف كبير حول المفهوم والنظرية، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى حدوث تعارض في طريقة المعالجة بين مختلف المدارس والتخصصات المعرفية، وربما غلب على الظن أن إطلاق مصطلح (مدرسة) أو (اتجاه)، عند الحديث عن نظريات التواصل، أن هناك نَسَقاً موحداً تنطلق منه مثل هذه المدارس والاتجاهات في بناء الرؤى والمنهجيات، إلا أن ظن القارئ يتبدد ويتلاشى عندما يختبر صدق ما يعتقد في بعض التخصصات العلمية التي قاربت نظرية التواصل.

ومهما يكن من أمر فإن الباحث، وهو بصدد القيام بإعداد هذا الفصل المعنون بـ(لسانيات النص ونظرية التواصل)، يرى أن ثمة سببين أساسيين يدعوان

---

(١) أرمان وماتلار: تاريخ نظريات الاتصال، ص ٢٠.

إلى إنجازه، أما السبب الأول: فيكمن في أن معظم البحوث والدراسات المنجزة في الدرس اللغوي قد اتخذت في مقاربتها لجوانب التواصل وقضاياه نظرة ضيقة لم تتجاوز حدود (لسانيات الجملة) وأدواتها الواصفة في أغلب الأحيان، وهذه مساهمة محدودة جدًا في تناول الظاهرة ووصفها، تُظهر مفارقة واضحة وقعت فيها مثل هذه الدراسات حينما تمسكت بـ(لسانيات الجملة) واتجهت في الوقت نفسه إلى تناول اللغة في ورودها الطبيعي المتمثل بالنصوص والخطابات، وضيّق الأداة الواصفة هنا أمام سعة الظاهرة الموصوفة، يُوقّع على اللغة شيئاً من الاحتباس، ولذا كان لا بد من الانتظار حتى الثلث الأخير من القرن العشرين لتظهر لسانيات النص بنهجها القائم على الاستعمال، ويلج معها الاتصال اللغوي عوالم أرحب، حيث تتناسب سعة الأداة الواصفة وجهاز التحليل مع سعة فضاء اللغة بنصوصها وخطاباتها.

وأما السبب الثاني للمُضي في هذه الدراسة: فيكمن في أن الناظر في حقل اللسانيات يجد أن هنالك اتجاهين تناولا نظرية التواصل، أحدهما: الاتجاه الوظيفي ذو الإرث البنيوي، والآخر هو الاتجاه التداولي ذو الإرث الفلسفي، وكل اتجاه من هذين الاتجاهين تنضوي تحته عدّة مدارس تفتقر جميعها إلى المقاربة الموحّدة. والدراسات التي قامت بتناول نظرية التواصل في اللسانيات، على قلتها، قلما أقامت حدودًا فاصلة بين هذين الاتجاهين والمدارس التي انبعثت عنهما، حيث تدمج جنبًا إلى جنب المقولات الوظيفية الجذابة لعلماء حلقة براغ وهيلمسليف وبنفينست ومارتينه وهاليداي، والمقولات الفلسفية الثقيلة لفلاسفة اللغة أمثال: هيدغر وفيتغنشتاين وغادامير وأوستن وسيرل... إلخ، ولهذا سعت الدراسة إلى رسم حدود واضحة بين هذين الاتجاهين بتناول نظرية التواصل لدى الاتجاه الوظيفي، وخصوصًا تلك المكتسبات التي خرجت بها لسانيات النص المُنبثقة عن هذا الاتجاه، وتمّ إرجاء الحديث عن الاتجاه الآخر إلى دراسات لاحقة تتكفل به بمشيئة الله.

والباحث - بحسب اطلاعه - لم يقف على دراسات سابقة أولت الجانب الوظيفي للسانيات النص المؤسّسة على نظرية التواصل عناية خاصة، والدراسة التي قام بوضعها محمد العبد بعنوان: (النص والخطاب والاتصال)، تُظهر أن نظرية التواصل في جانبها الوظيفي لم تُشكّل عنواناً لأيّ فصل من فصولها، فقد اقتضت - في حديثها عن مفهوم الكفاية - على تناول الكفاية الاتصالية لدى التداولين<sup>(١)</sup>، واتخذ الحديث عن ظاهرة الاتصال في الفصل الخامس من الدراسة نفسها: (الصورة والثقافة والاتصال) طابعاً أدبياً ونقدياً<sup>(٢)</sup>؛ ولذا فإن هذه الدراسة تخرج عن دائرة بحثنا وحدود اهتماماته المرسومة.

وأما الدراسة التي أجراها عز الدين البوشيخي والمعنونة بـ(التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية: نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية)، فقد قام الباحث بتقسيمها إلى أربعة فصول هي: الفصل الأول: من القدرة النحوية إلى القدرة التواصلية، والفصل الثاني: القالبية وبناء نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، والفصل الثالث: مكونات نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، والفصل الرابع: بنية نموذج مستعمل اللغة الطبيعية وطريقة عمله<sup>(٣)</sup>.

وقد غلبت على هذه الدراسة النزعة العقلانية، وظهر ذلك جلياً من خلال تركيز الباحث على الوظيفة التصورية للغة. والطابع التداولي لنموذج (النحو الوظيفي الخطابي) الذي تناوله البوشيخي ضمن مباحث الفصل الرابع<sup>(٤)</sup>، يتعد بدراسته أيضاً عن الحدود المرسومة لبحثنا.

---

(١) يُنظر: العبد، محمد: النص والخطاب والاتصال، ط ١، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ٢٠٠٥م، ص ١٥.

(٢) يُنظر: العبد: النص والخطاب والاتصال، ص ٣٤٣.

(٣) يُنظر: البوشيخي، عز الدين: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية: نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية، ط ١، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠١٢م، ص ٧ - ١٠.

(٤) يُنظر: البوشيخي: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية، ص ١٢٦.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن تناول نظرية التواصل في لسانيات النص، لم يتجاوز حدود الإشارات المتناثرة التي غالباً ما جاءت ضمن إطار منفصل عن سياقه التاريخي، ولهذا سعيْتُ، وأنا أرسم حدود البحث وتخومه، إلى الوقوف - بقدر الإمكان - على المحطات الرئيسة لنظريات التواصل في حقول اللسانيات ومدارسها؛ بدءاً من الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية في مطلع القرن العشرين، ووصولاً إلى لسانيات النص بوصفها واحدةً من أحدث تيارات البحث اللغوي التي ختم بها ذلك القرن، ومحاولاً ضمن هذا الإطار الإجابة عن عدة تساؤلات تثيرها هذه الدراسة، ولعل من أبرزها: هل كان لللسانيات الوظيفية دورٌ في انبثاق لسانيات النص الموجهة على أساس نظرية التواصل؟ وما مدى المكتسبات التي حققتها لسانيات النص في جوانب التواصل اللغوي ومداراته؟ هذا ما ارتهنتُ - جاهداً - الإجابة عنه بقدر المستطاع، متخذاً من المنهج الوصفي أداة لتتبع الظاهرة وتحليلها.

## ١ . اللغة أداة للتواصل :

اللغة بذاتها نشاط اجتماعي خلاق لتطور البشر الناطقين بها، فالإنسان بدأ بالكلام حين شعر بالحاجة الاجتماعية إلى التواصل، وهو لم يُعطَ اللغة من الطبيعة، ولكن الحاجة إلى التواصل هي التي جعلتها تنبعث حين سمحت له غريزته اللغوية بذلك؛ ولهذا فاللغة عندما تنأى عن كونها هبة من الطبيعة، فإنها تصبح في أيدي بني البشر ملكية طبيعية، تضع من يفقدها منهم ضمن دائرة العجز والإعاقة، فالاتصال بالآخرين يشكل مسألة حياة أو فناء بالنسبة للفرد في إطاره الاجتماعي.

والملكيّة العامة أضفت على اللغة قيمة استعمالية عالية، فغدت إلى حدّ بعيد النظام الأكثر كفاءة تواصلية في المجتمعات الإنسانية، فقيمة أي نظام تواصلية ترتبط بمدى شيوعه وانتشاره، وازدياد عدد هؤلاء الذين يمكن أن أتفاعل معهم عن طريق نظام تواصلية ما، يزيد من نفع هذا النظام بالمعنى الفعلي، فالتداول الشائع لمثل هذه الأنظمة التواصلية يزيد من حجم تكيفها لتقوم بتأدية وظيفتها على أكمل وجه.

والتكيف اللغوي يحدث في العادة بشكل مستمر بوصفه عملية تضمن كفاءة معينة في عالم متغير، ذي احتياجات تواصلية متغيرة، وهذا التكيف لا يلاحظه غالباً متحدثو اللغة. وتوصف اللغة - عادة - بأنها نظام وظيفي عالي التكيف فيما يتصل بالاحتياجات التواصلية لمحدثيها، فهي بعدّها نظاماً سيميائياً: وافية دلاليًا؛ أي يمكنها - دون صعوبة - أن تدل على كل الأشياء التي يجب التمييز بينها لفظياً. وهي موحدة بشكل ظاهر؛ لميلها نحو إزالة اختلافات الأنماط الاجتماعية من أجل الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات التواصلية، ولامتلاكها صورة مشتركة مقبولة بشكل عام من جماعتها اللغوية. إضافة إلى أنها متفاضلة بشكل كافٍ، بحيث توفر السبيل للأساليب اللغوية الدقيقة المحددة وظيفياً<sup>(١)</sup>. وقد تكون إحدى اللغات أكثر تكيفاً من غيرها لخدمة أغراض معينة، إلا أن هذا لا يعني أنها أغنى أو أفقر جوهرياً من غيرها. وبالتالي يمكن الافتراض بأن كل اللغات الحية هي بطبيعتها أنظمة تواصل فعّالة<sup>(٢)</sup>.

وعندما يبحث العالم اللغوي (بنفينست) عن السبب في استعمال اللغة أداة تواصل، واضعاً البداهة موضع تساؤل كي يعللها، يذهب إلى أن اللغة في الواقع تستعمل هكذا بلا شك؛ لأن الناس لم يجدوا وسيلة أحسن منها للتواصل ولا أنجع، فاللغة تعرض إمكانات تجعلها قادرة على أن تكون أداة تواصل فاعلة، إنها تحتل بث ما نعهد به إليها: أمراً، سؤالاً، إعلاناً. وهي تثير كل مرة في المخاطب سلوكاً مناسباً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) يُنظر: كولماس، فلوريان: اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م، ص ٣٠٩.

(٢) يُنظر: ليونز، جون: اللغة واللغويات، ترجمة: محمد إسحاق العناني، ط ١، عمان، مؤسسة رلي للنشر، ١٩٩١م، ص ٦٤.

(٣) يُنظر: بنفينست، إميل: "عن الذاتية في اللغة"، ضمن كتاب (لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية)، ترجمة: صابر حباشة، ط ١، سورية، دار الحوار، ٢٠١٠م، ص ١٣٥.

ولعل هذه الكفاءة التواصلية للغة ترجع من وجهة نظر بنفينست إلى طابعها الرمزي، "فملكة الترميز عند الإنسان تبلغ أقصى تحققها في اللغة، التي هي تعبير رمزي بامتياز، وكل أنظمة التواصل الأخرى، الخطية منها والحركية والبصرية إلخ، تتفرع عنها، وتفترضها مسبقاً...؛ لذلك فإن الرمز اللساني هو رمز توسيطي، إنه ينظم الفكر ويتحقق في شكل مخصوص، وهو يجعل التجربة الباطنية لذات ما منفتحة على ذات أخرى في تعبير متمفصل وممثل، وليس عبر إشارة مثل صيحة معدلة، إنه يتحقق في لسان محدد بمجتمع متميز من غيره، وليس في بث صوتي يشترك فيه الجنس كله"<sup>(١)</sup>.

فاللغة تُعدُّ - بوصفها نظاماً رمزياً خاصاً - كياناً له وجهان: فهي من جهة واقعة فيزيائية؛ تستخدم الجهاز الصوتي لتظهر، والجهاز السمعي لتُدرك. وبناء على ذلك فهي قابلة للملاحظة والوصف والتسجيل. وهي من جهة أخرى بنية تجريدية لا مادية، وإيصال لمدلولات معوضة للأحداث والتجارب بالإشارة إليها<sup>(٢)</sup>.

ولهذا تمكنت اللغة من القيام بوظيفتها بوصفها أداة تواصل في كل مجالات المجتمع إلى حد أن ماهيتها الرمزية التجريدية قد تحولت مما هو مادي إلى ما هو وظيفي. والناس في تواصلهم يستلهمون اللغة أكثر مما يلجأون إلى الطبيعة المادية المحددة للأشياء كما هي من حولهم.

فكلما نَمَّى الناس العلاقات فيما بينهم لزم أن تكون وسيلتهم للتبادل مجردة ومقبولة على نطاق عام. وفي المقابل إذا ما وجدت مثل هذه الوسيلة فإنها عند ذلك تسمح باتفاقات على نطاق مسافات يصعب بلوغها في ظروف أخرى، وتسمح بضم الأشخاص الأكثر اختلافاً للمشروع نفسه، كما تسمح

---

(١) بنفينست، إميل: "ما اللغة؟"، ضمن كتاب (اللغة: دقاتر فلسفية)، إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ط ٤، الدار البيضاء، دار توبقال، ٢٠٠٥م، ص ٤١.

(٢) يُنظر: بنفينست: "ما اللغة؟"، ص ٤١.

بتفاعل الناس، وبذلك توحدهم. هؤلاء الناس الذين كانوا من المحتمل ألا يتوحدوا في أي تشكيل لجماعة أخرى؛ بسبب اختلاف فهم المكاني، والاجتماعي، والشخصي، واختلاف اهتماماتهم<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فبالإضافة إلى الكفاءة التواصلية العالية للغة، يتبين أن الطابع التجريدي جعل منها أيضًا أداة اقتصادية خلاقة ذات إنتاجية واسعة، أثارت عجب العلماء والفلاسفة. فقد أدهشت هذه الخبيصة (جاليلو) الذي رأى أن اكتشاف طريقة نستطيع بها إيصال أكثر أفكارنا سرية إلى أي شخص آخر باستخدام أربعة وعشرين شكلاً صغيراً أعظم الاكتشافات البشرية. وينجح هذا الاختراع؛ لأنه يصور خبيصة اللانهاية المتميزة للغة التي تستعمل هذه الأشكال في تمثيلها. وبعد ذلك بفترة وجيزة دُهِش مؤلفو كتاب (*Port Royal Grammar*) بذلك الاختراع الرائع لوسيلة يمكن بها أن نكوّن من عدد من الأصوات تعبيرات لا نهائية، تمكنا من أن نُطّلع الآخرين على ما نفكر فيه، وما نتخيله وما نشعر به<sup>(٢)</sup>. فإنتاجية أي نظام تواصل هي الخاصية التي يصبح ممكناً بموجبها بناء إشارات

---

(١) يُنظر: كولماس: اللغة والاقتصاد، ص ٥٢.

(٢) يُنظر: تشومسكي، نوم: آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة بن قبالان المزيني، ط ١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م، ص ٨٦. تجدر الإشارة هنا إلى أن تشومسكي، يرى من وجهة نظر معاصرة، أن اللغة ليست اختراعاً، لكنها لا تقل روعة بوصفها ثمرة لعملية التطور الأحيائي، التي لا نكاد نعرف عن الدور الذي قامت به شيئاً. فتشومسكي لا يقول بتطور اللغة، بل يقول: إنها انبثقت بكل بساطة، بخلاف أغلب علماء اللغة الذين يرون أنها تطورت نحو التواصل، وهو في مهاجمته لهذه النظرة التواصلية في كثير من أبحاثه، يستند إلى أقوال عدد من علماء البيولوجيا البارزين، (جاكوب) و(مونو) و(لوريا)، الذين يشكّون في أن التواصل أمكن له أن يمارس ضغطاً انتقائياً كافياً لإنتاج اللغة. يُنظر: روبرول، آن: "المؤتلف والمختلف بين السببية البشرية وغير البشرية"، ضمن كتاب (لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية)، ترجمة: صابر حباشة، ط ١، سورية، دار الحوار، ٢٠١٠م، ص ٥٤.

جديدة وتفسيرها؛ أي إشارات لم تعرف من قبل، ولا هي مدرجة في قائمة يمكن الرجوع إليها من الإشارات الجاهزة، مهما كان حجم هذه القائمة<sup>(١)</sup>.

ووفقاً لمبدأ الاقتصاد اللغوي لدى (مارتينه) فإن الإنسان يرضي احتياجاته التواصلية اللغوية، إلى حد ما، من خلال رواية أشياء مختلفة ضمن سياقات متنوعة بواسطة الأشكال عينها، ويشكل ذلك واحداً من أساسيات أي اقتصاد لغوي<sup>(٢)</sup>، وهذا المبدأ الذي يشكل حجر الزاوية في نظرية مارتينه يُظهر نزعتين متضادتين بالتبادل، يقوم تأثيرهما المتوازي بتنظيم التطور في اللغة، وهما: الحاجة إلى تلبية جميع ما تتطلبه عملية التواصل، والاتجاه في الوقت نفسه إلى الاقتصاد في الجهد الذهني والفيزيقي أثناء عملية الكلام. فاللغة تبدو بوصفها نظاماً ذا تحكم ذاتي يخضع لقوتين متعارضتين: القوة الأولى، هي ميل المتحدثين إلى رفع كفاءة النظام إلى الحد الأعلى؛ أي تحقيق التواصل بأقل إنفاق للجهد، والقوة الثانية هي الرغبة في الفهم؛ أي أن الإنسان يبذل بلا شك المجهودات اللازمة لكي يصبح مفهوماً، والتواصل الناجم عن الزيادة والحشو هو الذي يضمن التلقي السليم للرسالة. وبناء على ذلك فإن القوة الأولى غايتها هي تقليل الفائض، أما القوة الثانية فغايتها هي زيادته<sup>(٣)</sup>. ولعل هذا التناوب بين القوتين لا يظهر جانب التعارض في اللغة، باعتبارها نظاماً حيويًا للتواصل، بقدر ما يظهر ثراء هذا النظام إذا ما قورن بالأنظمة الآلية الأخرى لوسائل التواصل الصناعي التي تفتقر لمثل هذا التوازي.

ولربما كانت أكثر خصائص اللغة لفتاً للنظر بالمقارنة مع غيرها من أنظمة التواصل الأخرى، هي مرونتها وتعدد استعمالاتها، فنحن نستطيع استعمال اللغة للتنفيس عن انفعالاتنا وأحاسيسنا، ولالتماس تعاون زملائنا، وللتهديد والوعيد،

(١) يُنظر: ليونز: اللغة واللغويات، ص ٥٠.

(٢) مارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، ط ١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م، ص ٣٥٥.

(٣) يُنظر: كولماس: اللغة والاقتصاد، ص ٢٩٢.

ولإصدار الأوامر، وطرح الأسئلة، والإدلاء بالبيانات، وإلى أمور بعيدة جداً عن ملكة الكلام، حتى إلى الأشياء التي لا يشترط وجودها، بل لا يمكن وجودها، ولا يبدو أن أي نظام تواصل آخر سواء أكان بشرياً أم غير بشري يتمتع بمثل هذه الدرجة من المرونة وتعدد الاستعمالات<sup>(١)</sup>.

وتلك المرونة التي اكتسبتها اللغات بوصفها أنظمة تواصل فعالة جاءت من التسامح الكبير الذي قام بين أولئك الذين يتكلمونها ويكتبونها، ومن قبولهم للأشكال والقيم المختلفة عن تلك التي نعرفها ونمارسها منذ الأبد. فمثل هؤلاء، كما يرى مارتينه، لديهم اعتقاد راسخ بأن "التفاهم المتبادل يولد من الرغبة في التواصل، وأن لساناً مرناً أفضل من لسان نقي، وأن لساناً جديداً يمكن أن يبرز الذي سبقه، ليس فقط من جراء القيم العاطفية التي ترتبط به، بل لأنه سيظهر تلاؤماً أفضل مع احتياجات مستعمليه؛ لأننا سنعرف أن نسقط منه، حين يلزم الأمر، التعقيدات التي لا قيمة تواصلية لها، والتي تربك الألسن التي تملك تقاليد جيلية، لا بل ألفية. ينبغي أن يكون الاستلهم من الماضي والحاضر هو المقصود دائماً، لا للإبقاء عليهما بأكملهما، بل بالأحرى من أجل التمهيد للمستقبل"<sup>(٢)</sup>.

وهذه المرونة لا تنفي عن اللغة صفة التعقيد، فاللغة بوصفها شفرة تعد من أعقد أنظمة التواصل التي عرفها الإنسان، ولعل هذه من أبرز السمات التي جعلت من اللغة الأداة الأكثر كفاءة لإنجاح عمليات التواصل بين البشر، وهذا ما يكشف عنه جورج موان بقوله: "إن اللغة بما هي مجموعة الألسن الطبيعية الإنسانية، وليست شيئاً آخر عدا ذلك، هي نسق للتواصل يشتغل في مجمله باعتباره نوعاً من الشفرة التي تتميز عن غيرها بشكل خاص جداً، بحيث لم نعثر إلى الآن على بنية مثل بنيتها في أي من وسائل أو أنساق التواصل الأخرى التي يستعملها الناس فيما بينهم، ولا تعود هذه الخصوصية إلى تعقيد الشفرة اللسانية في حد ذاتها بالنظر إلى

(١) يُنظر: ليونز: اللغة واللغويات، ص ٤٣.

(٢) مارتينه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص ٢٥٣.

البساطة النسبية لكل الشفرات الأخرى، إن هذه الخصوصية التي تسم اللغة تعود إلى طبيعة هذا التعقيد في حد ذاتها"<sup>(١)</sup>.

والتعقيد الشديد للغة يظهر في بنيتها النحوية، وفي التباين البعيد للمبادئ التي تتضمنها وتكونها، وهذا التعقيد والتباين غير طليق؛ فهو محكوم بقواعد قد تكون عامة من بعض الوجوه، وقد تكون خاصة بلغات معينة من وجوه أخرى، وهذا ما يعطي اللغة خاصيتها التوليدية ويميزها من سائر أشكال التواصل الحيواني. ونحن نعرف أنه لا يوجد حتى الآن ما يشبه النحو، ولو من بعيد، في نظم التواصل لدى الكائنات الأخرى؛ لا كلمات وظيفية ولا تعاقبية ولا أزمنة ولا جمل. ولا يعني ذلك أن لا شيء في التواصل لدى الحيوانات أو أعمالها يتشابه مع اللغة البشرية<sup>(٢)</sup>،

---

(١) موان، جورج: التواصل المسرحي، ترجمة: العربي الذهبي، ضمن كتاب: (التواصل نظريات وتطبيقات) بإشراف: محمد عابد الجابري، ط ١، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م، ص ٢٦٤.

(٢) يذهب مالبرج إلى أن الوظائف التعبيرية والاجتماعية والكفاءة اللغوية التجريدية توجد بلا شك بقدر كبير عند عدد هائل من الحيوانات وبمستويات مختلفة من التطور، ولا تعني أن تكون بالضرورة لغة إنسانية، فمن الممكن أن نعثر لدى حيوانات الدرجة الأولى على نوع من الكفاءة التجريدية الاستنباطية، فالكلب مثلاً يمكنه أن يميز بين الفرد باعتباره فرداً، وبين غيره باعتباره يمثل طبقة اجتماعية، وهناك أنواع من الحيوانات من تلك التي تنتمي إلى سلالة متطورة جداً تعيش حياة اجتماعية متطورة ومعقدة (النمل والنحل). مثل هذه الحيوانات تستعمل هي الأخرى نظام تواصل متطور، إلا أنه في الوقت نفسه يعد نظاماً خاصاً بها، وجميع الحيوانات العليا تعرف عديداً من الأدوات التعبيرية، الصوتية منها أو تلك الأخرى التي تنتمي إلى نوع تعبيرى آخر على نحو ما نشاهده لدى قروود الشمبانزي التي لا تستطيع أن تطلق الأكاذيب من بين أسنانها واقعياً ولكنها تستطيع أن تعمينا عن الحقيقة. وعلاوة على ذلك تتصاعد الشواهد على أن أقرب مقارنة للغة البشرية بين قروود البرية توجد في إشاراتهما، وليس في أصواتها، على رغم ما تعج به الغابة من أصوات. وأي نمط للحياة العضوية يعني في النهاية وسائل تواصل معينة تعتمد إشارات ضرورية جداً لحياة الجماعة وتكاثر النوع. يُنظر: مالبرج، برتيل: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: السيد عبد الظاهر، ط ١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠م، ص ٣٣.

لكن من الواضح أن الفجوة بين التواصل لدى الحيوانات والتواصل البشري واسعة جداً، وهي إحدى التحديات الكبرى التي تواجه علم النفس<sup>(١)</sup>.

## ٢. اللسانيات ونظرية التواصل:

يرى مارتينه أن اللسانيين هم الأفضل تسلحاً من الآخرين لمعالجة الصلات التي تقوم بين لسان ما والعالم، أي معاينة الطريقة التي يُمارَس فيها التواصل بين الناس<sup>(٢)</sup>. فإذا صحَّ ذلك، فهل يمكن أن نعدّ تاريخ علوم اللغة هو تاريخ تصور التواصل البشري؟ لعل الأمر هنا يرتبط بغياب اللغة وحضورها لدى الدارسين لا المتكلمين، فعندما لم تكن اللغة موجودة في أذهانهم، كانت تقوم بوظيفتها، ولما بدأت اللغة بالوجود توقفت عن القيام بوظيفتها، فوجودها يُظهر انزعالها وتجريدها، وغيابها يُظهر وظيفتها. وهذا ما يُفسر تنقل علم اللغة بين لسانيات الشفرة ولسانيات التواصل منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا.

فحضور علم اللغة بدأ يتشكل في الغرب علمًا قائمًا بذاته، له محدداته وفروضه مع ظهور الحقبة البنيوية في دراسة اللغة، فهي تعني ابتداء مقارنة جديدة لحقائق معروفة، وقد ظهر رواد هذه الحقبة الجديدة بأماكن متفرقة في الماضي، في تاريخ مبكّر يعود إلى القرن التاسع عشر، غير أن المحاولات المبعثرة لم تحظ من معاصريها بالاهتمام، وكان الصوت الوحيد الذي جعل من نفسه صوتًا مسموعًا بحق إلى درجة لا تزال أصداءها تتردد حتى اليوم هو صوت فرديناند دي سوسير (١٨٥٧ - ١٩١٣). إن دي سوسير يُعدّ الآن مؤسس اللسانيات البنيوية، فهو أول من ألهم معاصريه، في قوة، بأفكار جديدة

---

(١) يُنظر: كورباليس، مايكل: في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ترجمة: محمود ماجد عمر،، سلسلة عالم المعرفة (٣٢٥)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦م، ص ٢٣؛ ليونز: اللغة واللغويات، ص ٥٠.

(٢) يُنظر: مارتينه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص ٣٥٨.

عن اللسانيات، بل إن أولئك الذين لم يخضعوا خضوعاً مباشراً لتأثيره بدأوا من الأسس النظرية نفسها التي تضمنتها آراؤه<sup>(١)</sup>.

وقد ظهر التناوب بين لسانيات الشفرة ولسانيات التواصل جلياً لدى دي سوسير في دروسه، وهو ما كان يطلق عليه لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، وقد أعاد بنفينيست صياغته بقوله: "إنهما حقاً عالمان مختلفان، رغم احتضانهما للواقع نفسه، وهما يقسمان المجال لنوعين مختلفين من اللسانيات، رغم أن طريقيهما يتقاطعان في كل حين، فمن جهة هناك اللغة التي هي مجموعة من الدلالات الصورية محددة بواسطة إجراءات صارمة، ومصنفة في طبقات، ومؤلفة في بنيات وأنساق. ومن جهة أخرى هناك تمظهر اللغة في التواصل الحي"<sup>(٢)</sup>. وكما يرى سوسير فإن هذين العالمين يتطلب كل واحد منهما نظرية منفصلة عن الأخرى.

ونجد هنا أن سوسير قد جهد في بناء نظرية لسانيات اللغة بخلاف لسانيات الكلام التي قاربها مقارنة خفيفة، فالنظام اللغوي يقع دائماً بالنسبة له في بؤرة الاهتمام، غير أنه ليس وظيفة للذات المتحدثة، بل هو نتاج اجتماعي، ومن ثم لم تُعطَ الوظيفة الإبلاغية لدى سوسير إلا أهمية ثانوية، فهي تقع بالنسبة له في مجال الكلام، الذي لا يكون وثيق الصلة بالنسبة له إلا بمقدار ما يتيح له مدخلاً إلى اللغة. ولذلك لم يحلل عملية التواصل بين فردين إلا تحليلاً سطحياً للغاية؛ إذ قسمها

---

(١) يُنظر: إيفيش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، ط ١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ص ١٩٣. بدأت البنيوية تطورها في أوروبا والولايات المتحدة في آن واحد، ولكن دون مزيد من الاتصال المتبادل بينهما، ومنذ البداية يتمثل الفارق الجوهرى بينهما في أن اللسانيات الأوروبية قامت على أساس من تأثير أفكار دي سوسير على حين أن دي سوسير كان من الوجهة العلمية مجهولاً في أمريكا.

(٢) نقلاً عن: بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، ط ١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م، ص ٢٨١.

بالنسبة للمتكلم إلى ثلاث مراحل: مرحلة نفسية، ومرحلة فسيولوجية، ومرحلة فيزيائية. تتكرر للسامع في تتابع عكسي<sup>(١)</sup>.

وقد أرسى سوسير بانحيازه إلى لسانيات اللغة تقاليد منهج يُسميه دي بوجراند: علم اللغة الخاص بالعمل المنزلي، "وكما يشي الاسم، يعمل اللغويون في المنزل (أو في المكتب) في انفصال حاسم للغاية منهم عن الواقع اللغوي، حينئذ سرعان ما ينشأ خطر الاستهانة بالواقع الاتصالي، أو عدم الالتفات إليه مطلقاً، وبخاصة حين يتخذ اللغويون دور المتكلم المثالي صاحب اللغة، أو المتكلم / السامع أيضاً بمفهوم تشومسكي (١٩٦٥). هنا يصير، كما نشهد ذلك غالباً في علم اللغة الشكلي، بناء النظرية سريع التضخم، وتُفترض بشكل غير نقدي فروض بحتة دون اختبار كافٍ في الواقع. وربما كان علم اللغة هذا من الناحية التاريخية فصلاً مبدئياً للنظرية عن التطبيق"<sup>(٢)</sup>.

والتناول النظري للغة عادة ما تحكمه نُظُم افتراضية، ولا تكفي معرفة مثل هذه النُظُم لمنح الناطقين القدرة على التواصل بطريقة كافية ومباشرة، فالمعرفة الإنسانية لا ينبغي لها أن تكون مقصورة على الإمكانيات فقط، بل ينبغي أن يعلم الناطقون أي الاحتمالات أولى بالاختيار وأصلح للاستعمال في موقف بعينه، ولغرض بذاته. فالنواحي الافتراضية للتقابلات المتبادلة (تبعاً لسوسير)، وجودة السبك (تبعاً لتشومسكي) دليلان غير مكتملين. وأي فهم للمقدرة لا يعتد بمرتكزات التفعيل التي يسلطها الناطقون على النظم الافتراضية، لا بد أن يكون قاصراً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) كلامير وآخرون، أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرأته ومباحثه)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٩م، ص ٣٣.

(٢) دي بوجراند، روبرت: علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م، ص ١٦.

(٣) يُنظر: دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨م، ص ٩٧.

وهكذا تُصبح اللغة آلة مجردة بانعزالها عن سياق إنتاجها، ومثل هذه المقولات لا تحدد حقيقة اللغة، بل هي تبني وهم نظام اللغة<sup>(١)</sup>، ويبدو أن الذي أغرى هذه الفئة من اللسانيين بسلوك هذا الاتجاه، هو وجود خصيصة في اللغة الإنسانية تُعدّ من أبرز سماتها التي تميزها عن أنظمة التواصل الأخرى، وهي الاستقلالية النسبية للمضمون عن سياق القول وسياق الثقافة، وهذه الاستقلالية (الحرية) التي غالباً ما تُدعى بالانزياحية (*Displacement*)، هي قدرة الكلام الإنساني على الإشارة إلى أشياء وأصوات بعيدة مكانياً وزمناً عن السياق المباشر للقول، فبينما ترتبط نداءات الحيوانات ولغة الأطفال ارتباطاً مباشراً بالظروف المباشرة للقول، تمتاز اللغة الإنسانية تامة التطور بإحالتها إلى سياقات بعيدة كل البعد عن ظروف إنتاجها<sup>(٢)</sup>.

وقد دفعت هذه القدرة علماء اللغة إلى التركيز على المفهوم المجرد للواقعة التواصلية، مما هياً لهم ممارسة اختزال أكثر تجريدًا للغة، ولو أنهم ربطوا الواقعة التواصلية بسياقها المرجعي لوجدوا السبل متاحة أمامهم ليَعْبُرُوا من لسانيات اللغة إلى لسانيات الكلام، حيث تدرك وقائع القول مرتبطة بسياقها الزمني.

في حين جعل التقيد بلسانيات اللغة من مثل هذه الوقائع نظاماً افتراضياً خارج إطاره الزمني، ولذلك فإن أي تناول للكلام من حيث هو واقعة تواصلية لا يكون دالاً إلا إذا أظهر علاقات التحقق ضمن سياقه المرجعي.

وفي المقابل ظهر اتجاه آخر يمكن أن يُسمّى بـ(علم اللغة الميداني)، تمت فيه مقارنة اللغة بواقعها الاستعمالي مقارنة تامة، فتفتّق عنه مكتسبات في

---

(١) يُنظر: لوسركل، جان جاك: عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، ط ١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م، ص ١٠٥.

(٢) يُنظر: فاوولر، روجر: النقد اللساني، ترجمة: عفاف البطينة، ط ١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م، ص ١٩٥.

غاية الأهمية، ظل لها دور بارز في توجيه علم اللغة وما انبثق عنه من تيارات حديثة، ولم يكتفِ هذا الاتجاه في بحثه اللغوي بالحفاظ على علاقة جدلية بين النظرية والتطبيق، كما فعل رواد الاتجاه الأول، أصحاب النظرية المجردة والشكلية للغة، بل نجد اللغوي الميداني يختبر فروضه من خلال إسقاطها على السياق التواصلية في المجتمع، فإن وجدت لها سنداً أشاعها نظريةً في الأوساط البحثية، وإن كان خلاف ذلك فإنه يعود إلى تلك الفروض مراجعاً ومصححاً حتى تستقيم له نظريته.

وينضوي علماء اللغة الميدانيون تحت ما يُعرَف بالحركة الوظيفية في دراسة اللغة، وهي حركة مستقلة داخل البنيوية، تتصف بالاعتقاد القائل إن التركيب الدلالي والنحوي والصوتي للغة ما، يتحدد بالوظائف التي عليها أن تؤديها في المجتمعات التي تعمل بها. وبالقدر الذي نعدّ فيه ترتيب الكلمات في الجملة أمراً متعلقاً بالنحو، فإنه يمكننا القول إن البنية النحوية تتحدد طبقاً لما تمليه مقتضيات الأحوال التواصلية للجملة، فالنظام النحوي وفقاً لذلك ليس اختزالياً منعزلاً؛ فأبحاثه تدفع باتجاه السياق التواصلية، فعندما نُرجع البنى المجردة إلى تحققاتها الفعلية، تظهر أهمية دراستها ضمن ظروف إنتاجها، وتعبير نستعيره من (التوسير): تُسهم العناصر الاجتماعية الأخرى في تحديد اللغة بشكل متزايد<sup>(١)</sup>.

ولهذا فإن تعاطي البحث اللغوي الحديث مع البنى المجردة منفصلة عن سياقها يُمكن أن يُعدّ دراسة للغة، ولكن إلى حد ما، أقول: (إلى حد ما)؛ لأن النظريات الوظيفية للغة ترى أن الجانب الاجتماعي يبلور النحو في كل لغة، وهنا يتم التعامل مع تحديد أكبر للغة مصدره العناصر الاجتماعية الأخرى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نقلاً عن: فاركلوف، نورمان: تحليل الخطاب (التحليل النصي في البحث الاجتماعي)،

ترجمة: طلال وهبه، ط ١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م، ص ٦٢.

(٢) يُنظر: فاركلوف: تحليل الخطاب، ص ٦٢.

ويبدو أن فئة من علماء النفس قد أدركوا هذا الأمر<sup>(١)</sup>، فنجد أن جيروم برونر يذهب إلى أنه ليس بالإمكان تعلّم كيفية استعمال اللغة في مختبر، وإنما السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى إمكان تعلّمها هو استعمالها في إطارها التواصلية، ولم تحدد الأنظمة النحوية قواعد استعمال اللغة إلا نادراً، ليس لأن هذه الأنظمة ليست ذات اهتمام عميق، فلعلها تكشف لنا الكثير عن شكل العقل البشري، بل لأن الأطفال الذين يكتسبون اللغة ليسوا نحويين أكاديميين، يستتجون قواعد اللغة على نحو تجريدي ومستقل عن الاستعمال، وأي لغة مهما كانت، فهي تخضع لطريقة نظامية في التواصل مع الغير، والتأثير في سلوكهم وسلوكنا، وتشكيل الانتباه والحقائق التي تلتزم بها بعد ذلك، تماماً كما نلتزم بحقائق الطبيعة<sup>(٢)</sup>.

وهنا يسهّل أن نضع أهمية الأنظمة النحوية المجردة في موضع الشك؛ فالجزء الكبير مما لا يقال إلى ما يُقال في معظم عمليات التواصل اللغوي يقلل من أهمية المقاربة التي تجعل الأنظمة النحوية وحدها ضرورية لفهم اللغة ومعرفة كيفية استعمالها، وفي الواقع فإن الحصول على إواليات قوية تسمح باستعادة ما لا يقال هو أهم على ما يبدو من أعمال التحليل النحوي المُعمّق في ما يقال، وهو الذي يمكن أن لا يكون سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد، لا بل الذي يمكن أن يكون مُضللاً بالمعنى الحرفي للكلمة، كما يقال: (هذا قمة الذكاء!) أمام مظهر جلي من

---

(١) يُعنى علم اللغة النفسي بالإنسان أثناء عملية التواصل، ومن ثمّ يشمل مجال الاهتمام المباشر لهذا العلم: الظواهر العضوية والنفسانية لإنتاج الكلام وإدراكه، والمواقف العاطفية والذهنية تجاه حدث بعينه من أحداث التواصل، والخلفية الثقافية والاجتماعية التي تشكلت نفسية الفرد في مواجهتها. وقد كان تأسيس علم لغة النفس سبباً في تجميع اهتمامات اللسانيين وعلماء النفس، وإن كانت مهمة الريادة في الإجراءات المنهجية الخاصة بالاختبار في أيدي علماء النفس. يُنظر: إيفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص ٣٠٩.

(٢) يُنظر: جوزيف، جون: اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)، ترجمة: عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (٣٤٢)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧م، ص ١١٤.

مظاهر الغباء<sup>(١)</sup>. ولهذا فإذا كانت اللغة تُمثل مجموعة من القوانين المتعارف عليها، ابتداء من المستوى الصوتي وانتهاء بالمستوى الدلالي، فإن وظيفة هذه المستويات المتحققة تتجلى ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي الأوسع. ومتكلم اللغة لا يستشعر مثل هذه القوانين في جميع عمليات تواصله وتفاهمه الناجحة، فهي جزء من ذاته المُتحدّثة، تلك الذات المنخرطة دائماً في إطارها الاجتماعي والحياتي.

وهذه القوانين التي يتكئ عليها المتكلم في فعل التواصل تظل لا شعورية إلى أن يتم خرقها أو نقضها<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا النحو يكون فعل التواصل فعلاً لا واعياً، ذا شكل دائري لا نهائي، تدرج تحته كل الأفعال والأشكال الممكنة. ويعد اللاوعي في التواصل معطى نسقياً ينبثق عن طبيعة الميكانيزمات الفاعلة فيه، ولذلك فهو معطى راسخ بين الأشخاص، ولا يمكن التواصل إلا من خلاله، فالتواصل مع شخص ما مهمة معقدة إلى حد استحيل معه القيام بها بشكل واعٍ، وحينما تفعل

---

(١) يُنظر: أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، ط ١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م، ص ٤٦١.

(٢) على الرغم من أن هذه القوانين تعد لا شعورية بالنسبة لمستعملي اللغة، فإنهم، كما يرى بعض الباحثين، أكثر وعياً من علماء اللغة أنفسهم، بل ويتفوقون عليهم في قضية الإحساس بجوانب القصور في التواصل اللغوي، إن تعبيرات مثل: (هل تعلم ما أعني؟) أو (هل فهمت؟) ... كثيرة الاستعمال، وإنها محتملة الحدوث عندما يكون هناك شك فيما يتعلق بوجود إسناد كافٍ يأخذ شكل اعتقادات مشتركة، أو خبرة تكون حاضرة في وقتها لتمكين متكلم اللغة من أن يؤدي وظيفته بشكل ناجح. من المحتمل أن يكون مستعملو اللغة على اطلاع ووعي كاملين بمواطن الضعف وعدم مناسبة وملاءمة اللغة حالما يخرجون من إطار الحديث عن الأشياء المألوفة الشائعة. أما علماء اللغة فإنهم لم يعيروا هذا القصور في اللغة أي اهتمام جاد، ومع هذا فإن محاولة فهم كيف تعمل اللغة مسألة مهمة، وذلك لأن فهم جوانب القصور اللغوي يمكن أن تكون خير من يزودنا بمؤشرات واضحة لبعض أهم الخصائص الأساسية للتواصل اللغوي. ينظر: موور، تيرينس وكارلنغ، كريستين: فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي، ترجمة: حامد حسين الحجاج، ط ١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨م، ص ٢٧.

ذلك فإنك تعيق السير الطبيعي للتواصل، ويمكن بشيء من المبالغة القول بأن ما ترسله إلى الآخرين هو لا وعيك<sup>(١)</sup>.

وعلى وجه العموم فإن الحركة الوظيفية تهدف إلى إبراز أهمية عمل اللغة في المجتمع من حيث كونها أداة. والذي يشترك فيه جميع أتباع الاتجاه الوظيفي، هو الاعتقاد بأن بنية الكلام تحدها الفائدة المتوخاة من استعمالها، والسياق التواصلية الذي ترد فيه. وبالتالي يمكن القول بأن النظام اللغوي للسان ما، يبدأ من اللحظة التي يَكْفُ فيها عن التجريد، ويأخذ بعين الاعتبار بيان كيفية استعمال اللغة في المواقف التواصلية، وهكذا فإننا نَعْبُرُ من لسانيات اللغة (بمفهومها النظري) إلى لسانيات الكلام (بمفهومها الوظيفي). ومن أوائل دعاة الحركة الوظيفية في اللسانيات الحديثة هم لغويو حلقة براغ، بل إنه يُطَلَقُ غالباً على هذه الحلقة في دوائر البحث اللغوي اسم (علم اللغة الوظيفي)، ومصطلح (وظيفة) لم يعرف بدقة في النصوص الصادرة عن حلقة براغ، وإنما استعمل بمعنى ضمني، وإذا ما عدنا إلى تعريفهم للغة الوارد في بعض أدبياتهم الأولى: "اللغة نسق من وسائل التعبير المناسبة لهدف ما"<sup>(٢)</sup>، فإنه يمكننا تعريف (الوظيفة) بكونها المهمة الموكولة إلى عنصر لساني بنيوي (طبقة، آية) للوصول إلى هدف في التواصل البشري<sup>(٣)</sup>.

وحلقة براغ اللغوية لم تكن - خلافاً لمدارس بنيوية أخرى - بشكل مكثف باللغة الشعرية فحسب، بل إنها تؤكد أيضاً منذ البداية الخاصية الوظيفية / التواصلية للغة<sup>(٤)</sup>، فالوظيفة فهتم لديهم بمعنى لغوي عام على أنها "ما تُستعمل له وحدة

---

(١) يُنظر: مستر، حسن: "الوعي التواصل"، ضمن كتاب: (التواصل نظريات وتطبيقات) بإشراف: محمد عابد الجابري، ط ١، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م، ص ١٧.

(٢) نقلاً عن: بافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص ٢٠١.

(٣) يُنظر: بافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص ٢٠١.

(٤) يُنظر: آدميتسك، كيرستن: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ترجمة: سعيد بحيري، ط ١، القاهرة، زهراء الشرق، ٢٠٠٩م، ص ٥٣.

ما، فاللغة تُستعمل وسيلة للتفاهم بين البشر، ولذلك ينتج عن هذه الوظيفة في التواصل مهام تتجاوز بحث النظام اللغوي<sup>(١)</sup>. فهم يرون أن بنية النظم اللغوية يتم تحديدها بمقدار ما تبيده من مرونة تتلاءم مع وظيفتها الرئيسة، وهم يميلون إلى إبراز أهمية (التعددية الوظيفية) في اللغة، وإلى توكيد الجوانب التعبيرية والاجتماعية والدلالية، إضافة إلى الوظيفة الوصفية<sup>(٢)</sup>.

وقد تأثر عالم النفس الألماني كارل بولر (١٨٧٩ - ١٩٦٣) بحلقة براغ، وحدد في خلاصته التركيبية حول اللغة، التي نشرها عام ١٩٣٤م، ثلاث وظائف للغة، توافق الفاعلين الثلاثة الأساسيين بالنسبة للتواصل: (العالم، المتكلم، المخاطب)، وهذه الوظائف هي:

- أولاً: الوظيفة المعرفية (أو وظيفة تمثل العالم)، وهي تناسب استعمال اللغة قصد الإخبار (نقل معلومات واقعية).
  - ثانياً: الوظيفة التعبيرية (أو وظيفة الإفصاح)، وتقدم معلومات حول الأحوال الداخلية للمتحدث أو استعداداته أو مواقفه.
  - ثالثاً: الوظيفة النزوعية (أو وظيفة النداء)، وهي تناسب استعمال اللغة بقصد التأثير على المرسل إليه، أو بقصد إنتاج تأثيرات ذريعية.
- والبنيات اللغوية بالنسبة لبولر - كما بالنسبة للوظيفيةين عموماً - تفسر عن طريق وظائف اللغة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) بارثشت، بريجته: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٤م، ص ٢٥٩.

(٢) يُنظر: ليونز: اللغة واللغويات، ص ٢٨٧. لم يتبع علماء مدرسة براغ النهج الذي سار عليه العقلانيون في فترة ما قبل القرن التاسع عشر، والذي تميزت به التقاليد الفلسفية الغربية حينذاك، حيث كانت اللغة تفسر على أنها تعبير عن التفكير، فالتفكير هو الوظيفة الرئيسة الوحيدة للغة.

(٣) يُنظر: بافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص ٢٠٢.

ومن أبرز علماء حلقة براغ رومان جاكوبسون (١٨٩٦ - ١٩٨٢)، الذي حاول إعادة صياغة وظائف اللغة المتنوعة في إطار نموذج جامع يُشكّل التواصل مفتاحًا له، فبدأ من علاقة ثلاثية بين المتكلم والمستمع والرسالة، ثم أضاف ثلاثة عناصر تكميلية أثّرت نموذجه. وهذه العناصر هي: الشفرة، وقناة التواصل، والسياق. وعلى أساس نظام من هذه العناصر الستة يعطينا جاكوبسون مخططاً ذا وظائف ست، حيث يتطابق المتكلم مع الوظيفة الانفعالية، والمستمع مع الوظيفة الإقناعية، والرسالة مع الوظيفة الشعرية، بينما تشير الشفرة إلى الوظيفة اللغوية الشارحة، وقناة التواصل والسياق هما حاملتا الوظيفتين التعاطفية والمرجعية. وهذا النموذج الذي أتى به جاكوبسون مثير للاهتمام؛ لكونه يصف الخطاب وصفاً مباشراً، وليس كبقية من بقايا اللغة ولكونه يلحق وظيفة الشفرة بعملية الربط التواصلية<sup>(١)</sup>.

وقد حظيت خطاطة التواصل هذه التي اقترحتها جاكوبسون باهتمام كبير خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فعرفت انتشاراً كبيراً في تعليم اللغة وتعليم التواصل على الخصوص. ويوضح جاكوبسون بأن الخطاب لا ينحصر في وظيفة واحدة من هذه الوظائف الست فقط، بل يؤدي عدة وظائف مع هيمنة واحدة منها؛ إذ إن هناك تراتبية بين الوظائف في الملفوظات المنتجة. وأول نقد وجه لتصنيف جاكوبسون بوجه عام، ينصب على كون كل وظيفة من هذه الوظائف لا تستند بالضرورة إلى عناصر بنوية خاصة باللغة، فمن الصعب العثور على معايير لغوية صرفة للتمييز بين الوظائف. أما النقد الثاني، فيتمثل في أن هذه الوظائف توجد في أنساق تواصل غير لغوية، فهي ليست وظائف خاصة باللغات الطبيعية<sup>(٢)</sup>.

(١) يُنظر: ريكور، بول: نظرية التأويل (الخطاب وفائض المعنى)، ترجمة: سعيد الغانمي، ط ٢، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦م، ص ٤٣.

(٢) يُنظر: بافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص ٢٠٣.

ويمكن القول بأنه لم يتسع مفهوم أي مصطلح من مصطلحات البنيوية اللسانية بقدر ما اتسع مفهوم مصطلح (الوظيفة)، فقد عدت الجلوسيمية<sup>(١)</sup>، من خلال فهم رياضي صارم، الوظيفة علاقة تبعية بين قطبين ثابتين، ولا يجوز وفق هيلمسليف أن تصنف وحدات لغوية ما إلا حسب وظيفتها، وليس حسب معناها، ولذلك فإن المذهب اللساني لديه يخضع لنظرية العلامات التواصلية، وليس من الضروري أن تكون هذه العلامات ذات طبيعة لغوية؛ إذ يمكن - على وجه التساوي - أن تكون علامة من علامات المرور أو أي شيء آخر يتحمل نقل معلومة ما<sup>(٢)</sup>. أما الوصفيون فقد ساووا الوظيفة بالموقع، فوظيفة عنصر ما: هي مجموعة المواقع التي يمكن أن يشغلها، وتحددها اختبارات حول التوزيعات الممكنة<sup>(٣)</sup>.

بينما يستند مارتينه في استعماله لمصطلح (وظيفة) إلى مفهوم مركزي في لسانياته، وهو الورد التواصلية، وهذا الفهم الذي يُعدّ أكثر تداولاً لمصطلح (وظيفة) ينتمي بوضوح إلى إرث حلقة براغ، ويقضي بأن تُحلل الملفات اللغوية اعتماداً على الكيفية التي تساهم بها في سيرورة التواصل. ويأتي اختيار مارتينه لوجهة النظر الوظيفية من الاقتناع بأن كل بحث علمي يتأسس على إيجاد

---

(١) لقد أطلق هلمسليف على نظريته اللسانية اسم (الجلوسيمية)، وتُعدّ هذه النظرية بالمقارنة النظامية لبنى اللغات الحية بالبنى الأساسية لكل الأنظمة السيميوطيقية، أي جميع الوسائل التي يتحقق بها التواصل (بما في ذلك الوسائل غير اللغوية). وقد قامت هذه البنى الأساسية على التحليل المنطقي الذي أجري باستخدام الطرق الرياضية، والهدف منها هو أن تعين على وضع نظرية عامة للعلامات التواصلية، أي نظرية عامة للسيميوطيقا. يُنظر: إيفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص ٣٢٥.

(٢) يُنظر: إيفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ص ٣٢٤. لم تصر مدرسة على الانتماء بجذورها إلى مذهب دي سوسير كما فعلت مدرسة هيلمسليف. وكان له دون غيره فضل المناداة بدي سوسير مؤسساً للبنيوية اللسانية، ومن أجل ذلك أطلق كثير من الباحثين على نظرياته اسم (السوسيرية المحدثه).

(٣) يُنظر: بارتشت: مناهج علم اللغة، ص ٢٥٩.

دور ما، وأن الورد التواصل هو الذي يسمح بفهم أفضل لطبيعة اللغة وديناميتها. وستفرز جميع السمات اللغوية، وتصنف بالدرجة الأولى اعتمادًا على الدور الذي تؤديه تلك السمات في توصيل المعلومة، وإذا كان على لسان ما أن يرضي دومًا احتياجات التواصل، وهي احتياجات تخضع لتغيرات مستمرة، فينبغي على أداة التواصل، التي هي لسان ما، أن تتلاءم مع شروط جديدة<sup>(١)</sup>.

وقد طوّرت وظائف مارتينه، دون أن تتخلى عن البنيوية في مستوى مبادئها الأساسية، ضربًا من النسبية، وضربًا من الواقعية، (مقابل البحث عن الكليات، ومقولة المتكلم الواضع المثالي لدى التوليديين)<sup>(٢)</sup>، فهي تأخذ بعين الاعتبار تنوع الاستعمالات، ولا تختزل اللغة في بنية مجردة<sup>(٣)</sup>.

ومعظم الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية اتخذت في دراستها لجوانب التواصل اللغوي نظرة ضيقة، لم تتجاوز حدود الجملة الواحدة في أغلب الأحيان، وقد يكون ذلك سببًا لعدم إحرازها نجاحًا ذا بال في حل القضايا الرئيسية للتواصل اللغوي، فاللغة تستعمل لتحقيق التواصل التفاعلي في مختلف

---

(١) يُنظر: مارتينه: وظيفة الألسن وديناميتها، ص ١٤٣؛ وبافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص ٢٢٢.

(٢) تقوم اللسانيات التوليدية على إهمال مبدأ التنوع وافتراض الوحدة والتجانس والمثالية في ظروف التواصل اللغوي، وهذا ما يعبر عنه تشومسكي دائمًا بأوضح عبارة، فالنظرية اللسانية لديه معنية أولاً وقبل كل شيء بإنسان مثالي في سلوكه اللغوي، تكلمًا وسماعًا، يعيش في جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، وهو عارف بلغته تمام المعرفة، ولا يخضع في ممارسته لهذه المعرفة أثناء أدائه اللغوي الفعلي لتلك الظروف التي لا صلة لها بالجانب النحوي، مثل محدودية الذاكرة، والارتباك، والعوارض التي تتوزع اهتمامه وانتباهه، ولما يمكن ارتكابه من أخطاء عشوائية أو مميزة. ينظر: مصلوح، سعد: في النص الأدبي دراسة أسلوبية إحصائية، ط ١، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٣م، ص ١٩.

(٣) يُنظر: بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشنة، ط ١، اللاذقية، دار الحوار، ٢٠٠٧م، ص ٣٦.

مجالات الحياة، والنفاذ إلى الجوهر الحقيقي لهذا التفاعل وفهم طبيعته لا يتم من خلال التوضع حول إطار الجملة المفردة، بل لا بد من تجاوزها والالتفات إلى التفاعلات التواصلية المتعلقة بالنصوص والخطابات. وهذه مفارقة واضحة وقعت فيها اللسانيات الوظيفية الحديثة حينما تمسكت بنحو الجملة، واتجهت في الوقت نفسه إلى تناول الاستعمال القائم للغة من خلال التركيز على وظيفتها الاجتماعية ودورها التواصلية، متغافلة في ذلك عن حقيقة ذات أهمية بالغة، وهي أن التواصل اللغوي لا يكون بالجملة وإنما بالنصوص والخطابات.

وقد استشعر عالم اللغة الشهير إميل بنفينست (١٩٠٢ - ١٩٧٦) هذا الأمر من خلال نقده للسانيات اللغوية، ودعوته إلى ضرورة إعادة النظر في النظريات اللغوية المتعلقة بالتواصل الحي، وتمثل ذلك لديه فيما عرف بـ(اللسانيات التلغوية) التي أوجدت نظرية لسانية قادرة على أن تأخذ في الحسبان بعض القضايا اللغوية في اللسانيات الخطابية، ولا سيما الجوانب الذاتية والشخصية للفرد المتكلم. وفي اتجاه واضح نحو تجاوز اللسانيات السوسيرية يحذ بنفينست دراسة الجملة باعتبارها وحدة تعبير خطابية تسمح بالانتقال من مجال اللسان بوصفه نسقاً من العلامات لنلج عالمًا آخر هو عالم اللسان بوصفه أداة للتواصل المتجلي في الخطاب<sup>(١)</sup>، فالوحدة الأولى لمعنى اللغة الحية لديه ليست العلامة المعجمية، ولكنها الجملة التي كان يسميها محفل الخطاب، فهي التي تحتوي من وجهة نظره على الحد الأدنى من فعل الإسناد التركيبي، وهي لذلك الوحدة الأولى للغة التي يمكن أن تقوم في تدرج المستويات اللغوية بوظيفة وحدة تواصلية ممكنة (منطوق، وحدة اتصال، نص).

إن بنفينست هذا اللساني المختص بالفارسية القديمة، الذي عاش على هامش البنيوية وقبل أن تعرف اللسانيات الخطابية أولى خطواتها، فتح الباب واسعاً

---

(١) يُنظر: بافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص ٢٨٩.

أمام اتجاهات جديدة للبحث اللساني تمكن من معانقة مجالات بين لغوية أرحب من الجملة، حيث التعبير هو النص والخطاب<sup>(١)</sup>.

ويُعدُّ مايكل هاليداي من بين الدارسين الذين اعتنوا بتطوير الألسنية الوظيفية، فتميزت أعماله عن غيره من الباحثين في هذا الميدان بإدخاله النص والخطاب ضمن دائرة اهتمامه، بحيث يمكن القول بأن هاليداي من واضعي نموذج النحو الوظيفي / النصي، هذا النوع من النحو الذي خرج من رحم حلقة براغ ومن النحو الوظيفي الذي أنشأه العالم البريطاني فيرث. فقد تبين لهاليداي أن معرفة كيفية عمل اللغة بوصفها نظام تواصل يستوجب الانتقال من مستوى الجملة إلى مستوى النص، ومثل هذا الطموح الداعي إلى توسيع سياقات الدراسة يشهد على أقدمية الاهتمام بالنصوص والخطابات في الدراسات الأنجلوساكسونية، ولا سيما في أعقاب اللسانيات الوظيفية المنحصرة في إطار الجملة.

وإحدى نقاط القوة في عمل هاليداي إدخاله البعد الاجتماعي في اللسانيات بحيث يمكن نعت عمله بالمقاربة السوسيو - وظيفية للغة، وهذا التداخل من نواح عديدة مصدر مفيد لتحليل اللغة والخطاب تحليلًا اجتماعيًا. وإذا كان هاليداي يندرج بوضوح ضمن إطار الوظيفية البراغية والفرنسية، ويستوحي أفكاره من أعمال مدرسة لندن ومدرسة كوبنهاغن (هيلمسليف)، فإن اهتمامه بالأنثروبولوجي مالنوفسكي يفسر قوة تأكيده على وجود صلة بين البنيات الاجتماعية واللغوية، وليست اللغة لديه مجرد جزء من سيرورة اجتماعية فحسب، بل هي تعبير عنها كذلك؛ ولهذا فهي منظمة بكيفية تجعل منها في الوقت نفسه استعارة للسيرورة الاجتماعية، فالتفصل بين المعطيات الاجتماعية

---

(١) يُنظر: غلفان، مصطفى: "اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)"، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٧٧، ٢٠١٠م، ص ٥٩.

والصور اللسانية يتم بفضل ما يطلق عليه هاليداي الميتا-وظائف، وهي بالنسبة إليه محاولة نظرية لإدراك العلاقة بين الصور الداخلية للسان واستعمالاتها ضمن سياقات الحياة الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

وقد أتاح ذلك لهاليداي الخروج من النسق للتوجه نحو النص، فمفهوم النص يحتل قلب لسانياته، وعلم اللغة الوظيفي لديه "يحترم كلية النصوص وخصوصيتها، بدلاً من مجرد استيعاب محتوياتها داخل مخطط مبجل ومفرط في تجريديته، فلكل نص يقدم هذا النوع من التحليل وصفاً للأنساق اللغوية، ولكن البناء الذي يكشف عنه التحليل لا يترك كما هو؛ فاللساني الوظيفي يسعى دائماً إلى فهم سبب وجود هذه الأنساق اللغوية بالذات، وتعليل ذلك من زاوية الاحتياجات الاجتماعية والتواصلية التي جاء النص ليخدمها"<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ١٩٨٠م اقترح هاليداي بدوره تنميماً وظيفياً يُقيم بشكل صريح علاقات بين البنيات النحوية للغة ما ووظائفها، وهو في ذلك أقرب إلى تحليلات بولر منه إلى اقتراحات جاكوبسون، وقد وضع الوظائف الثلاث التالية: الوظيفة التمثيلية (التصورية) التي تتيح للمتحدث التعبير عن حالته الداخلية وعن العالم الخارجي في الآن نفسه. والوظيفة البيئشخصية التي تسمح بإقامة وحفظ وتخصيص العلاقات بين أعضاء المجتمعات. والوظيفة النصية التي تمكن من تنظيم الخطاب المناسب للظرفية. وهذه الوظائف إما من صميم اللغة (وهو حال الوظيفة النصية)، وإما خارجة عن نظام اللغة، وتحيل إلى الواقع الاجتماعي والثقافي، مثل الوظيفة التمثيلية والوظيفة البيئشخصية. إن هذا التصنيف الذي وضعه هاليداي يستند إلى مسلمات تختلف قليلاً عن تلك التي تستند إليها حلقة براغ، التي يستلهم منها كل من بولر وجاكوبسون، فبالنسبة لللساني براغ تستطيع وظيفتان أو أكثر أن تعملتا

---

(١) يُنظر: بافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص ٢٢٧.

(٢) فاوولر: النقد اللساني، ص ٣٢.

في الملفوظ نفسه إلا أن واحدة منها هي التي تهيمن، أما بالنسبة لهاليداي فجميع الوظائف في جملة ما تشتغل في الوقت نفسه من دون أن تكون لإحداها الأسبقية<sup>(١)</sup>.

ومن بين الوظائف الثلاث للغة التي ميزها هاليداي فإننا معنيون بالدرجة الأولى بالوظيفة التمثيلية والوظيفة البيئشخصية، فالأولى تعنى بالبعد الإدراكي للغة؛ أي بالطريقة التي توفر بها اللغة بني لتصوير ما يمر به المتكلمون من تجارب، وما يراودهم من شعور. أما الثانية فتضيف إلى هذه التصورية مساهمة المتكلم الشخصية في حقل التواصل: إشارته إلى وجهة نظر فردية، وأداءه لفعل ما من خلال الكلام، وتقييمه للسامع وسياق القول وتأقلمه معها، وكل ذلك يتم من خلال ربط بناء اللغة بالبنائين الاجتماعي والثقافي من جهة، وبالعلاقات التواصلية بين المتكلمين من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ذلك فإن هاليداي وأتباعه لا يتصورون اللسانيات باعتبارها تقنية ميكانيكية غرضها إعطاء تفاصيل عن تركيب النصوص ضمن الحدود الضيقة للنحو والصوتيات، والفرق بين مقارنته وبين التحليل اللساني الكلاسيكي الذي طبقه جاكوبسون على القصائد هو أن النموذج اللساني الذي استعمله هاليداي وأتباعه يحاول بجد أن يشتمل على أبعاد تداولية واجتماعية وتاريخية للغة. فالتداولية ترتبط بالعلاقات بين اللغة ومستعملها، ولذلك فإن ما تعنى به لا يركز على بناء المحادثة فقط، بل وعلى كل أشكال التواصل اللساني كتفاعل بين المتكلمين، وهناك أيضًا العلاقات المتنوعة بين استعمال اللغة وأنواع سياقاتها المختلفة، وبشكل خاص العلاقات مع السياقات الاجتماعية وتطوراتها التاريخية، وكذلك وبشكل أساسي أنظمة المعرفة المشتركة داخل الجماعات وبين المتكلمين التي تجعل من التواصل أمرًا ممكنًا<sup>(٣)</sup>.

---

(١) يُنظر: بافو، وسرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، ص ٢٠٥.

(٢) يُنظر: فاوولر: النقد اللساني، ص ١٣٦.

(٣) يُنظر: فاوولر: النقد اللساني، ص ٣٧.

### ٣. لسانيات النص ونظرية التواصل:

شهد الثلث الأخير من القرن العشرين ظهورًا متزايدًا لاتجاهات لغوية متعددة ومتنوعة، هدفت في مجملها إلى مقارنة اللغة في إطارها التواصلية والاستعمالي، وهي بذلك تولي أهمية بالغة للنظر إلى اللغة بوصفها خطابًا تفاعليًا ضمن سيرورة اجتماعية متغيرة. والعلماء الذين أسسوا لهذه الاتجاهات والمدارس لم يكونوا علماء لغة بالمعنى الضيق، بل كانوا أصحاب اهتمامات متعددة وثقافة واسعة بشكل ملحوظ، وبعض هؤلاء لم يُعرف في الأوساط العلمية بوصفه لغويًا، بل عُرف بوصفه فيلسوفًا أو عالم نفس أو عالم اجتماع... إلخ، له مباحثات لغوية استطاعت أن ترقى، بفضل عمقها وطرافة موضوعها، إلى تشكيل اتجاهات لسانية لها أتباعها ومريدها في الأوساط اللغوية.

وقد أوجد هذا الانفتاح على عالم الثقافة والمعرفة في حقل علم اللغة مجموعة من فروع اللسانيات الحديثة الموسَّعة، نحو: اللسانيات الوظيفية، واللسانيات النفسية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات التداولية، واللسانيات السيميائية، واللسانيات النصية، واللسانيات الثقافية... إلخ.

والأساس النظري الذي يجمع بين هذه الفروع، على تنوع مناهجها وتعدد مشاربها، هو ضرورة النظر إلى الواقعة اللغوية في سياقها التواصلية. ويرى روجر فاوولر أنه لو اعتبرنا أن اللسانيات ليست أكثر من الدراسة البنيوية للتركيب وعلم الدلالة والصوتيات، وكانت مساهمة اللسانيات محدودة جدًا، غير أن مجال اللسانيات اتسع كثيرًا في السنوات الثلاثين الأخيرة ليشمل استقصاءات متطورة في هذه الفروع الجديدة للتواصل عن طريق اللغة<sup>(١)</sup>.

ومعظم هذه المشاريع اللسانية لا تزال قيد المناقشة والتطوير، إلا أن المفارقة تكمن، ولأول مرة في الدرس الغربي، في أن تصبح مجموعة الأقوال المنجزة

(١) يُنظر: فاوولر: النقد اللساني، ص ٣٨٣.

يهدف التواصل موضوعاً للدرس والتحليل، بدءاً من الحوارات الأليصق بحياتنا اليومية، ومروراً بالنصوص الأدبية، والأقوال التي لها صبغة مؤسسية، وما تنتجه وسائط الاتصال للجماهير، فأَن يكون الإنسان كائناً لغوياً، فذلك ما لا نزال نردده منذ زمن بعيد، أما أن يكون إنساناً تواصلياً، فهذه انعطافة ما زالت الاتجاهات اللسانية الحديثة تتلمس فيها خطواتها الأولى.

ومنذ أن انقاد البحث اللغوي بقوة، في السنوات الأخيرة، من المعرفة القائلة إن التواصل لا يتحرك في حدود وحدات لغوية من كلمة (تحقق الوحدة المعجمية) وجملة (تحقق الوحدة النحوية) فقط، بل إن التواصل بشكل عام يوجد في محيط نصوص منطوقة ومكتوبة، فإن علم اللغة يتجه بقوة نحو بحث النصوص وأبنية الأنماط المرتبطة بذلك.

والآن يعد النص، بوصفه تحقيقاً للغة، موضوع بحث متعدد الطبقات، يجب أن ينظر إليه من جوانب مختلفة وتبعاً لذلك خُص بناء الأنماط أيضاً بوجهات نظر متباينة، لها جميعها تبريرها، طالما تعنى أخيراً، وبشكل دائم، بعلاقات اللغة / التواصل ونظام مجتمع محدد<sup>(١)</sup>.

وأكثر هذه الفروع لصوقاً بالواقع اللغوي المتمثل بالنصوص والخطابات ما عُرف في الدوائر الغربية بـ(لسانيات النص)، بل يمكن أن يُسمى هذا الفرع ضمن طور من أطواره بـ(لسانيات التواصل)، إذا تبين لنا أن معظم رواده ينطلقون من رؤية مفادها بأن التواصل اللغوي لا يكون إلا بالنصوص والخطابات. "فالنص هو الشكل الأساسي للتنظيم الذي تتجلى فيه لغة إنسانية، فحين يتواصل الناس لغوياً، بوجه عام، فإنهم يتواصلون (يتكلمون / يكتبون) في صورة نصوص. ولما كان التواصل

---

(١) يُنظر: بفوتسه، ماكس وبلاي دجمار: "نمط النص نمط تواصل (تقويم لوضع البحث)"، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط ١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م، ص ١٢٤.

الإنساني فعلاً اجتماعياً دائماً، فإن النص في الوقت نفسه هو تلك الوحدة التي ينجز بواسطتها النشاط اللغوي بوصفه نشاطاً اجتماعياً تواصلياً. النص إذن وحدة تواصلية، أي وحدة ينظم فيها تواصل لغوي"<sup>(١)</sup>.

فالاشتغال بالنصوص والخطابات غير الطبيعة النظرية والفعلية لعلم اللغة، فبعد أن كان علماً شكلياً وصورياً، أصبح اليوم علماً وظيفياً وتواصلياً. وبالتالي ينظر إلى هذا العلم على أنه مرحلة انتقالية في تطور علم اللغة، كان لا بد منها لوضع التواصل البشري ضمن أفق البحث اللغوي. فعلم اللغة بوجه عام يهدف إلى وصف اللغة الإنسانية، ويسري هذا الهدف على لسانيات النص أيضاً، غير أن لسانيات النص تتجه في المقام الأول إلى الورد الطبيعي للغة؛ من أجل وصف كل الظواهر وثيقة الصلة بالتواصل البشري، وتُفْضِي هذه النظرة القائمة على أساس الاستعمال إلى وحدة التواصل الكلية وهي النص / الخطاب، (بناء على أن النص هو اللغة في حالة استعمال)؛ فالعلامات اللغوية لا يمكن أن ترد إلا في سياق نصي، ونحن عندما نتحدث، كما يقول هارتمان، لا نتحدث إلا بنصوص؛ فكل المتكلمين والشعراء (الأدباء) والفلاسفة... إلخ، بوصفهم حاملين ومستعملين للغات ومشاركين فيها، هم منتجو لغة طبيعية، إنهم لا يتحدثون إلا بنصوص، أو بالأحرى هم يتحدثون بجمل من مفردات في نصوص"<sup>(٢)</sup>.

ولذلك نجد بعض علماء لسانيات النص المتحمسين لهذا الفرع من علوم اللغة، يذهبون إلى أن علم اللغة لا يمكن أن يكون إلا علم لغة النص وهذا يعني أن كل تحليل لغوي يجب أن ينطلق من النص بوصفه إطاراً للوصف"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ايزنبرج، هورست: "بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص"، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط ١، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م، ص ١٩.

(٢) يُنظر: آدميتسك: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص ٢٠.

(٣) واورزنيك، زتسيسلاف: مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط ١، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٣م، ص ٣٧.

فاللغة نصٌّ، ويعني النظر إلى اللغة على أنها نص، جعل اللغة في ورودها التواصلي منطلقاً للبحث. فيمكن للمرء بواسطة النص / الخطاب أن يشير إلى كل ما يقع في اللغة أثناء ورودها التواصلي بين شركاء في إطار اجتماعي، فإذا جمعت هذه المقولة مع مطلب تأسيس لسانيات للنص باعتبارها فرعاً جديداً داخل علوم اللغة، فإنه يتضح أن النص بوصفه حدثاً لغوياً لا يمثل منطلقاً للبحوث بمفهوم ظواهر الكلام فحسب، بل إنها تُعلم أيضاً هدفها، أي أن بحث الاستعمال اللغوي أو بشكل أدق بحث الواقع الاجتماعي / التواصلي التام للغة يقدم بوصفه مجال بحث مستقل بذاته إلى جانب البحث التقليدي للغة بوصفها نظاماً مفترضاً<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن دور لسانيات النص الذي تتزايد أهميته باطراد في كثير من البلدان لا يشير إلى تحول عن استكشاف الأقصر إلى استكشاف الأطول من نماذج اللغة فحسب، بل إنه يُشير أيضاً إلى تحول في الفكر على حد تعبير توماس كوهين، فانشغال علم اللغة سابقاً بالجمل التوضيحية المنعزلة عن مواقف النصوص التواصلية، يتحول إلى اهتمام جديد بحدوث التجليات الطبيعية للغة؛ أي النصوص، إذ ربما اشتملت وقائع استعمال اللغة على تركيب سطحي من كلمات مفردة، أو جمل، ولكنها تقع في نصوص؛ أي في أشكال من اللغة ذات معانٍ قُصد بها التواصل. ودلالات هذا التحول في مجال البحث بالغة الأثر حقاً؛ إذ إننا نجعل الاهتمام يتجه إلى إجراءات استعمال اللغة للتواصل بدلاً من التركيز على الصيغ المجردة في الذهن<sup>(٢)</sup>.

وإن كان لا بد من تحليل الصيغ المنعزلة والمجردة فلا يكون ذلك، وفقاً لبيتر هارتمان، إلا بمدخل منهجي يهبط أساساً من النص، دون إغفال قيود الانعزال عن الكل النصي.

(١) يُنظر: آدميتسك: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص ٣٣.

(٢) يُنظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٧١.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن المراحل الأولى لنشأة لسانيات النص، وعادة ما يؤرخ لها ببداية النصف الثاني من القرن الماضي، لم تلتفت إلى القيمة الاستعمالية والتواصلية للنصوص والخطابات، ويبدو أن لسانيات الجملة كان لها دور في توجيه هذه البدايات التي عُنت باللغة باعتبارها نظاماً دون إعطاء أهمية لجانبها الاستعمالي، وعندما تنهت لسانيات الجملة إلى الجانب الوظيفي لاستعمال اللغة، وقطعت فيه شوطاً لا بأس به، بدأت فئة من علماء لسانيات النص تنحو هذا النحو في دراسة النصوص والخطابات، معتقدين أن حقلهم العلمي هو أجدر بذلك من غيره، مع أننا لا ننفي عنه في هذا الجانب التأثير بالمكتسبات التي حققتها لسانيات الجملة وخصوصاً ما توصلت إليه اللسانيات الوظيفية واللسانيات الاجتماعية والتداولية.

ومن هنا نجد أن المرحلة الأولى للسانيات النص، التي يمكن أن يطلق عليها اسم (لسانيات النص النظامية) أو ما يُسمى بالنهج المجاوز للجملة، طبقت المنظورات الألسنية على النصوص، مركزة تركيزاً كلياً على الوسائل اللغوية التي تربط بمساعدتها الجمل إلى تتابعات متماسكة. وفي هذه المرحلة عدّ النص وحدة تكبر في حجمها الجملة بينما تحتفظ بنفس خصائصها.

بينما تُعنون المرحلة الثانية منه بـ(لسانيات النص التواصلية)<sup>(١)</sup>، وفي هذه المرحلة لا يُرى النص، إلى حد كبير، تتابعاً من الجمل (مبنياً من وحدات لغوية أصغر)، بل ينظر إليه بوصفه بنية كلية تُعزّا إليها وظيفة تواصلية معينة. ويعيب هذا الاتجاه على المرحلة الأولى أنها تُظهر مجال موضوعها بمظهر مثالي للغاية، فتعالج

---

(١) يضيف آدميتسك إلى هاتين المرحلتين من مراحل تطور لسانيات النص مرحلة ثالثة، يمكن تسميتها بـ(لسانيات النص الإدراكية) حيث توضع عمليات إنتاج النصوص وتلقيها في موضع الصدارة. وتقع هذه الصياغات الرئيسة الثلاثة في علاقة متباينة بعلوم النص الأخرى أو الفروع المجاورة الأخرى. يُنظر: آدميتسك: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص ١٥.

النصوص بوصفها موضوعات مستقلة ثابتة، ولا تراعي بشكل كافٍ أن النصوص متضمنة دائماً في سياق التواصل، وأنها توجد دائماً في عملية تواصل معينة، يُمثل فيها المتكلم والسامع أو المؤلف والقارئ بشروطهم وعلاقاتهم الاجتماعية أهم العوامل. فالاهتمام يجب ألا يكون منحصرًا في البنية اللغوية للنص، بل يجب أن تُعطى قيمته التواصلية أيضًا الاهتمام الأكبر<sup>(١)</sup>.

وبعض الدارسين لا يعد هذين الموقفين الأساسيين للسانيات النص تصورين بديلين بل متكاملين، ويتصل بعضهما ببعض اتصالًا وثيقًا، ولكي نقوم بتحليل لغوي كافٍ للنص يجب علينا مراعاة كلا الاتجاهين البحثيين؛ إذ ربما يمكن بوجه عام - كما يرى هارتمان - أن توصف نصوص بوسائل نصية داخلية (النهج القائم على النظام)، ولكن يجب لتعريف النصوص الانتقال إلى معايير نصية متجاوزة، أي إلى وظيفة النصوص (النهج القائم على الاستعمال). ومن هنا يوصف النص / الخطاب بأنه وحدة لغوية وتواصلية في الوقت نفسه، ولا يمكن أن نحزر الكفاءة التواصلية إلا مع تمام مضموني ونحوي نصي (يجب ألا ينظر إلى التمام المضموني، كما قيل، على أنه مطلق، بل إنه متعلق دائماً بالهدف المتعين للمؤلف)، ويطبق التعريف الآتي للنص ذلك الشرط، حيث يسم المصطلح (نص) تتابعًا محدودًا من علامات لغوية متماسكة في ذاتها، وتشير بوصفها كلاً إلى وظيفة تواصلية مدركة<sup>(٢)</sup>.

وإذا استطاع بعض الباحثين أن ينجح في الدمج بين هذين الاتجاهين ليخرج بتوليفة ما لتعريف النص، فإن الحال مختلف أمام علم تصنيف النصوص، فالبحوث

---

(١) يُنظر: برينكر، كلاوس: التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط ٢، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠١٠م، ص ٣١.

(٢) يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص ٣٤؛ آدميتسك: لسانيات النص (عرض تأسيسية)، ص ١٥.

المؤسّسة على نظام اللغة لم توفّق في وضع أوجه تفرّيق أكثر دقة مميزة لأنواع النصوص، فأوجه التمييز المقترحة بناء على سمات نحوية، على سبيل المثال في نصوص عملية وغير عملية، لن تبلغ مدى بعيداً، وعلى العكس من ذلك يمكن أن يحكم على النهج البحثي الذي توجهه نظرية التواصل، الذي يستهدف حل إشكالية أنواع النصوص انطلاقاً من جوانب موقفية وتواصلية / وظيفية، على أنه نهج واعد بالنجاح إلى حد بعيد، وهو يناسب بقدر بالغ المدى أيضاً معرفتنا الحدسية (اللغوية - اليومية) بأنواع النصوص.

إن تصنيف اللغة اليومية للنصوص ليس واسعاً فحسب، بل متعدد الجوانب إلى حد ما أيضاً، ويمكن أن يوسع باستمرار حين تتطلب احتياجات تواصلية ذلك، وفيما يتعلق بالسمات الجوهرية التي تعد أساس مفاهيم أنواع النصوص في اللغة اليومية، يصل بعض الباحثين إلى النتيجة الآتية، وهي أن المعايير الحاسمة تتبع في الأساس ثلاث مقولات: موقف التواصل ووظيفة النص، ومضمون النص. ويعزا لوظيفة النص في ذلك دور مهيمن باعتبار أنها تقرر كيفية التواصل، أما البناء المضموني، فليس له إلا أهمية تخصيص النص<sup>(١)</sup>.

وبناء على ذلك يظهر أن السمات النحوية المحضّة لا تؤدي عادة دوراً مهيمناً في تحديد أنواع النصوص؛ إذ توجد نصوص يمكن أن يكون لها تأثير تواصلية تام، وإن كانت غير نحوية إلى حد ما (الشعر)، وتتضمن أخطاء نحوية

---

(١) يُنظر: برينكر: التحليل اللغوي للنص، ص ١٨٦، ١٩٠. يرى برينكر أنه تتجلى الأهمية الأساسية لأنواع النصوص بالنسبة لواقعنا التواصلية في أن العالم اليومي يتضمن تسميات كثيرة لأنواع النصوص، وقد أحصى ديتر أكثر من ١٦٠٠ اسم لأنواع النصوص، غير أنه يمكن أن يعد منها حوالي ٥٠٠ اسم فقط أساسية، أما الأسماء الباقية فيمكن أن توصف بأنها مشتقة، فالأمر يتعلق في ذلك غالباً بألفاظ مركبة، فعلى سبيل المثال ينظر إلى الاسم (تقرير) على أنه أساسي بينما تعد المركبات: تقرير عن رحلة، وتقرير عن بحث، وتقرير عن نتيجة... إلخ اشتقاقاً.

(في حال المتحدث بغير لغته الأم)، فجودة السبك المتتابع للنصوص لا يمكن أن تختزل في الصحة النحوية للجمل التي ترد فيها؛ ذلك أن أحد أهم العوامل المحددة لجودة السبك هو التمام التواصلي، وبالتالي فإن الصواب النحوي لا يعد قانوناً وفقاً للسانيات النص، بل يعد تعويضاً؛ أي معياراً يلجأ إليه فقط عند عدم وجود قرائن محددة، أو هو تفضيل أي معيار يفضل على غيره حينما تتعدد الاحتمالات<sup>(١)</sup>.

وعلى العكس من ذلك يمكن أن تذكر تتابعات جميلة تتكون من جمل جيدة السبك نحويًا ودلاليًا، ولكنها نصوص بالكاد؛ لأن وظيفتها التواصلية تساوي القيمة صفر، وعلى هذا فإن التمام التواصلي من شروط جودة السبك، ودونه لا يتكون نص.

وبالنظر إلى السياق الاجتماعي الكبير نجد أنه بالإضافة إلى النصوص التي تعمل بوصفها وحدات تواصلية متحققة لغويًا، هنالك أيضًا وحدات تواصلية غير لغوية، مثل حركة اليدين، والنظرات، وتعبيرات الوجه. وإنه لمن النادر أن يكون مفهوم النص المستعمل بشكل واسع في إطار اللسانيات والدراسات الأدبية والاجتماعية قد حدد بشكل واضح؛ إن بعضها يحدد تطبيقه على النص المكتوب من العمل الأدبي، وبعضها الآخر يرى فيه مرادفًا للخطاب اليومي، وبعضها يعطيه توسعًا سيميائيًا متنقلًا، فيتكلم عن نص فيلمي، وعن نص موسيقي وعن نص فوتوجرافي... إلخ.

---

(١) يذهب دي بوجراند إلى أن الجملة كيان قواعدي خالص يتحدد على مستوى النحو فحسب. أما النص فحقه أن يعرف تبعًا للمعايير الكاملة للنصية. فقيود القواعد المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النص يمكن أن يتم التغلب عليها بواسطة الاهتمام بتحفيزات تعتمد على سياق الموقف. فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلًا من خلال الإدراك الحسي يمكن السكوت عنها أو اقتضابها بواسطة المتكلم دون ضرر يعود على الطاقة التواصلية للنص. يُنظر: دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص ٨٩.

ولما كان من الواجب أن نفرق مع ذلك بوجه عام بين إشارات تواصلية لغوية وإشارات غير لغوية، فإن النص يُفهم قبل أي شيء على أنه الجزء اللغوي من فعل التواصل. وقد ركز بعض علماء لسانيات النص، حتى أولئك المهتمين بالجانب التواصلية، على المكون اللغوي للنص، ويظهر ذلك جلياً في تعريفات النص المختلفة والمتنوعة لدى معظمهم<sup>(١)</sup>. وفي هذا المقام يحدد (فان دايك) موضوع لسانيات النص بتلك النصوص التي تعد صيغاً خاصة لعبارات اللغة، وإن هذا ليعني لديه أن نصوص اللغة الطبيعية هي التي تشكل الموضوع الأساس لعلم النص، بخلاف النصوص التي تعد جزءاً من أنساق أخرى (علاماتية)، مثل أنساق الموسيقى، والصورة والسينما والرقص والحركة... إلخ، وإنه لمن الممكن أحياناً نعت التواصل المكتوب بلغة اصطلاحية بمسمى النص، ومن ذلك مثلاً الرياضيات والمنطق ولغة الإنسان الآلي والحواسيب<sup>(٢)</sup>.

وبالاتفاق المنتشر في لسانيات النص، فإن النص يحدد بوصفه: "سلسلة لسانية محكية أو مكتوبة، وتشكل وحدة تواصلية، ولا يهم أن يكون المقصود هو متتالية من الجمل، أو من جملة وحيدة أو من جزء من الجملة. ولقد يعني هذا أن مفهوم النص لا يستوي مع مفهوم الجملة على مخطط واحد (أو مع مفهوم القول أو التركيب إلى آخره)؛ فالبنى النصية وإن كانت قد أنجزتها كينونات لسانية، إلا أنها تكون كينونات تواصلية، فالنص ليس بنية مقطعية ملازمة، ولكنه وحدة وظيفية تنتمي إلى نظام تواصلية"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) يُنظر: آدميتسك: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ص ٨٩ - ٩١.

(٢) يُنظر: فان دايك، تون إيه: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، بحث ضمن كتاب (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشي، ط ١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م، ص ١٤٣.

(٣) يُنظر: سشايفر، جان ماري: النص، بحث ضمن كتاب (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشي، ط ١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م، ص ١١٩.

فالنص بناء على ذلك - وكما يرى دي بوجراند - لا يتميز بحجمه أو شكله، وإنما يتميز بقيمته التواصلية؛ فهو كل وحدة كلامية تخدم غرضًا تواصلياً، ويمكن أن تندرج هذه الوحدة من مستوى الكلمة إلى مستوى العبارة إلى مستوى الجملة إلى مستوى النص وهلم جرا<sup>(١)</sup>.

بل إن بعض الدارسين يذهب بعيداً، ويرى أنه داخل الوحدة الكلامية نفسها لا تتعلق العلامات اللغوية ببعضها البعض صراحة، من خلال وسائل شكلية، إلا بالقدر الذي يكون ضرورياً للتواصل<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: عوض، يوسف نور: علم النص ونظرية الترجمة، ط ١، مكة المكرمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ، ص ٣٧.

(٢) يُنظر: آدميتسك: لسانيات النص (عرض تأسيبي)، ص ٢٩٢.

## خاتمة

وبعد، فإن تتبع مراحل التطور الطبيعي للسانيات النص، يبين أنها اقتصرَت في بدايات نشأتها على وصف أبنية النصوص، وبعد ذلك بفترة وجيزة بدت ملامح المرحلة الثانية تظهر من خلال الدعوة إلى الانتقال من وصف أبنية النصوص إلى تحديد الوظيفة التواصلية لتلك النصوص، وهذه التحركات جميعها كانت تركز على الجزء اللغوي من النص. وفي الآونة الأخيرة ظهرت ميول إلى تجاوز الحدود باتجاه علم التواصل، حيث المساواة بين لسانيات النص وعلم التواصل؛ فمجال علم النص يمكنه أن يضم وصف كل ظواهر عملية التواصل وقيوده، ومثل هذا التوسع قد يحظى بالقبول إذا ما وسَّع مفهوم النص بشكل كبير، كما هي الحال لدى كلاميير الذي يرى أن النص هو مجموعة الإشارات النصية التي ترد في تفاعل تواصلية<sup>(١)</sup>. فمن هذا التعريف يمكن أن نرصد إشارات تواصلية لغوية وغير لغوية.

وبناء على ما سبق، فإنَّ لسانيات النص الموجهة على أساس نظرية التواصل تهيأت منذ بداياتها لأن تتلقى اتجاهات بحثية شديدة الاختلاف، وقد تكفل هذا الفصل بالوقوف على شيءٍ منها، وظهر ذلك من خلال الحديث عن المنظور الوظيفي للجملة في حلقة براغ، وما انبثق عنها من مدارس واتجاهات عنيت بالوظيفة التواصلية للألسن ضمن إطار علم اللغة العام، ومن خلال الحديث أيضاً عن المنظور الوظيفي للنص في علم اللغة النسقي لدى هاليداي وأتباعه، ولذلك فإننا لا يمكن أن ننفي عن لسانيات النص تأثرها بالمكتسبات التي حققتها لسانيات

---

(١) يُنظر: هاينه مان، وفيهفجر ديتير: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط ١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م، ص ٦.

الجملة، وخصوصاً ما أسهمت به اللسانيات الوظيفية باتجاهاتها المتعددة في الجانب الاستعمالي والتواصلية للغة.

وأما ما تم إرجاء الحديث عنه إلى دراسات قادمة بإذن الله، فهو التطور الذي لحق لسانيات النص الموجهة على أساس نظرية التواصل المستندة إلى نظرية الفعل الكلامي المنبثقة عن الفلسفة الأنجلو ساكسونية لدى أوستن وتلميذه سيرل. ففي إطار منظور براجماتي فلسفي خاص بنظرية الفعل الكلامي لم يعد يظهر النص على أنه تتابع جملي مترابط نحويًا أو دلاليًا، بل على أنه فعل لغوي معقد، يسعى المتكلم أو الكاتب أن يُنجز به علاقة تواصلية معينة مع المتلقي، ومن هنا لم يعد يُعنى بالنصوص على أنها ليست إلا نتاجات جاهزة تُحلل بوصفها نظامًا مستقلًا، بل إنها صارت تُبحث بوصفها عناصر أفعال شاملة، وبوصفها أدوات لتحقيق مقاصد تواصلية واجتماعية معينة للمتكلمين.



## المصادر والمراجع



## قائمة المصادر والمراجع

١. آدميتسك، كيرستن: لسانيات النص (عرض تأسيسي)، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، القاهرة، زهراء الشرق، ٢٠٠٩م.
٢. أرمان وماتلار، ميشال: تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة: نصر الدين لعياضي والصادق رابح، ط٣، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م.
٣. إفيثش، مليكا: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد مصلوح ووفاء فايد، ط١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م.
٤. أورو سيلفان وديشان جاك وكولوغلي جمال: فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م.
٥. ايزنبرج، هورست: "بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص"، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
٦. بارت، رولان، التحليل النصي (تطبيقات على نصوص من التوراة والإنجيل والقصة القصيرة)، ترجمة وتقديم: عبد الكبير الشراوي، دمشق، دار التكوين، ٢٠٠٩م.
٧. بارت، رولان: لذة النص، ترجمة: منذر عياشي، ط١، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٢م.

٨. بارت، رولان: من العمل إلى النص، بحث ضمن كتاب: دراسات في النص والتناصية، ترجمة: محمد خير البقاعي، ط ١، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٨م.
٩. بارت، رولان: هسهسة اللغة، ترجمة: منذر عياشي، ط ١، حلب، مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٩م.
١٠. بارتشت، بريجته: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد بحيري، ط ١، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٤م.
١١. بافو، ماري آن وسرفاتي، جورج إليا: النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، ط ١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م.
١٢. بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط ١، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ١٩٩٧م.
١٣. برينكر، كلاوس: التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط ٢، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠١٠م.
١٤. بفوتسه، ماكس وبلاي دجمار: "نمط النص نمط تواصل (تقويم لوضع البحث)"، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط ١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م.
١٥. بلانشيه، فيليب: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ط ١، اللاذقية، دار الحوار، ٢٠٠٧م.

١٦. بنفينست، إميل: "عن الذاتية في اللغة"، ضمن كتاب (لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية)، ترجمة: صابر حباشة، ط ١، سورية، دار الحوار، ٢٠١٠م.
١٧. بنفينست، إميل: "ما اللغة؟"، ضمن كتاب (اللغة: دفاتر فلسفية)، إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، ط ٤، الدار البيضاء، دار توبقال، ٢٠٠٥م.
١٨. البوشياخي، عز الدين: التواصل اللغوي مقارنة لسانية وظيفية: نحو نموذج لمستعملي اللغات الطبيعية، ط ١، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠١٢م.
١٩. تادييه، جان ايف: النقد الأدبي في القرن العشرين، ترجمة: قاسم المقداد، ط ١، دمشق، المعهد العالي للفنون المسرحية، ١٩٩٣م.
٢٠. تشومسكي، نعوم: آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، ط ١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م.
٢١. تودوروف، تريفيتان: مفاهيم سردية، ترجمة: عبد الرحمان مزيان، ط ١، الجزائر، منشورات الاختلاف، ٢٠٠٠م.
٢٢. جوزيف، جون: اللغة والهوية (قومية، إثنية، دينية)، ترجمة: عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة (٣٤٢)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧م.
٢٣. خطابي، محمد: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ط ١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩١م.
٢٤. دي بوجراند، روبرت: علم لغة النص: نحو آفاق جديدة؟، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط ١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧م.

٢٥. دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، ط١، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٨م.
٢٦. راستيي، فرانسوا: فنون النص وعلومه، ترجمة: إدريس الخطاب، ط١، الدار البيضاء، دار توبقال، ٢٠١٠م.
٢٧. روبول، آن: "المؤتلف والمختلف بين السببية البشرية وغير البشرية"، ضمن كتاب (لسانيات الخطاب: الأسلوبية والتلفظ والتداولية)، ترجمة: صابر حباشة، ط١، سورية، دار الحوار، ٢٠١٠م.
٢٨. ريكور، بول: نظرية التأويل (الخطاب وفائض المعنى)، ترجمة: سعيد الغانمي، ط٢، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦م.
٢٩. الزناد، الأزهر: نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م.
٣٠. سشايفر، جان ماري: النص، بحث ضمن كتاب (العلاماتية) وعلم النص، ترجمة: منذر عياشي، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م.
٣١. الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١م.
٣٢. شبلنر، برند، علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي)، ترجمة: محمود جاد الرب، الرياض، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م.
٣٣. صكّوحي، كورنيليا فون راد، لسانيات النص أو (لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب)، بحث ضمن كتاب: مقالات في تحليل الخطاب، تقديم: حمّادي صمّود، تونس، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٤. طبجون، رابح: تحليل الخطاب عند سارة ميلز (من إنتاج النص إلى تسويقه)، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٧٧، ٢٠١٠م.

٣٥. طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس: مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)، ترجمة: سعيد الغانمي، ط ١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠م.

٣٦. العبد، محمد: النص والخطاب والاتصال، ط ١، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ٢٠٠٥م.

٣٧. عناني، محمد: المصطلحات الأدبية الحديثة: دراسة ومعجم إنجليزي عربي، ط ٣، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ٢٠٠٣م.

٣٨. عوض، يوسف نور: علم النص ونظرية الترجمة، ط ١، مكة المكرمة، دار الثقة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ.

٣٩. غلفان، مصطفى: اللسانيات وتحليل الخطاب (أية علاقة؟ تساؤلات منهجية)، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٧٧، ٢٠١٠م.

٤٠. فاركلوف، نورمان: تحليل الخطاب (التحليل النصي في البحث الاجتماعي)، ترجمة: طلال وهبه، ط ١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م.

٤١. فالانسي، جيزيل: النقد النصي، بحث ضمن كتاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبي، ترجمة: رضوان ظاها، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٢١)، ١٩٩٧م.

٤٢. فاليط، بيرناد: النص الروائي (تقنيات ومناهج)، ترجمة: رشيد بنحدو، ط١، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م.
٤٣. فان دايك، تون إيه: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، دار القاهرة للكتاب، ٢٠٠١م.
٤٤. فان دايك، تون إيه: من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي (سيرة ذاتية أكاديمية موجزة)، ترجمة: أحمد صديق الواحي، مجلة النقد الأدبي فصول (ملف العدد: تحليل الخطاب: رهانات وآفاق)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد ٧٧، ٢٠١٠م.
٤٥. فان دايك، تون إيه: النص بنى ووظائف (مدخل أولي إلى علم النص)، بحث ضمن كتاب: (العلاماتية وعلم النص)، ترجمة: منذر عياشي، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤م.
٤٦. فان دايك، تون إيه: النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، ترجمة: عبد القادر قيني، المغرب، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠م.
٤٧. فاو لير، روجر: اللسانيات والرواية، ترجمة: أحمد صبرة، ط١، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر، ٢٠٠٩م.
٤٨. فاو لير، روجر: النقد اللساني، ترجمة: عفاف البطاينة، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢م.
٤٩. فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، ط١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (١٦٤)، ١٩٩٢م.
٥٠. فولفجانج هانيه مان وديتر فيهفجر: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤م.

٥١. فيهفجر، ديتري: سمات دلالية وبنية النص، ضمن كتاب: إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
٥٢. كلامير وآخرون: أساسيات علم لغة النص (مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠٩م.
٥٣. كورباليس، مايكل: في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ترجمة: محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة (٣٢٥)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦م.
٥٤. كولماس، فلوريان: اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م.
٥٥. لقاح، عبد الناصر: مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر، بحث ضمن كتاب: (اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق)، مكناس، جامعة المولى إسماعيل، ١٩٩٢م.
٥٦. لوسركل، جان جاك: عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م.
٥٧. ليونز، جون: اللغة واللغويات، ترجمة: محمد إسحاق العناني، ط١، عمان، مؤسسة رلي للنشر، ١٩٩١م.
٥٨. مارتينه، أندريه: وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة: نادر سراج، ط١، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩م.

٥٩. مالبرج، برتيل: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة: السيد عبد الظاهر، ط ١، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠م.
٦٠. المتوكل، أحمد: الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، ط ١، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠م.
٦١. محاسب، محيي الدين: اللسانيات والخطاب الأدبي، مجلة علامات، جدة، ج ٥٥، م ١٤، ٢٠٠٥م.
٦٢. مستر، حسن: "لا وعي التواصل"، ضمن كتاب: (التواصل نظريات وتطبيقات) بإشراف: محمد عابد الجابري، ط ١، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م.
٦٣. مصلوح، سعد: العربية من نحو (الجملة) إلى نحو (النص)، بحث ضمن الكتاب التذكري (الأستاذ عبد السلام هارون مُعلِّماً ومؤلفاً ومحققاً)، إعداد: وديعة طه النجم وعبد بدوي، ط ١، الكويت، جامعة الكويت، ١٤١٠هـ.
٦٤. مصلوح، سعد: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية (آفاق جديدة)، ط ١، الكويت، مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٣م.
٦٥. مصلوح، سعد: في النص الأدبي دراسة أسلوبية إحصائية، ط ١، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٣م.
٦٦. مصلوح، سعد: نحو أجرومية للنص الشعري (دراسة في قصيدة جاهلية)، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد العاشر، العدد الأول، ١٩٩١م.
٦٧. مفتاح، محمد: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ط ٣، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢م.

٦٨. مفتاح، محمد: التشابه والاختلاف (نحو منهجية شمولية)، ط ١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦ م.
٦٩. المهيري، عبد القادر: اللسانيات الوظيفية، بحث ضمن كتاب: (أهم المدارس اللسانية)، ط ١، تونس، المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٦ م.
٧٠. المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، ط ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣ م.
٧١. موانان، جورج: التواصل المسرحي، ترجمة: العربي الذهبي، ضمن كتاب: (التواصل نظريات وتطبيقات) بإشراف: محمد عابد الجابري، ط ١، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠ م.
٧٢. موور، تيرينس وكارلنغ، كريستين: فهم اللغة نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي، ترجمة: حامد حسين الحجاج، ط ١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٨ م.
٧٣. نيكل، جرهارد: علاقات سياقية بين الجمل في الإنجليزية، بحث ضمن كتاب: (علم لغة النص نحو آفاق جديدة)، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط ١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٧ م.
٧٤. هاينه مان، وفيهفجر ديتير: مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري، ط ١، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠٤ م.
٧٥. اوورزنيك، زتسيسلاف: مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، ترجمة وتعليق: سعيد حسن بحيري، ط ١، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠٣ م.
٧٦. ويليام، هيندريك: علم اللغة السيميائي والأدب المروي، ترجمة: نوزاد حسن أحمد ويوئيل يوسف عزيز، ط ١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠ م.

٧٧. يقطين، سعيد: تحليل الخطاب الروائي (الزمن - السرد - التبيين)، ط ١،  
الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٩ م.
٧٨. يقطين، سعيد: الترابط النصي والخطاب الروائي العربي، جامعة  
البحرين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٨ / ١٩، ٢٠١٠ م.
٧٩. يقطين، سعيد: من النص إلى النص المترابط: مفاهيم أشكال تجليات،  
مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد ٢، المجلد ٣٢، ٢٠٠٣ م.

## لسانيات النص وتحليل الخطاب (النشأة والتطور)

إنَّ لسانيات النص وتحليل الخطاب من أحدث اتجاهات البحث في علم اللغة وأكثرها إثارة، وقد بدأ يظهر تطوُّرها بشكلٍ لافتٍ للنظر في الثلث الأخير من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين أخذ دورها يزداد أهمية في دراسة اللغة في كثير من بلدان العالم بترسيخ حضورها في الدراسات العلمية والأكاديمية. وتقوم فكرتها المركزية على أن (النص/الخطاب) هو البُعد الأساسيُّ للُّغات، والموضوع الرئيس في تحليلها. ومنذ ذلك الوقت بدأت أصوات تظهر منادية باستقلال لسانيات النص لتكون من أحدث فروع اللسانيات المعاصرة، وكانت أولى مُهَيَّات هذه الفئة من الباحثين المؤسَّسة لللسانيات النص في تلك المرحلة هي تتبُّع التصدُّرات النصية في جميع المعارف والعلوم، الحديثة منها والقديمة. وللسانيات النص بوصفها من أحدث فروع علم اللغة قد انطوت على اتجاهات بحثية متعددة، قامت بتحديد (النص/الخطاب) تحديداً متبايناً، نتج عنه تطوير أهداف متنوعة. وتعدُّ الاتجاهات الوظيفية المنبثقة عن البنيوية من أكثر الاتجاهات اللغوية عناية بالجانب الاستعمالي والتواصل للغة، بل إنه كان لها الدور الأكبر في ولادة اللسانيات النصية والمقاربات الدرامعية التي التفتت إلى المادة الحقيقية للتواصل البشري، تلك المادة المتمثلة في نصوص اللغة وخطاباتها. ويعدُّ هذا بدوره انتقالاً بالدرس اللغوي من إطاره الشكلي الصوري إلى إطاره الوظيفي التواصل، وبالتالي يُنظر إلى هذه الأفاق الجديدة التي ارتادتها اللسانيات على أنها مرحلة انتقالية اقتضتها ظروف الدرس اللغوي؛ لوضع الورد الطبيعي للغة والتواصل البشري ضمن أطرها البحثية.



دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع  
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين  
ص.ب 72577 عمان (1131) الأردن  
هاتف 4655 877 فاكس 962 6 4655 875  
www.darkonoz.com  
dar\_konoz@yahoo.com info@darkonoz.com

